المؤسسة العسكرية العثمانية

(دراسة تأريخية)

الدكتور
يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني





المؤسسة العسكرية العثمانية

1839-1299

دراسة تأريخية

المؤسسة العسكرية العثمانية

1839-1299

دراسة تأريخيّة

الدكتور

يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني



رقم التصنيف : 956.08
المؤلف ومن هو في حكمه : يوسف عبد الكريم الرديني.
عنوان الكتاب : المؤسسة العسكرية العثمانية: دراسة تاريخية.
رقم الإيداع : 2013/6/1931
الواصفات : الترجمة//معالجات المعلومات/
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
(ردمك) ISBN 978-9957-32-791-0

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2014-1435هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+
ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ
وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا
وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا
وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ
أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ
أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة

الآيات 285-286

إهداء

إلـــــــــــــى:

والدي رحمه الله تعالى

والدتي نبع الحنان والوفاء

زوجتي الغالية سندي وملاذي في هذه الحياة رعاها الله تعالى

اخوتي وأخواتي حباً وتقديراً

قرة عيني ولدي محمد

ابن اخي سيف الذي اختطفته يد المنون وهو في ريعان الشباب رحمه الله تعالى في جنات النعيم.

يوسف

المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
الأية القرأنية	5
إهداء	7
شكر وتقدير	13
المقـــــــدمة	15
الفصل الأول نشأة المؤسسة العسكرية العثمانية 1281-1326	25
التنظيم العسكري العثماني في الاناضول	27
الفصل الثاني تشكيلات المؤسسة العسكرية العثمانية 1326-1839	47
اولاً: الجيوش البرية	51
1-القوات الاقطاعية (الخيالة او الفرسان)	52
أ-السباهية (الرماحون)	52
ب-حاملو السلاح (السلاحدارية)	53
رواتب ورايات واسلحة الخيالة	54
جـــ-قوات المرتزقة في الاقطاعات العسكرية المسماة (زعامات وتيمار وخاص)	55
2-جيوش المشاة	67
أ-القوات الانكشارية (يني جرية)	67
فرق الجيش الانكشاري (الاوجاق)	74
اهم الرتب والوظائف في الجيش الانكشاري	76
اعداد الجيش الانكشاري وطرق تدريبه	78
انواع الجند ورواتبهم في الجيش الانكشاري	80
التجهيزات العامة والعسكرية للجيش الانكشاري	84
الارزاق	84

الكسوة 84
الزي العسكري للانكشارية 85
السلاح المستخدم عند الانكشارية 86
الرايــــــة 88
العقوبات العسكرية 88
انظمة وتقاليد خاصة بالجيش الانكشاري 90
توزيع القوات الانكشارية في الولايات العثمانية 92
ب-صناع الاسلحة ومصلحوها (الجبه جية او السلاحية) 94
جـــ-صنف المدفعية والنقل (الطوبجية والطوب عربجية) 96
3-الجيوش العثمانية الاخرى 106
1-قوات الولايات (عسكر الايالات) 106
2-القوات الخاصة بالولاة (الباشوات) 107
3-القوات الاستثنائية 109
أ-عسكر الميري 109
ب-الفرسان ((الدلي الدالاتية) 110
جـــ-الفدائيون ((السردان غتيشدي)) 111
د-المتطوعون 112
التدريب العسكري والتكتيك عند العثمانيين 113
ثانياً:القوة البحرية العثمانية 121
رجال القوة البحرية العثمانية ومهامهم 131
انواع السفن الحربية العثمانية 134
الفصل الثالث
تدهور المؤسسة العسكرية العثمانية 1566-1826 137
اسباب التدهور 139
تدهور اوضاع القوات الاقطاعية 150
تدهور اوضاع الجيش الانكشاري 157
امثلة عن تمرد الانكشارية في بعض الولايات العثمانية 170
تفشي مظاهر التدهور في التشكيلات العسكرية العثمانية الاخرى 192

الفصل الرابع

الفصل الرابع	197
الاصلاحات العسكرية العثمانية 1703-1839	
بدايات التفكير بالاصلاحات العسكرية	199
محاولات الاصلاح العسكري العثماني	213
الاصلاح العسكري في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807)	220
الاصلاح العسكري في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)	238
تقييم الاصلاحات العسكرية العثمانية	250
الخاتـــــــــمة	252
الملاحق	257
مصادر البحث	261
الملخص باللغة الانكليزية	279

شكـــــــر وتقديـــــــــر

لا يسعني في البدء الا ان اتقدم بالشكر والتقدير الى رئاسة جامعة البصرة، وعمادة كلية الآداب، لرعايتهما العلمية لطلبة الدراســات العليــا. واقــف اجــلالاً وعرفاناً، لاستاذي المشرف، الاستاذ الدكتور حميد احمد حمدان التميمي، لما بذلــه من جهد مضنٍ امين في متابعته العلمية الدقيقة، والمتواصلة التي كان لهــا الاثــر الكبير في اخراج هذه الدراسة. فكان اباً واخاً ومعلماً، فجزاه الله تعالى خير الجزاء وامدّه بالصحة والعمر المديد.

كما اتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان الى اســتاذي الفاضــل، الاســتاذ الدكتور فاروق صالح العمر، الذي كان له الفضل في المساعدة في اختيار موضوع الدراسة، وتوجيه الباحث ومتابعته، وعلى جهوده الكريمة في التدريس خلال السنة التحضيرية، وكذلك الاساتذة الافاضل: واخص بالذكر منهم، الدكتور باسم حطــاب الطعمة والدكتور طارق عبد الوهاب المناصير والدكتورة ليلــى ياســين الاميــر والدكتورة طيبه خلف عبد الله، متمنياً للجميع دوام الصحة والموفقية والعمر المديد.

واتوجه بالشكر والتقدير الى الاستاذ الفاضل الدكتور فوزي خلف شــويل، والى الاخ المدرس المساعد عبد الحكيم مهدي لفته، لقراءتهما بعض فصول الدراسة ومساعدة الباحث، والى استاذي الفاضل الدكتور فهد محسن الفرحان، لما بذله مــن جهد مخلص في قراءة وتصويب فصول الاطروحة من الناحيــة اللغويــة. والــى الاستاذين الفاضلين الدكتور عادل مالك والدكتور سلمان داود لكتابتهمــا ملخــص الاطروحة باللغة الانكليزية، والخبير الفكري الدكتور سعود عبــد العزيــز، ومــن اسهموا في طباعة الاطروحة.

كما اود ان اسجل شكري الى الاساتذة الافاضل في جامعة الموصل، مــن المختصين بالدراسات العثمانية، لتوجيههم الباحث وتقديم ارائهــم بشــأن اختيــار موضوع الدراسة ومصادرها. وشكري وتقــديري ايضــاً الــى جميــع الافــراد

والمؤسسات البحثية الذين قدموا لي يد العون والمساعدة، اثنــاء اعــداد الدراســة، واخص منهم العاملين في مكتبة كلية الآداب – ومكتبة مركــز دراســات الخلــيج العربي – والمكتبة المركزية بجامعة البصرة. ومراكز البحث الاخرى في جامعــة بغداد والموصل.

وفي الختام، لا بد ان اقدم شكري وتقديري وامتناني الى اساتذتي اعضــاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقراءة هذه الاطروحة، ولتوجيهاتهم القيمة، التي سيكون لها اثر كبير في تقويمها وتخليصها من الهفوات والنواقص 000 ومــا الكمــال الا لله العزيز القدير.

والله الموفــــــــق

الباحــث

المقـــــدمــــة

تهدف هذه الدراسة الى بحث تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1299-1839م)، لما لهذه المؤسسة من دور كبير في قيام الدولة العثمانية، وتوجيه الأحداث فيها والتأثير في اجهزة الحكم المختلفة.

أدت المؤسسة العسكرية، دوراً استثنائياً في قيام الدولة العثمانية، واستمرارها وحتى سقوطها. فقد كانت هذه الدولة منذ نشأتها، عسكرية الطابع، فليس هناك ثمة خط فاصل بين ما هو مدني، وما هو عسكري فيها، لان الوظيفتين كليتهما تداخلتا في اطار ادوار الافراد. ونتيجة لهذه الصبغة العسكرية، اهتم العثمانيون، منذ البداية، بتطوير مؤسستهم العسكرية وتوفير سبل رقيها، بوصفها عماد الدولة. فقد دأب السلاطين على الاهتمام بالشؤون العسكرية وتنظيم قواتهم، بشكل يؤمن لهم سبل التوسع الخارجي وحماية حدود دولتهم.

بلغت الدولة العثمانية وطيلة الثلاثة قرون الاولى من تأسيسها، اوج قوتها وتوسعها الخارجي، بفضل قوة مؤسستها العسكرية وحيويتها، ولكن عندما بدأت مظاهر التدهور والانحلال، تصيب البنية الداخلية لهذه المؤسسة، فيما بعد، اخذت الدولة تفقد الكثير من مظاهر قوتها وهيبتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ان اختيار الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1299-1839م)، موضوعاً للدراسة والبحث، يرجع الى انها مثلت حقبة تاريخية متكاملة، الى حد ما، فالزمن الاول بدأ به تاريخ تأسيس الدولة، الذي كانت المؤسسة العسكرية فاعلة فيه، في حين كان في التاريخ الاخير نهاية عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)، الذي شهد تغييرات جذرية في بنية المؤسسة العسكرية، بعد

القضاء على ((القوات الانكشارية))، التي كانت مركز الثقل العسكري لهذه المؤسسة، وبهذا العهد بدأ التحديث العسكري العثماني، بالاعتماد على النظم العسكرية الاوربية، وما رافق ذلك من تبدل اساليب التفكير في الاصلاح العسكري، بعد ان كانت المؤسسة العسكرية القديمة قوة محافظة تشل الجهود الرامية للاصلاح.

ان ما كتب عن التاريخ العسكري للدولة العثمانية، قليل نسبياً اذا ما قورن بأهميتها التاريخية، كما تناول جوانب معينة بتركيز واستعرض اخرى بشكل سريع، ومن ذلك ان الدراسات التاريخية، التي صدرت باللغة العربية، كان التأكيد، في معظمها، على الولايات العربية التي كانت في داخل اطار الدولة، وما يتصل بالجانب العسكري فيها، دون البحث في البنية العسكرية للدولة نفسها، وبشكل شمولي، وهو ما عنيت به هذه الدراسة.

ومن هنا كان موضوع هذا البحث مهماً، ولعل قلة ما كتب فيه تعود الى صعوبته المتأتية من تعذر الحصول على الوثائق والمصادر الاولية، فضلاً عن تعدد اماكن وجودها. ولا شك في ان التعامل مع هذه الامور يحتاج من الباحث الى صبر وجلد وبخاصة وان الجهات العلمية التركية، في الظروف الحالية، لا تقدم العون العلمي المطلوب، مما جعل الباحث يسعى للإفادة مما هو متوفر منها في المكتبات العامة والخاصة ومراكز البحث العلمي.

نطاق البحث وتحليل المصادر:

تضم هذه الدراسة اربعة فصول، ويعد الفصل الاول منها الموسوم بــ ((نشأة المؤسسة العسكرية العثمانية 1281-1326م)) بمثابة مدخل للبحث، ذلك لانه تناول نشأة المؤسسة العسكرية في مراحلها المبكرة، عبر التركيز على الطابع العسكري للدولة العثمانية، منذ نشوئها، كتنظيم عسكري قبلي في الأناضول، الذي مثل الأساس الذي قامت عليه المؤسسة العسكرية. وقد درس هذا الفصل، الطبيعة

العسكرية لمناطق الحدود الفاصلة بين الدولة البيزنطية في البلقان واسيا الصغرى، وبين دولة سلاجقة الروم في ((قونية))، وكيف ادى ذلك الى ظهور تنظيم عسكري، ذي طابع خاص على جانبي الحدود. وبروز القبيلة العثمانية، طرفاً رئيساً في الصراع الدائر بين الدولتين. وقد نجح العثمانيون في استغلال ظروف الضعف التي مرت بها دولة السلاجقة، وقاموا بأنشاء امارتهم، التي تحولت الى دولة في سنة 1299، واعتمدوا في ذلك على نزعتهم العسكرية، وبراعتهم في القتال، وخلص الفصل الى ان المؤسسة العسكرية، هي وليدة الطبيعة القبلية للعثمانيين، بوصفهم فرساناً محاربين، وقد عركوا ذلك في ظل الظروف الصعبة التي احاطت بنشأة دولتهم.

اما الفصل الثاني، فأنه خصص لدراسة التشكيلات العسكرية العثمانية، في اطار الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1326-1839)، أي منذ عهد السلطان اورخان (1326-1359)، الذي شهد حكمه البدايات الاولى لتنظيم المؤسسة العسكرية العثمانية، وحتى نهاية عهد السلطان محمود الثاني، وتم البحث في التشكيلات التي ضمتها المؤسسة العسكرية جميعها، وحرص الباحث على تتبع المسار التاريخي، لهذه التشكيلات، ومكوناتها، واساليبها، وقدراتها، ودورها الفاعل في توسيع رقعة الدولة العثمانية. وخلص هذا الفصل، الى ان ((القوات الاقطاعية والانكشارية))، كانت تمثل نواة المؤسسة العسكرية، وسر قوتها، والاساس الرئيس، الذي اعتمدت عليه. فقد وفر النظام الاقطاعي، في فترة ازدهاره، موارد كبيرة لهذه المؤسسة، وقوات عسكرية فعالة ساعدت الدولة في عمليات توسعها الخارجي، دون ان تكلفها، اعباءً مالية، في حين مثل ((الجند الانكشارية)) القوة الكبرى للمؤسسة العسكرية، لما تميز به هؤلاء من قدرة عسكرية كبيرة، واخلاصٍ وتفانٍ في خدمة الدولة، قبل ان يعتري نظامهم الخلل.

وشخص الفصل الثالث، مظاهر التدهور التي اصابت المؤسسة العسكرية العثمانية، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1566-1826)، اذ ارتبطت هذه

المظاهر، بعوامل الضعف التي اصابت الدولة العثمانية، منذ اواخر عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566) وقد انعكس ذلك على اوضاع المؤسسة العسكرية، فبدأت مظاهر التدهور والانحلال، تسري الى اهم تشكيلاتها، ممثلة بـ ((القوات الاقطاعية والانكشارية)). وقد درس الباحث في هذا الفصل، تدهور اوضاع القوات الاقطاعية وفقدانها لقدراتها القتالية. وكذلك ((القوات الانكشارية))، التي تحولت الى مصدر قلق للدولة، وعبء على سلاطينها، وابتزاز لاموالها، كما لم يغفل الفصل، متابعة حالات تمردهم ضد الدولة في بعض ولاياتها، اذ ساهموا مساهمة فعالة في اضعاف السلطة العثمانية في هذه الولايات، وبلغ الامر، في بعض الاحيان، الى حد الاستئثار بالسلطة والنفوذ، والتكالب على المصالح، وقد اضعف ذلك من دور المؤسسة العسكرية، وجعلها عاجزة عن مواجهة الاخطار الخارجية.

حددت مهمة الفصل الرابع، بدراسة محاولات الاصلاح العسكري العثماني، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1703-1839)، أي منذ عهد السلطان احمد الثالث (1703-1730)، الذي شهد حكمه، الخطوات الاولى للاصلاح، وحتى عهد السلطان محمود الثاني، وهي انعكاس طبيعي لما اصاب المؤسسة العسكرية من تدهور وانحلال. واوضح الباحث في هذا الفصل، ان تفوق النظم الاوربية، في شؤون الجيش بآثاره المادية، جعل الاصلاح العسكري العثماني يبدو هدفاً مركزياً. فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الاساس لجميع شؤون الدولة. لذلك فقد بدأت حركة الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية – بفعل المؤثرات الاوربية – ثم امتدت الى الجوانب الاخرى. كما تمت الاشارة في هذا المجال، الى جهود رجال الاصلاح العثمانيين، والافكار التي نادوا بها من اجل تحقيق الاصلاح العسكري.

كما تتبع الفصل، المحاولات العديدة التي قام بها سلاطين الدولة في مجال الاصلاح العسكري، والمناهج التي اتخذوها والصعوبات التي واجهتهم، وفي مقدمتها، المعارضة الشديدة من ((الجند الانكشارية))، الذين كانوا عقبة كأداء في وجه أي جهد اصلاحي، حتى ان السلطان سليم الثالث ذهب ضحية لمنهجه

الاصلاحي، على ايديهم، حينما شرع في الاصلاح وتعرض لاوضاعهم، حتى تسنى اخيراً للسلطان محمود الثاني ان يقضي عليهم قضاءً مبرماً، ويعيد الهيبة والقوة للدولة، بإنشائه جيش جديد، على الطراز الاوربي، وعمل على تحديث المؤسسة العسكرية على وفق النمط العسكري الاوربي الحديث.

المصادر:

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متنوعة منها ((الوثائق التاريخية العثمانية غير المنشورة، والكتب التركية، والعربية والمعربة، والمصادر الاجنبية، والبحوث العلمية، والموسوعة البريطانية)).

لقد ضمت الوثائق العثمانية غير المنشورة وثائق الارشيف العثماني ((ارشيف رئاسة الوزراء بأستانبول)). وهي بمثابة دفاتر عدة، احتوت بين طياتها، وثائق متنوعة، استفاد الباحث منها، في الفصل الثاني والثالث، من خلال المعلومات التي وردت فيها عن الجانب العسكري في الدولة العثمانية، وبعض ولاياتها، وما يتصل منها ايضاً بأوضاع الاقطاعات العسكرية العثمانية.

والفت الكتب التركية، اهم مصادر الدراسة، لانها مثلت التواريخ المحلية للدولة العثمانية، وكتبها مؤرخون معاصرون للاحداث التاريخية. ويأتي في مقدمة هذه الكتب، كتاب ((تاريخ عسكري عثماني))، المطبوع في سنة 1299 هـ (1881م)، لمؤلفه، احمد جواد، والذي تناول جوانب مهمة من تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية، فيما يخص ((القوات الاقطاعية والانكشارية))، وطبيعة نشأتها، ولا يمكن لاي باحث في احداث التاريخ العثماني، ان يغفل اهمية هذا المصدر، وقد وظف الباحث بعض المعلومات التي وردت فيه، في فصول الدراسة. وكذلك كتاب ((تاريخ جودت))، الجزء الاول، المطبوع في سنة 1308 هـ (1890م)، الذي ترجمة الى اللغة العربية، عبد القادر الدنا، وقد اعتمدت عليه الدراسة كثيراً، وتكمن اهمية هذا الكتاب، الذي يقع في اثني عشر جزءاً، في ان مؤلفه كان المؤرخ الرسمي للدولة العثمانية في تلك الفترة، وانه استند الى السجلات الرسمية في

عرضه للاحداث، كما امتلك شيئاً من الروح التاريخية الحديثة اكثر من الرواة القدماء. وقد احتوى كتابه على معلومات قيمة عن تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية، وتشكيلاتها المختلفة، وظفها الباحث في فصول البحث، وينفرد هذا المصدر في انه يحوي مقارنة بين اوضاع المؤسسة العسكرية في مراحل قوتها، وضعفها فيما بعد.

ومن المصادر التركية الاخرى، كتاب ((تاريخ نعيما)) لمؤلفه مصطفى نعيما الحلبي، المطبوع في سنة 1310 هـ (1892م)، الذي حوى تفاصيل كثيرة عن التاريخ العسكري للدولة العثمانية. وكذلك كتاب ((عثمانلي تشكيلات وقيافات عسكرية سي))، الجزء الاول، المطبوع في سنة 1325 هـ (1907م)، لمؤلفه محمود شوكت، الذي كان مصدراً مهماً من مصادر الدراسة، لانه قدم معلومات قيمة عن الجيش العثماني وتشكيلاته وقيافته، لكن الذي يؤاخذ على هذا المصدر، اختصاره للمعلومة التاريخية.

واعتمدت الدراسة ايضاً على كتاب ((نتائج الوقوعات)) بجزئيه الاول والثاني، المطبوع في سنة 1327 هـ (1909م)، لمؤلفه سيد مصطفى نوري. والذي حوى وصفاً عاماً للحكومة المركزية العثمانية، وادارة الولايات، والجيش والقوة البحرية. وهو بمثابة تاريخ عام للدولة منذ قيامها، ومؤلفه عايش، مظاهر الاصلاح العثماني في عهد السلطان سليم الثالث، ومحمود الثاني، وكتب تاريخه في مرحلة كان فيها الاصلاح قد غير من مظاهر الحياة العثمانية اشياء كثيرة.

هناك ثمة مصادر اخرى افاد البحث منها، ابرزها كتاب ((عثمانلي تاريخي)) بجزئيه الاول والثاني، لمؤلفه احمد راسم، والمطبوع في سنة 1330 هـ (1911م)، الذي كان بمثابة موسوعة تاريخية، تناولت النواحي العسكرية في الدولة العثمانية منذ قيامها. وكتاب ابراهيم افندي الموسوم بـ ((مصباح الساري ونزهة القارئ)) الصادر في بيروت، في سنة 1272 هـ (1855م)، اذ ان كاتبه كان ((الطبيب الاول للعساكر الشاهانية في مدينة بيروت))، وقد تضمن معلومات

تاريخية جيدة عن الدولة العثمانية ومؤسستها العسكرية، اتسمت الى حد كبير، بالدقة والتفاصيل والطرافة، ولعله مما زاد في اهمية معلوماته هو انه كتبها في حدود منتصف القرن التاسع عشر، ويبدو ان الرجل كان عارفاً باوضاع الدولة، وتعامل معها من خلال موقعه الوظيفي، وينفرد المؤلف. بذكره لنص المرسوم الذي اصدره السلطان محمود الثاني، ودعا فيه الى اصلاح اوضاع ((القوات الانكشارية)) على وفق النمط الاوربي الحديث.

واستفاد الباحث كثيراً من كتاب (امير الآي اسماعيل سرهنك) الموسوم بـ ((من حقائق الاخبار عن دول البحار)) بجزئيه الاول والثاني، المطبوعين في سنتي (1312-1314 هـ/ 1894-1896م). وتكمن اهمية الجزء الاول، بأنه عالج بصورة مسهبة، تاريخ الدولة العثمانية وتشكيلاتها العسكرية، وحروبها الخارجية وقد اعطى اهمية كبيرة لدراسة اوضاع القوة البحرية العثمانية، وتتبع مسارها التاريخي، كما اشار المؤلف، الى حالات التمرد التي قام بها ((الجند الانكشارية)) في بعض الولايات العثمانية. والف كتاب ((تاريخ الدولة العلية)) المطبوع في سنة 1912م، لمؤلفه محمد فريد المحامي، مصدراً وثائقياً مهماً، لا يمكن لاي باحث، ان يستغني عن المعلومات التاريخية التي وردت فيه. فهو تاريخ شامل للدولة العثمانية. والى جانبه كتاب ((البلاد العربية والدولة العثمانية)) لمؤلفه ساطع الحصري، الذي احتوى على معلومات قيمة عن التشكيلات العسكرية العثمانية في مركز الدولة وولاياتها العربية، تم توظيفها في بعض فصول البحث.

ومن الدراسات الحديثة، التي افادت البحث واغنى بعض جوانبه، كتاب عبد العزيز محمد الشناوي، الموسوم بـ ((الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها)). اذ حوى الجزء الاول منه، على معلومات تخص التاريخ العسكري للدولة العثمانية. وكذلك كتاب العقيد ياسين سويد ((التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين، الامارة المعنية 1516-1697)). فقد ضم الجزء الاول من هذا الكتاب، مبحثاً مهماً عن التنظيم العسكري العثماني، مطلع القرن السادس عشر. والدراسة

الجادة، للدكتور خالد زيادة، والموسومة بـــ ((اكتشاف التقدم الاوربي، دراسة فـــي المؤثرات الاوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشـــر))، اذ اعتمـــدت علــــى مصادر فرنسية واحتوت على معلومات قيمة عن مظـــاهر الاصـــلاح العســـكري العثماني خلال القرن الثامن عشر، ومطلع القرن الذي اعقبه. وكذلك كتاب المرحوم الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى الموسوم بـــ ((في اصول التاريخ العثمـــاني)). فقد ضم هذا المصدر معلومات، اعتمدت التحليل التـــاريخي فـــي تفســـير النشـــأة العسكرية للدولة العثمانية، وطبيعة تشكيلاتها العسكرية.

اما الكتب المؤلفة باللغات الاجنبية التي ترجمت فيما بعد الى اللغة العربية فأبرزها كتاب جب وبوون الموسوم بـــ **((Islamic Society and the West))** الذي ترجمه الى اللغة العربية المرحوم الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى، بجزئين وقد حوى الكتاب على دارسة جيدة، عن الدولـــة العثمانيـــة، وتطـــور مؤسســـتها العسكرية، اتسمت بالعلمية والشمول وهو ما تفتقر الى شيء كثيـــر منـــه كتابـــات مؤلفين اخرين مثل هارولد لامب الذي الف كتاباً عن السلطان ســـليمان القـــانوني، عنوانه ((سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم))، وقد ترجمة الى اللغة العربيـــة شكري محمود نديم، والملاحظ على هذا الكتاب، انه كان يتسم بالغموض من حيث تسلسل الحدث التاريخي، بخلاف كتاب اندري كلو الموسوم بـــ ((غـــازي الغـــزاة سليمان القانوني))، الذي ترجمه عن اللغة الفرنسية الى العربية، محمـــد الرّزقـــي، واتسم بالموضوعية العلمية والدقة في سرد الاحـــداث التاريخيـــة، وحـــوى علـــى معلومات مهمة عن التاريخ العسكري للدولة العثمانية في عهد السلطان المـــذكور. وكذلك اعتمدت الدراسة على كتاب (سنل ونترنغام وبلاش فورد)) الموســـوم بــــــ ((الاسلحة والتكتيكات))، الذي ترجمه الى اللغة العربية، حسن البسام. واحتوى على معلومات مفيدة عن الاسلحة التي استخدمها العثمانيون، ولا سيما ما يتصـــل منهـــا بسلاح المدفعية، وتأثره بالتطور الذي بلغه هذا السلاح عند الأوربيين. ويعد كتـــاب ((قيام الدولة العثمانية))، لمؤلفه محمد فؤاد كوبريلي، الذي ترجمه الى اللغة العربية

الدكتور احمد السعيد سليمان، من المصادر التركية المهمة التـــي عالجــت النشــأة العسكرية للدولة العثمانية خلال القرن الثالث عشر الميلادي.

واعتمدت الدراسة، ايضاً، على عدد من المصادر المدونة باللغات الاجنبية، ولعل في مقدمتها، الكتاب الوثائقي، الذي الفه الكاتب الارمني ((موراجا دوســـون)) Mouradja D'ohsson باللغـــة الفرنســـية وجـــاء بعنـــوان ((صـــورة عامـــة للامبراطوريـــة العثمانيـــة ((Tableau General deL Empire Ottoman)) ، ونشر بعدة اجزاء في باريس، بين عامي (1788–1824). وقد استفاد الباحث من الجزء السابع، الذي احتوى على معلومات قيمة عن المؤسسة العسكرية العثمانيـــة، اغنت فصول البحث.

ومن الكتب المهمة التي تناولت ايضاً التاريخ العام للدولة العثمانية، كتـــاب كريزي Creasy المعنون: ((History of the Ottoman Turks)). وقد استفاد الباحث من المعلومات التي وردت فيه، عن نشأة المؤسســـة العســـكرية العثمانيـــة وطبيعة تشكيلاتها، والاصلاحات العسكرية في عهـــد الســـلطانين، ســـليم الثالـــث ومحمود الثاني. وتم الرجـــــــوع ايضاً، الى مصـــــــــادر عـــدة، اخـــرى تناولت نشـــــأة المؤســـــــــــة العسكرية، منها كتاب كلـــــود كوهين Claude Cahen الموسوم: ((Pre-Ottoman Turkey)). وكتاب بول ويتـــك Paul Wittek المعنـــون: ((The Rise of the Ottoman Empire)) وايضـــاً كتـــاب كيبـــونز Gibbons الموســـوم: ((Foundation of the Ottoman Empire)) وكذلك كتاب خليل اينالجك Halil Inalcik المعنون: ((The Ottoman Empire: the Calssical Age: 1300-600)) واعتمدت الدراسة ايضاً على كتاب برنارد لـــويس Bernard Lewis وعنوانـــه: ((The Emergence of Modern Turkey)) ومؤلف الكتاب من اساتذة التاريخ البريطانيين المهتمين بتاريخ الدولة العثمانية. وقد استفاد الباحث مـــن التفصـــيلات

والتحليلات التي وردت في الكتاب عن الاصلاحات العسكرية العثمانية فـــي عهـــد السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني.

ومن الدراسات الحديـــثة الجادة، التي اعتمد عليها البحث، كتابي ستانفورد شو Stanford Shaw الأول المعنـــــون: ((Between Old and New, the Ottoman Empire Under Sultan Selim 111 (1789-1807)))
وقد احتوى هذا الكتاب على معلومات قيمة عن الاصلاح العسكري العثماني فـــي عهد السلطان سليم الثالث، وظفها الباحث في الفصل الرابع من الدراسة.
والثاني جاء تحت عنوان: -
((History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol, I.))
ويحوي هذا الكتاب على معلومات مفيدة عن تاريخ الدولة العثمانيـــة ومؤسســـتها العسكرية، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي (1280-1808).

واعتمدت الدراسة ايضاً على بحوث علمية عدة، تناولت جوانب مختلفة من تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية، وعلى مصادر تاريخيـــة اخـــرى، لا مجـــال لحصرها هنا.

ان الباحث اذ يكتفي بهذا القدر من التعريف بالمصادر، يرجو ان يكون قد اصاب شيئاً من الفلاح في ذلك.

اخيراً لا ازعم اني قد انجزت بحثاً متكاملاً، ولكني اتمنى على الله العزيـــز القدير، ان اكون قد وفقت في انجاز هذا البحث وتغطية جانب مهم من تاريخ الدولة العثمانية، الذي ما زال بحاجة الى مزيد من الدراسات التاريخية.

والله ولي التوفيق له الحمد وله الشكر في الاول والاخر.

الفصل الأول

نشأة المؤسسة العسكرية العثمانية

1281 – 1326 م

نشـــــأة المؤسســـــــــة العسكريـــــــــة العثمانيـــــة

1281 - 1326 م

كان العثمانيون منذ نشأتهم الأولى يتميزون بطابع عسكري، لان مجتمعهم القبلي كان في حرب دائمة. بل ان حركتهم باتجاه الغرب ترجع الى تلك الطبيعــة، بوصفهم جماعات قبلية سكنت في اواسط اسيا الصــغرى منــذ القــرن الســادس الميلادي، برزت نزعتها العسكرية بحكم الظروف الصعبة المحيطة بهــا [1]. ثــم تطورت أساليب العمل العسكري في هذه الجماعات بمضي الزمن واصبح لها تقاليد عسكرية راسخة اسهمت في بناء دول كبرى [*] ثم صارت من أهم عوامل انهيارها فيما بعد.

التنظيم العسكري القبلي العثماني في الأناضول:

لكي نفهم الظروف التي أحاطت بنشأة الدولة العثمانية والمؤسسة العسكرية فيها، علينا أن نتتبع أحوال الحدود بين الدولة البيزنطية في البلقان واسيا الصغرى و(دار الاسلام)[*]، حيث أدت الحروب المستمرة بين الجانبين الى ظهــور تنظــيم

[1] Friouz Bahrampour,Turkey:Politcal and Social Transformation Brooklyn, N.Y, 1967, P. 36

وانظر ايضاً : عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جــــ 1، القــاهرة، 1980، ص 49.

[*] استطاعت هذه الدولة في اقل من قرنين من الزمن ان تمد بفضل مؤسستها العسكرية القوية جناحيها شرقاً وغربــاً وتدق ابواب فينا مرتين في سنة 1529 و 1683 م، باسطة لواء الاسلام على معظم ما يعرف الان بدول اوربــا الشرقية واليونان وجزر البحر المتوسط واجزاء من ايطاليا والنمسا، كما خضعت لسيطرتها الارض الممتدة مــن شمال القفقاس شمالاً حتى الصحراء الافريقية جنوباً وحدود المغرب الاقصى غرباً. كمــا انهــا مــدت جناحهــا الشرقي حتى بلاد فارس والعراق، شاغلة مساحة من الارض قدرت باكثر من عشرة ملايين ميل مربع. انظر : علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط 3، دمشق 1994، ص ص 11 - 12.

[*] دار الاسلام : بموجب النظرية العربية في الجغرافية الانسانية قسم العالم الى دارين دار الاســلام ودار الحــرب، يوضح الصراع التاريخي العقائدي بين العالم الإسلامي واوربا، وكانت منطقة غربي اسيا الصغرى (الأناضول) هي الثغور العازلة بين داري الصراع آنذاك. انظر : سيار كوكب الجميل، تكــوين العــرب الحــديث 1516 - 1916 م، الموصل، 1991، ص 31.

عسكري ذي طابع خاص على جانبي الحدود. فقد تشابهت اوضاع مناطق الثغور على كلا الجانبين حيث كان السكان يواصلون القتال بالحماسة الدينية نفسها، لدى الطرف الآخر[1]. ورغم القتال كان سكان الثغور يتشابهون في عزلتهم الروحية والمادية عن الحكومات التي لم تسيطر على نشاطهم، مما ترتب عليه تآخي كل طرف في ثغوره، في بعض الاحيان، وحين ضغط عليهم كبار ملاك الأراضي بالتدريج وقضوا على أملاكهم الصغيرة لم يعودوا يهتمون بالدفاع عن البلاد، بل انتقل بعضهم الى الطرف المعادي[2]. وكانت الغنائم توفر للثغور القاعدة الاقتصادية للحياة، في حين قام تعارض ثقافي ضخم بين منطقة الثغور ذات الطابع الحربي وبين المناطق الداخلية الجانحة الى السلم، وهو التعارض الذي عمقته الخلافات العرقية[3].

وقد تزايدت العناصر المقاتلة التي كانت تفد الى مناطق الثغور من اقصى البلاد على جانبي الحدود، وكانت تضم خليطاً عجيباً من الجنسيات واللغات، كما اوجد عشائر محاربة مخلصة لزعمائها وتطمح الى اقصى درجات الاستقلال وتعي اهميتها فيما يتعلق بعلاقاتها بمركز الأمارة وهي 1 ميل الى مقاومة كل تدخل اداري وتحتقر الضرائب بوجه خاص، بل وتطالب الادارة في الامارة ان تكرّمها وتبذل لها العطاء والعون العسكري، وبمرور الوقت، اصبحت مناطق الثغور ملجأً للكثير من العناصر المقبلة عليها هرباً من ظروفها الصعبة[4].

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982، ص 19.

[2] Claude Cahen, Per – Otto man Turkey, London, 1968, pp. 64– 65.

[3] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 20.

[4] عن مناطق الثغور والحياة على الحدود. انظر :

محمد فؤاد كوبريلي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة احمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967، ص ص 127 – 178. عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، جـ 1، ص ص60 – 65.

كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، الاتراك العثمانيون وحضارتهم، جـ 3، ترجمة بنيه امين فارس ومنير البعلبكي بيروت، 1961، ص ص 11 – 12.

كان مقاتلوا الثغور يختلفون عن بني دينهم في الداخل ويشـبهون مقـاتلي الثغور على الجانب الاخر ممن كانوا على علاقة مستمرة بهم لـم تقتصـر علـى الاحتكاك الحربي، وبخاصة وان السجناء والهاربين والنساء ممن كانوا يتنقلون من الجانب الآخر كانوا يسهلون التبادل والتجانس الثقافيين، وكان العنصر التركي غالباً في الثغور الاسلامية خلال القرن التاسع الميلادي، لا سيما وان الاتراك في ذلـك الوقت كانوا يؤلفون اهم ركائز الطبقة العسكرية[1]. فهم لم يسيطروا على الجيوش النظامية وحدها بل سيطروا على حركة المجاهدين (الغزاة) ذات الشعبية الواسـعة التي اجتذبت قطاعات واسعة كانت تجري وراء الحصول على الغنائم[2].

وفي اوائل القرن الحـادي عشر الميلادي اشتد ساعـد المجاهـدين الذين كانوا يهاجمون اراضي الدولة البيـزنطية[3]، وذلك لان قسمـاً كبيراً مـن العنصر التركي، ممن هاجر خـلال حركة الاوغـوز الكبـرى[*] التـي قادها السـلاجقة قد انضموا إلى الدولـة السلجـوقية الجديـدة بوصـفهم طبقة محـاربة كانت تتمتع بالاقطاعات[4]. الا انه كان يوجد خارج هذا التنظيم عدد كبير من مجموعات المقاتلين ذات الاستقلال الذاتي فضلاً عن مختلف القبائـل

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 20.

[2] Paul Wittek, The Rise Of the Ottoman, Lusac, London, 1971 PP. 23 – 27

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون 1516 – 1916 دمشق، 1974، ص ص30 – 31.

[*] ينتمي الاتراك إلى قبائل الاوغور التركمانية في اسيا الوسطى، وهم فرع من العناصر المغولية وكانت قد تقادمت نحو الاناضول خلال فترات تاريخية متواصلة، واحقاب من العصور المختلفة فـي هجـرات حملتهم اليها ضرورات الطبيعة الصعبة. انظر : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 33.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 20.

التركية المستقلة التي واصلت حياتها القبلية داخل البلاد العربيــة[1]. وقبــل وقــت طويل من نشوب معركة ملاذكرد (منزكرت) التي اوقع فيها السلاجقة هزيمة كبرى بالقوات البيزنطية سنة 1071 م كان المجاهدون الذين توغلوا داخل الاناضول، قد هاجموا مدناً كبرى هناك، مما يدل على ان التنظيم العسكري البيزنطي في مناطق الحدود كان اخذاً في التدهور[2]. وبعد هذه المعركة نشبت الثــورات فــي منــاطق الحدود البيزنطية وقامت امارات صغيرة، ادى وجودها إلــى حــدوث الفوضــى والانهيار لنظام الدفاع البيزنطي مما شجع ذلك على اجتذاب المزيد من المجاهدين بما في ذلك محاربي التركمان[3].

وهكذا امكن الاستيـــلاء على كثير من المدن البيزنطية الواقعة في منطقة الحدود، في الوقت الذي حاول فيه كثيـــر من الإقطاعييــن البيزنطيين إقامــة إمارات محليـــة مستـــقلة في الثغور كان بعضها يســـخدم قوات تركمانية ضد الدولة البيزنطيـــة وقد قام التركمان المفيـــرون، الــذين افلتــوا مــن سيـــطرة الســـلاجقة، بقيـــادة التوسع الجديد صوب شواطىء بحر ايجــه وبحر مرمرة[4]. وبازدياد توغل الأتراك في الأناضول أمكن فرض الطابع التركي على المدن، وبدء سيطرة زعماء إمارات التركمان بالتدريج على المدن، ونجــدهم يطورون علاقاتهم مع الرعايا الجدد الوافدين من الشرق ويبنون المساجد وغيرهــا من المنشآت التي ساعدت على تقوية الروابط بين السكان[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص 21.

[2]عبد النعيم محمد حسنين، سلاجقة ايران والعراق، القاهرة، 1959، ص ص 55- 60، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 21.

[3]Stanford J, Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. I: Empire of the Gazis, thr Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280 – 1808, Gambridge, Rep, 1977, PP. 6-7

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 21.

[5]Cahen, op. cit, p. 365.

وقد ترتب على توسع الغزاة تجاه الغرب قيام مجموعات تضم هؤلاء الغزاة والبدو الرحل بالإضافة إلى نشأة إمارات صغيرة لم تعمر طويلاً وتداخلت كل هذه العناصر في سكان الأناضول الأقدمين، فأصبح منطقة واسعة تقوم فيها ثغور الحدود[1]. وقد تنازعت هذه الإمارات التركمانية بعضها مع البعض الاخر، مما اشاع الاضطراب في المناطق الريفية وما رافق ذلك الوضع من استنجاد البيزنطيين بالغرب الصليبي، مما دفع ذلك السلاجقة إلى قيادة جموع المسلمين ضد الغزاة الصليبيين الذين خرجت جموعهم من اوربا تجاه المشرق الاسلامي للسيطرة على بيت المقدس، على الرغم من ان الحملات الصليبية الغازية انتزعت بعض املاك دولة السلاجقة فأن الاخيرة احتفظت بوسط الاناضول حيث قامت ما عرف باسم سلطنة سلاجقة الروم[*] وعاصمتها قونية وتمتعت بمستوى ثقافي عال بدا واضحاً في منطقة الثغور. وكان الاتراك عاشوا اجيالاً في الاناضول حيث اختار الغزاة زوجاتهم من السكان الاصليين الذين انضم بعضهم – وبخاصة الشبان منهم الميالين إلى القتال – إلى حركة الغزاة بعد اعتناقهم الاسلام[2].

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 22.

[*] سلاجقة الروم : وهم احد البيوت الخمسة التي انقسمت اليها العشيرة السلجوقية التركمانية وقد تقدموا من اذربيجان باتجاه الاناضول واخترقوا الحدود البيزنطية. وفتح لهم المتنافسون على عرش القسطنطينية ابواب مدنهم بقصد الدعم والتأييد وقد سيطر احد قادتهم سليمان بن قطلميش على القسم الاعظم من الاناضول. وحكموا حوالي مائتي وثلاثين سنة بين (1077– 1307 م) وانتهى حكمهم على ايدي العثمانيين والمغول، ومن المفيد ان نشيرر ان شكل دولة سلاجقة الروم التي قامت الامارة العثمانية الوليدة على انقاضها، كان عسكرياً بحتاً، لذلك اعتبرت وجود جيش دائمي منظم ذا اهمية بالغة. انظر : تامارا تالبوت رايس، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ترجمة لطفي الخولي وابراهيم الراقوقي، بغداد، 1968، ص 96. وكذلك : علي حسون، المصدر السابق، ص 13.

[2] Shaw, Op. Cit, Vol, I. PP. 7-8

وانظر ايضاً : محمد فؤاد كوبريلي، المصدر السابق، ص ص 68 – 79، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 22 – 23.

وما ان اخذ مدّ الغزوة الصليبية بالتراجع اثر انتصار المسلمين بقيادة صلاح الدين الايوبي في معركة حطين وانقاذ بيت المقدس من ايديهم في سنة (583 هـ – 1187 م)، حتى كانت موجة اخرى من قبائل المغول تتجمع في اواسط اسيا وتتجه غرباً نحو البلاد الاسلامية حيث نشر زعيمها جنكيز خان الموت والدمار في ربوع العالم الاسلامي، فدمر معالم الحضارة فيه لمدة خمس سنوات متتالية، ثم قام حفيده هولاكو فاستولى على بغداد سنة (656 هـ – 1258 م) حاضرة العرب والخلافة العباسية فنهبها واحرقها وقتل معظم سكانها بوحشية بما فيهم الخليفة نفسه وحاشيته[1].

وادى هذا الغزو المغولي إلى توجه قبائل كبيرة من الاتراك الرحل فضلاً عن فلول الجيوش المنحلة، صوب قونية التي عمدت بوجه عام إلى توجيه الفارين صوب الاراضي الرعوية في مناطق الحدود حيث ازدادت اعداد العناصر المعادية لدولة السلاجقة [2].

كان من بين القبائل التركية التي هاجرت من شمال شرق ايران بعد ان اكتسح جنكيز خان اراضي دولة خوارزم شاه سنة 1220 م، قبيلة (قايي) احدى قبائل الغز التركية المعروفة جيداً بين الاربع والعشرين قبيلة التي كانت مجتمعاً بدوياً يبحث عن الكلأ[3]. وكان يرأسها سليمان شاه ويلقب " كندوز الب " بن قيا الب، وضمت القبيلة، حينذاك، قرابة الف فارس توجهوا إلى بلاد الاناضول فاستقر

---

[1] علي حسون، المصدر السابق، ص 11.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ الحديث، الشعوب الاسلامية، الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند، بيروت، 1973، ص ص 26 – 27. وانظر ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 23.

[3] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 13.

وانظر ايضاً : حكمت ققلجملي، التاريخ العثماني، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، 1985، ص 59، علي حسون، المصدر السابق، ص 12.

رحلهم في اخلاط(*)، ثم اراد سليمان شاه العودة إلى بلاده متخذاً طريقاً سهلة، سار بعد ذلك إلى قلعة جعبر[1]، واثناء عبورهم نهر الفرات غرق في النهر، وكان له اربعة ابناء – كما تؤكد الرواية التاريخية، هم (سنقوركتن وكون طوغدي وارطغرل ودندان)، فتولى القيادة بعد وفاته ابنه (سنقورتكن) الذي رجع مع اخيه (كون طوغدي) إلى الارض التي نزحوا منها في اسيا، في حين تابع الاخوان الباقيان المسير إلى الشمال الشرقي في سهول الاناضول ومعهما اربعمائة اسرة[2].

تولى ارطغرل زعامة القبيلة العثمانية، وارسل ابنه (ساوجي) إلى السلطان علاء الدين (كيخسرو الثاني) (1236 هـ – 1246 م) السلجوقي سلطان قونية يطلب منه مكانا للقبيلة ومرعى للحيوانات، ولكنه أي (ساوجي) توفي قبل ان يؤدي مهمته، ولم يعرف ما اذا كان قد حصل على موافقة السلاجقة في قونية على مطلبهم، وذكرت بعض الروايات التاريخية ان افراد قبيلته الذين كانوا ينتظرون نجاح مهمته كي يستقروا بعد الترحال الطويل، شاهدوا جيشين يقتتلان عن بعد دون ان يعلموا عن هويتهما شيئاً[3]. وكان احد هذين الجيشين قليل العدد، فما لبثوا ان انخرطوا يقاتلون في صفوفه، بدافع من النخوة ونصرة الضعيف وتم النصر لذلك الجيش وتبين فيما بعد انه جيش السلاجقة، اما الجيش الاخر فكان مغولياً وقيل

(*) اخلاط : بلدة في شرقي تركيا قريبة من بحيرة وان في هضبة ارمينا. انظر : علي حسون، المصدر السابق، ص 12.

[1] احمد بن اسماعيل جودت، تاريخ جودت، ترجمة عبد القادر الدنا، المجلد الاول، بيروت (1308 هـ – 1890م)، ص 34. وقلعة جعبر تقع على نهر الفرات بين بالس والرّقة قرب صفين. انظر : علي حسون، المصدر السابق، ص 12.

[2] اسماعيل سرهنك، من حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ 1، القاهرة، (1312 هـ – 1894 م)، ص 483.

[3] محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط 3، بيروت، 1977، ص 39.

بيزنطياً[1]. ومهما يكن من مدى صحة هذه الرواية فان الثابت تاريخيا ان ارطغول واتباعه حصلوا بعد حين – لم تقدره الروايات بزمن معلوم – على تكريم السلطان السلجوقي علاء الدين (كيخسرو الثاني)، اذا قطعهم بقعة من الارض في محاذاة الاراضي البيزنطية غربي دولة السلاجقة، امتدت من يكي شهر[*] إلى قونية تقريباً، وكانت مساحة هذه الارض تقدر بحوالي الفي كم^2، واستطاع ارطغرل اثناء جهاده ضد البيزنطيين توسيعها إلى حوالي اربعة الاف وثمانمائة كيلو متر لقدرة محاربي قبيلته العسكرية الكبيرة على حساب جيرانه[2].

توفي ارطغرل سنة 1280 م[3]، وتولى مكانه في قيادة القبيلة العثمانية اكبر ابنائه عثمان (1280 –1326 م) بناءاً على رغبة السلطان السلجوقي علاء الدين (كيخسرو الثالث) (1264 – 1283 م) وقد باشر عثمان مع افراد قبيلته في مجاهدة البيزنطيين، وقد اثنى السلطان السلجوقي على الانتصارات التي حققها عثمان على البيزنطيين سنة 1281 م موسعاً رقعة الارض التي يحكمها على حسابهم، فقام (كيخسرو الثالث) بخلع لقب اوج بك (Ug Beg) على عثمان الذي يعني حامي الحدود، ومنحه الطبل وشعاراً من شعر الخيل (طوغ)، مكوناً من راية مستطيلة حمراء وعليها هلال ابيض [4]، التي اصبحت تمثل العلم الرسمي للدولة فيما بعد، وبذلك تطور وضع القبيلة من اقطاع إلى امارة.

---

[1] تامارا تالبوت رايس، المصدر السابق، ص 85. وانظر ايضاً : علي حسون، المصدر السابق، ص 13.

[*] يكي شهر : مدينة في وسط الاناضول غربي مدينة قونية. انظر : علي حسون، المصدر نفسه، ص 13.

[2] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 40، تامارا تالبوت رايس، المصدر السابق، ص 86، علي حسون، المصدر السابق، ص 13.

[3] Shaw, op. cit, vol, I. p. 13.

[4] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 484. وانظر ايضاً : تامارا تالبوت رايس، المصدر السابق، ص 94.

أن دولة السلاجقة اصابها الضعف منذ هزيمتها سنة 1243 م امام المغول في معركة كوشة داغ وتفاقم المشاكل الداخلية والحروب الاهلية، وعلى الرغم من ذلك فأن سلاجقة قونية ظلوا يتولون الحكم حتى سنة 1307 م ولكنهم لم يفيقوا من الكارثة التي حلت بهم[1].

ادى ضعف دولة سلاجقة الروم إلى نقل السلطة إلى اطرافها اذ اخذت امارات تركية صغيرة تعمل على الاستقلال عن سلطة السلاجقة، بحيث عجز سلطان قونية عن الحيلولة دون مهاجمتها لمناطق الثغور البيزنطية، اذ لعب الغزاة دوراً اساسياً في شن هذه الهجمات الجديدة، في الوقت الذي كان فيه الاولياء من المشايخ والدراويش الذين قدموا إلى الاناضول ومنها إلى منطقة الثغور يقومون بدور مهم في التحريض على الجهاد ضد الدولة البيزنطية التي ضعفت كثيراً[2].

وفي مطلع القرن الرابع عشر الميلادي كانت الدولة السلجوقية قد فقدت غربي الاناضول الذي توزع على امارات الغزاة الأتراك[3]، التي قيض لاحدى اماراتهم – العثمانية – ان تسعى إلى دولة عالمية مرتكزة على مؤسستها العسكرية القوية، وكانت امارات غربي الاناضول امارات مجاهدين (غزاة) ولم يحمل أي منها أية آثار للشعور بأصل قبلي بحكم ان كلاً منها قامت على تنظيم الغزاة بعد احتلالهم منطقة معينة، وصار زعيمهم حاكماً ومؤسساً لاسرة حاكمة.

---

[1]Cahen, op. cit. pp. 269 – 271.

وانظر ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 23 – 24.

[2] محمد فؤاد كوبريلي، المصدر السابق، ص ص 166 – 171، كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص ص 11 – 12، عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 31 – 32.

[3]Adams Herbert Gibbons, Fondation of the Ottoman Empire : A History, of the Osmanlis up to the death of Bayezid I, 1300 – 1403, Frank Cass, 1968, pp. 277 – 282.

وبذلك عم طابع (الغزاة) امارات الاناضـــول حيث اقـــرت (الفتوة) التي قامت عليها هيأت اسلاميـــة مختـــلفة وهي بمـــثابة قانـــون يـــقوم على ممارسات توجيـــــه اسس الفضيـــلة على وفق تحديـد الاســـلام لها[1]. وقد لقيـت تنظيـــمات الفتــــوة قبـــولاً ودعمـــاً من قبل سلاجـــقة الـــروم في قونيـــة من اجــل ارســـاء دعائم دولة اسلاميـــة قويـــة، ولكـــن رغـــم هـــذا الدعـــم والنجاح، فـــقد اقتـــصر نشـــاط الفتـــوة في القرنيـــن الثالـــث عشـــر والرابع عشـــر، علـــى الغـــزاة والاخيـــة في الاناضـــول، حيث افادوا في تنظيم السكان داخلياً وفي التماسك ضـمن اطـار المدينـة وفـي الادارة[2].

ويؤكد احد الباحثين "ان امارة عثمان استفادت من منظمات الآخية اكثـر من غيرها، بفضل المميزات التي تمتعت بها. وادى وقوعها امام القسطنطينية الى تدفق الغزاة اليها بأستمرار، فأخذت تتوسع ببطء في وجـه مقاومـة البيـزنطيين بزعامة اميرها الغازي عثمان"[3].

ونتيجة لهذا التطور تحولت حركة الغزاة الشعبية الى نظام شـبيه بنظـام الفرسان في اوربا في العصور الوسطى، وكانت طقوس تنظيم (الغازي) تشبه فـي بعض ملامحها طقوس تنظيم فرسان اوربا الغربية، كما تميز الغازي عن بعـض

---

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 26.

(2) من المفيد ان نشير إلى ان الخليفة الناصر لدين الله العباسي (1180 – 1225 م) اعاد تنظيم الفتـوة وجعـل منها حركة هيأت غير محترفة متجولة تضم الكثير من العناصر الشعبية التي تجمع بينهـا روح التضـامن والاخاء، وقد وجدت هذه التنظيمات نجاحها الواسع في مناطق الاناضول منذ ان ارسل الخليفة نفسه، احـد المشايخ (شهاب الدين عمر السهر وردي) إلى سلاجقة الروم الذين تجاوبوا معه من اجل ارساء دعائم دولة اسلامية قوية. انظر : محمد فؤاد كوبريلي، المصدر لسابق، ص ص 152 – 153 وكذلك : Cahen, op. cit, pp. 195 – 197، عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 33.

(3) عبد الكريم سمعان رافق، المصدر نفسه، ص 33.

السكان بلباس رأس خاص على شكل قلنسوة بيضاء كان يرتديها (غـزاة) ثغـور غربي الاناضول في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي واحتفظ بها العثمانيون بعد ذلك لمدة طويلة[1] وكان هدف تنظيم الغزاة هو متابعة الجهـاد، علـى حـين ان زعيمهم كان يضمن ولاء اتباعه بتوفير وسائل الحياة لهم من خلال توزيع الغنـائم عليهم.

كان اهتمام امارة الغزاة بالحرب يرغمها على عـدم متابعـة الخـدمات المرتبطة باستثمار الأراضي الذي يجري ضمها، مما كان يستلزم القيام بمزيد مـن الغزوات وحين كانت تتوقف الغزوات لسبب او اخر كان القادة يعمـدون لتنظـيم اماراتهم الى اجتذاب العناصر اللازمة للقيام بالخدمات من الخارج[2]. وكانت امارة الغزاة الوحيدة التي حلت هذه المشكلة هي الامارة العثمانية التـي تميـزت عـن الامارات الاخرى التي انهكتها النزاعات الداخلية، وهي اقرب امارات الاناضـول الى ثقافة السلاجقة الحضرية[3]. وقد وفرت هذه العلاقة مع المنـاطق الاسـلامية الداخلية للعثمانيين العناصر اللازمة لتنظيم الاراضي المفتوحة واستغلالها ومن ثـم انضمام عناصر عدة حضرية الى العثمانيين من الداخل وكذلك الحال بالنسبة الـى العلماء الذين تولوا الادارة وانشئوا مدارس الفقة في المدن بمجرد الاستيلاء عليها، واخذوا في حث العثمانيين على مواصلة القتال ضد دار الحرب، ومن شدة شـعور

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 27.

[2] عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 60 – 65. =

= ومن المفيد ان نشير ان الغزاة (المجاهدين) لم يجدوا عملا في الامارات الضعيفة التي قامت في النصف الغربي من الاناضول ومنها امارة (منتشا) على الساحل الجنوبي الغربي وامارة (تكة) علـى ساحل الاناضول الجنوبي وامارة (سينوب) على البحر الاسود، فهرعوا الى الامارة العثمانية وزادوا قوتها.

انظر : ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516 – 1916، الموصل، 1983، ص 20.

[3] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 27.

وانظر ايضاً : Shaw, op. cit, vol, I pp. 14 – 15

قادة الامارة بانهم غزاة (مجاهدون) دفعهم ذلك الى استمرار اجتذابهم لاعداد كبيرة من المحاربين من الخارج[1]. حتى كثر العنصر المحارب في الامــارة العثمانيــة، وكان كل انتصار تحققه يجلب اليها غزاة اكثر، وهكذا ازدادت امكاناتها العســكرية وتحتم عليها متابعة الغزو في كل من الاناضول وشبه جزيرة البلقان[2].

هكذا كانت الامارة العثمانية ميداناً رحباً لوجود فئات الآخية والفتوة الذين لعبوا دوراً بارزاً في النشأة العسكرية للدولة العثمانية، مــع اخــتلاطهم بطوائــف الصناع في المدن وبالمزارعين في الريف، ثم انضم اليهم عدد من رجال الدين في الاناضول ومن القضاة والتجار والمشايخ ممن انتموا الى طريق صوفية شتى.

وبذلك كان الآخية على صلة بالمتصوفة وان لم يشكلوا طريقــة صــوفية خاصة بهم[3]. ويذكر الرحالة ابن بطوطة الذي تجول في الاناضول في اوائل القرن الرابع عشر "ان الآخية كانوا يوجدون في البلاد التركمانية الرومية جميعها في كل بلدة ومدينة وقرية ..."[4]. وان فرق الآخية والفتوة كانت تستعمل الســلاح وســيلة لاخذ حقها واصلاح المجتمع بالقوة اذ لزم الامر والضرب على ايدي الظلمة، ومن لحق بهم من اهل الشر وتقديم المساعدة للمحتاجين، وان تعاليم هذه الفــرق كانــت اكثر تماشياً مع طبائع سكان الثغور[5].

ويبدو ان ضعف السلطة السلجوقية والهجمة المغولية وازدياد قوة الامراء التركمان الذين كانوا يسعون الى اقامة اماراتهم التي اصبحت تضم مدناً، قد اديا الى حدوث تقارب بين السلطتين الباقيتين: المسيطرين الجدد وزعماء الآخيــة، وهكــذا

---

(1)Wittek, op. Cit, p.3.

وانظر ايضاً :كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص ص 11 –14، عبد الكريم سمعان رافــق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 32.

(2)Gibbons, op. cit, pp 25 – 30.

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 28.

(4) محمد فؤاد كوبريلي، المصدر السابق، ص 156، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر نفسه، ص 28.

(5) عبد النعيم محمد حسنين، دولة السلاجقة، القاهرة، 1975، ص 163.

شهدت الاناضول في القرن الرابع عشر، أي قبل الضم العسكري العثماني للامارات التركمانية، بروز القوة السياسية لتنظيمات الآخية والفتوة[1]. وقد ارتبط تنظيم المدن بالآخية، في الوقت الذي انتظم فيه الفتيان في مجموعات شعبية مترابطة ومتداخلة كثيراً كانت تحركها دوافع اجتماعية اكثر منها دينية الى حد كبير، واتخذت اساليب عنيفة، وهكذا اصبح الفتيان هم اصحاب الكلمة الاولى في السياسة الداخلية[2].

وبالاضافة الى ذلك فان زوايا الدواريش، التي كان يأوي اليها المسافرين سواء في داخل المدن ام على طول الطرق، لعبت دوراً رائداً، خلال نشأة الدولة العثمانية، في استقرار الاتراك على الاراضي التي تم الاستيلاء عليها، فحول هذه الزوايا انبثقت كثير من قرى غربي الاناضول والبلقان[3]. وحين خلع السلطان اوقافاً زراعية على هذه الزوايا كان الدراويش انفسهم او عبيدهم يوفرون العمل اللازم لزراعتها[4].

وبعد وفاة السلطان السلجوقي علاء الدين (كيخسرو الثالث) في سنة 1283م، اثر فراره الى القسطنطينية نتيجة غارة قام بها المغول على سلاجقة الروم، وتعرض دولته الى الضعف من جراء الفتن والاضطرابات ولعدم وجود خليفة له، فقد استغل عثمان تلك الظروف واستطاع بهمته العسكرية الاستئثار بالمقاطعات التي كانت تحت حكم كيخسرو الثالث واتخذ مدينة يكي شهر عاصمة

---

(1) Cahen, op. cit. pp. 336 – 340

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 29.

(3) محمد فؤاد كوبريلي، المصدر السابق، ص ص 169 – 176. وانظر ايضاً :
Halil Inalicik, the Ottoman Empire :
The Classical Age : 1300 – 1600, New york- London, 1973. pp 51 - 62.

(4) Halil Inalcik, The Ottoman Empire : Conquest, Organization and Eeconmy collected studies, London ; 1978. pp. 208 – 209.

له، ولقب نفسه بادشاه آل عثمان، وبدأ تنظيم البلاد وبذلك ظهرت البداية الحقيقية للدولة العثمانية ومؤسستها العسكرية[1].

ومهما يكن من امر ذلك، فأنه يبدو ان عثمان ينتمي الى اسرة في منطقة الحدود (الاوج) مما لا ينفي انتماءه الى تنظيم الغزاة، ولا توجد ادلة كافية تدحض تفاصيل قصة حياة عثمان شبه البدوية التي نستشفها من التواريخ القديمة.

بدأ التنظيم العسكري الحقيقي الاولي للعثمانيين في عهد عثمان، الذي عمل على توسيع ارض امارته في الاناضول، نظراً لانه كان يعد نفسه غازياً ومجاهداً في سبيل توسيع اراضي المسلمين مثله في ذلك بقية سكان الامارات والمقاطعات التركية المتاخمة لحدود المدن البيزنطية[2]. وقد توج نشاطه العسكري بتأسيس الدولة في سنة 1299 م، بعد استيلائه على اهم الممتلكات البيزنطية وبعض الامارات التركية التي تحالفت مع المغول ضده، وعلى الرغم من ذلك تمكن عثمان من السيطرة على امارات نيسيا (أزنيق) و(يار حصار وقره جه حصار)، والحاق الهزيمة بالمغول، ثم اعلن الاستقلال في السنة نفسها واقطع الغزاة وحكام القلاع

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 484 – 485.

ومصطلح بادشاه يعني (قدم الشاه) او خادم الشاه، اذ ان العثمانيين لم يلقبوا انفسهم بالشاهات واستثقلوا هذا اللقب عليهم، وعّدوا انفسهم بيكوات سناجق بعد ان استولى عثمان علي (قره جه حصار) وبعث السلطان والشاه السلجوقي له بعدها بالريشة لتزيين القلنسوة والعلم (الراية او السنجق) والطبل، وبذلك عّدوا انفسهم دوماً يحملون لقب باديشاه أي خادم او مولى الشاه. انظر : علي حسون، المصدر السابق، ص 13.

(2)Canon, Sell, the Ottoman Turks, Madrs, 1915, pp. 3 –5

وانظر ايضاً : عبد الوهاب عباس القيسي، محاضرات في تاريخ الشرق الادنى الحديث، الدولة العثمانية، غير منشورة مطبوعة على الالة الكاتبة القيت على طلبة قسم التاريخ – كلية الاداب –جامعة بغداد، 1963 – 1964، ص 4.

والمقاطعات، واتخذ من حصن بورصة (بورسة) الذي يعد اهم حصن في اسيا الصغرى سنة 1326 م عاصمة له[1].

لقد استحق عثمان ان يكون شعاراً للدولة بوصفه زعيماً لشعب محارب، ولهذا كان كل سلطان جديد من ابناء اسرته يتقلد سيف مؤسس الدولة، على اساس ان ذلك من المراسيم المهمة لتقلده السلطة[2].

يظهر لنا مما تقدم ان القبائل العثمانية كغيرها من قبائل الحدود في ذلك العصر الاسلامي، كانت في مقدمة الخطوط العسكرية السلجوقية في صراعها مع القوات البيزنطية، وتركزت المهمة الاساسية لتلك القبائل في غزو القرى والمدن البيزنطية وكسب المزيد من الغنائم التي كانت تمثل مورد رزقها الاول[3]. لهذا برع العثمانيون في التنظيم العسكري واقتبسوا منذ البداية الاساليب العسكرية الاسلامية ثم تعلموا كثيراً من الاساليب العسكرية البيزنطية وطوروها التي اصبحت الاساس الذي قامت عليه مؤسستهم العسكرية فيما بعد[4]. وقد عزز هذه النزعة العسكرية الموقع الجغرافي لدولتهم، في شبه جزيرة الاناضول، بوصفها نشأت سابقاً امارة حدود[5].

كانت للدولة العثمانية طبيعة معقدة مميزة منذ نشأتها، فهي دولة اسرة حاكمة يتركز فيها الولاء لابناء عثمان اكثر منه لاي فرد من افرادها، بمعنى ان

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 484 – 487، وانظر ايضاً : محمد فريد بك، المصدر السابق، ص ص 40 – 41. تقع بورصة : شمالي غربي تركيا جنوبي بحر مرمرة. انظر علي حسون، المصدر السابق، ص 14.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 31.

(3) عبد القادر احمد اليوسف، محاضرات في تاريخ الشرق الادنى عن الامبراطورية العثمانية منذ ظهورها حتى الحرب العالمية الاولى، غير منشورة مطبوعة على الالة الكاتبة، القيت على طلبة قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة بغداد، 1963، ص 19.

(4) المصدر نفسه، ص 20.

(5) Wittek, op. cit, pp. 1 – 3.

الاسرة جميعاً هي التي تدعى السيادة[1]. ومن ناحية اخرى نجد انها دولة تركية بشكل ما وليس بصفة مطلقة، فالاسرة الحاكمة انما هي اسرة تدعي الانتساب الى قبيلة قايي احدى قبائل الاوغوز التي انتسب اليها السلاجقة، وكان بإمكانها ان تستثير التضامن العرقي لدى رجال القبائل من الاتراك[2]. وقد استعملت طيلة تاريخها بعض اشكال الاصل القبلي التركي ورموزه، ومن ذلك ذيول الخيل التي كانت من شعارات الرتب الحكومية، في الوقت الذي كانت فيه لغة البلاط وقيادة الجيش ومكاتب الحكومة هي اللغة التركية[3]. ورغم ذلك لم تكن الدولة تركية بالمعنى العرقي الذي يخضع الاخرين، فخادم السلطان العثماني مثلاً الذي يتكلم اللغة التركية لم يكن يعد نفسه تركياً بالضرورة، في الوقت الذي لم يكن فيه رعايا السلطان الذين لا يتكلمون التركية يعدون انفسهم بمعزل عن كيان الدولة السياسي، واخيراً فان الدولة العثمانية كانت تعد نفسها دولة اسلامية[4].

نستخلص مما تقدم ان الدولة التي اسسها عثمان في السنوات الاخيرة من القرن الثالث عشر الميلادي، هي واحدة من الامارات التركية الصغيرة التي قامت في اسيا الصغرى حين تراخت قبضة المغول على تلك الاراضي، ولم تكن اكبر هذه الامارات. ثم استقرت على ثغر من ثغور دار الاسلام، وكانت البلاد المحيطة بهذه الامارة سواء اكانت داخل حدود (دار الاسلام) ام في خارجها، في حالة اضطراب. واتضح للعثمانيين كما يقول جب وبوون "انهم لم يستطيعوا المحافظة

[1] Gibbons, op. cit, pp. 263 – 266.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 31.

[3] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ3، ص 97، ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 67.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 31 – 32. وانظر ايضاً : ابراهيم خليل احمد، المصدر نفسه، ص ص 67 – 68.

على مركزهم الا بقوة السلاح، وان احسن طريقة للدفاع عنه هي التوسع الذي رسم اتجاهه المبدأ الاسلامي القاضي بتوسيع رقعة دار الاسلام"[1].

وقد ترتب على الاتجاه الذي اتخذه هذا التوسع ليس فقط ان تأثرت الدولة العثمانية النامية منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل – اهم من هذا – انها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية[2]. فرغم ان هذا التوسع قد ترتب عليه نقل حدود دار الاسلام الى الامام، فأننا نجده يستتبع ذلك ايضاً نقل مركز الدولة الجديدة الى الامام حتماً، وهكذا بقيت هذه الدولة كما كانت، ثغراً بكل ما يستلزمه ذلك من تبعة الاستعداد الحربي، الامر الذي جعل التوسع سريعاً، بحيث حال دون تمثيل الرعايا غير المسلمين ممن ظلوا داخل حدود الدولة الجديدة، ولهذا السبب نفسه كان من الضروري استمرار الحكومة العسكرية كي تقر بينهم السلام وتبقيهم حيث كانوا[3].

ان التوسع العسكري العثماني مر بمرحلتين متميزتين طبقتا بصورة تكاد تكون منتظمة. ففي البداية كان العثمانيون – منذ نشأة دولتهم – يسعون الى فرض نوع من السيادة على الدول المجاورة، ثم يتجهون بعد ذلك الى فرض سيطرتهم المباشرة على البلدان بالقضاء على اسراتها الحاكمة[4]. وكانت سيطرة العثمانيين المباشرة تعني في جوهرها تطبيق نظام التيمار (الاقطاع الحربي) الذي كان يقوم على التسجيل المنتظم

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، جـ 1، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، 1971، ص 60.

[2] William Hale, Turkish Polities and the Military, London, Routledge, 1994, pp. 1 – 3.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 60 – 61.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 33.

لسكان المنطقة ومواردها في دفاتر[1].

ولم تكن اقامة نظام التيمار تعني بالضرورة اجراء تغيير ثوري في النظام الاجتماعي والاقتصادي السابق، بل انه كان في الواقع نوعاً من المزج بين الاوضاع المحلية وبين هدف العثمانيين الخاص بالادماج التدريجي، وربما كان اسلوب العثمانيين هذا مرتبطاً بالتنظيم العسكري الخاص في منطقة الحدود (الاوج) التي كان يوجد بها سادة بمعنى الكلمة (اوج اميري) وسادة تابعون (بك)[2].

وقد اتيح للدولة العثمانية – حين نشأتها الاولى في منطقة جبلية في غربي الاناضول منفتحة على بحر مرمرة وتشوبها الحرية النسبية – تنظيم عسكري اجتماعي متحرك هيأ لها فرصة كبيرة للنمو والقوة، ففي هذه الاراضي غير المطروقة نسبياً والمحصورة بين الامارات التركية الاقطاعية في الشرق والبيزنطية المنهاة في الغرب وجد سكان المدن والتجار والحرفيون بما في ذلك الآخية وكذلك الدارسون والرعاة والمحاربون وغير ذلك من العناصر الاخرى الاقل اهمية والساخطة على الامارات الاقطاعية المجاورة، وجد كل اولئك ملجأ ومجالاً للنشاط[3]. وان تتبع طبيعة هؤلاء الناس المقيمين في هذه الدولة الناشئة الخالية من الضغوط الاجتماعية او الثقافية ونظرتهم العملية، بالاضافة الى الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المناطق المجاورة بما في ذلك بيزنطة، يساعد على ايضاح قيام الدولة العثمانية وطبيعتها العسكرية بهذه الصورة المثيرة للالتفات.

---

[1] وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، 1988، ص ص 52-54.

[2] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ3، ص ص 75 – 80، عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد 1، اذار، 1980، ص ص 72 – 75.

[3] احمد عبد الرحيم، المصدر السابق، ص 33.

وبذلك يمكن ان نؤكد حقيقة قيام الدولة العثمانية، بأن هذه الدولة ليست كياناً مستقلاً، ولا هي تشكيل اثنوغرافي او سياسي مستقل عن الدولة السلجوقية المنقرضة وانما هي بالعكس تركيب من العناصر التركية تمخض عن التطور السياسي والاجتماعي والعسكري في الاناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.

وطبقاً للنشأة العسكرية للدولة العثمانية، فقد لعب العسكريون العثمانيون دوراً كبيراً في قيام الدولة وتوسعها، وبالتالي كانوا نواة المؤسسة العسكرية الوليدة، اذْ ورث هؤلاء الاساليب العسكرية السلجوقية والبيزنطية وطوروها مطلع قيام دولتهم[1]. حتى اصبحت الحكومة العثمانية منذ البداية عسكرية الطابع، ويؤكد هذه الحقيقة المؤرخ ليبير (Lybyer) الذي يرى ان الحكومة العثمانية كانت عسكرية قبل كل شيء. فليس ثمة خط فاصل بين ما هو مدني وما هو عسكري في الدولة لان كلا الوظيفتين تداخلتا في اطار ادوار الافراد[2].

ونتيجة لهذه الصبغة العسكرية، فقد اهتم العثمانيون منذ البداية بتطوير مؤسستهم العسكرية، وتوفير سبل رقيها، بوصفها عماد الدولة واساس قيامها. فقد دأب سلاطين الدولة الاوائل على الاهتمام بالشؤون العسكرية، وتنظيم الجيوش العثمانية باختلاف اصنافها[3]، لان الدولة في عهدها الاول كانت بحاجة الى قوة عسكرية توفر لها سبل التوسع وحماية حدوها، لهذا يؤكد معظم المؤرخين على الطابع العسكري الصرف للدولة العثمانية، منذ قيامها وطيلة استمرارية وجودها.

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 60 – 61، وانظر ايضاً :
خالد زيادة، اكتشاف التقدم الاوربي، دراسة في المؤثرات الاوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، 1981، ص ص 14 – 18.

[2] Hale, op. cit, pp 2 – 3.

[3] سنشير الى التشكيلات العسكرية بالتفصيل في الفصل الثاني.

لقد تمحور الفكر العسكري عند العثمانيين منذ البداية على مبدأ التحدي والاستجابة، فكان سر الاهتمام العثماني بالجيش هو وقوع اماراتهم على حدود الدولة البيزنطية التي كانت تعاني من الضعف. كما امدتهم النظرة الاسلامية في الجهاد الى تقسيم العالم الى دارين دار الحرب (دار الكفر) ودار السلام (دار الاسلام) بالتبرير النظري لتوسعاتهم في الاقاليم المسيحية البيزنطية، وبالتالي رفعت توسعاتهم تلك في (دار الحرب) من مكانتهم في نظر المسلمين، الامر الذي قوى تيار انضمام المتطوعين اليهم[1]. وهم سيل الغزاة المجاهدين الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في اسيا الصغرى على ثغور البيزنطيين[2].

وبذلك تصبح الدولة العثمانية امتداداً لدولة السلاجقة او بديلاً لاستمرارية ثوابتها كتجربة تاريخية ونظرية فقهية وحتمية عسكرية ضرورية.

---

[1] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 72.

[2] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 40.

الفصل الثاني

تشكيلات المؤسسة العسكرية العثمانية

1839 - 1326

تشكيلات المؤسسة العسكرية العثمانية

1839 - 1326

أن مهمة المؤسسة العسكرية العثمانية منذ بدايتها بتشكيلاتها المختلفة هي حماية السلطان والدولة والدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها[1]. ومن هذا المنطلق اصبح لهذه المؤسسة دور كبير في قيادة الدولة العثمانية وتوجيه الاحداث المهمة فيها والتأثير في اجهزة الحكم المختلفة.

لقد كانت بنية الدولة العثمانية تشتمل على طبقتين رئيستين العسكريين والرعايا، ومن حيث المبدأ لم تقتصر طبقة العسكريين على منتسبي الجيش وحده بل كانت تشمل، ايضاً، الموظفين العموميين والقائمين على خدمتهم ومساعديهم، وكان السلطان ينفق على هؤلاء ويعفيهم من الضرائب ولم يؤلف العسكريون ارستقراطية ذات حقوق مكتسبة ومقررة بل ان عضوية طبقتهم ومؤسستهم العسكرية من اختصاص السلطان نفسه[2]. فطبقاً للنظرية العثمانية كان كل الرعايا واراضي الدولة ملكاً للسلطان، وقد الغى هذا المبدأ كل الحقوق المحلية والوراثية في الدولة، وكانت القاعدة الخاصة بعدم امكان دخول الرعايا مباشرة الى سلك المؤسسة العسكرية من القواعد الاساسية للدولة[3]. ولكن كان بأمكان السلطان ان يرفع احد الرعايا الى مستوى طبقة العسكريين اذا ما توفرت فيه مميزات معينة او

---

[1] Shaw, op.cit, vol. I, p. 122.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 113.

[3] المصدر نفسه، ص ص 113 – 114.

ادى للدولة خدمات باهرة، كأن يحقق انجازاً عسكرياً مهماً، كما كان بأمكانه ان يصدر مرسوماً بسحب احد العسكريين من الوضع الذي يتمتع به[1].

اعتمد الاسلوب العثماني الاول في القتال على نظام الفروسية والتعبئة الوقتية، فقد كانت العادة المتبعة ان يرسل السلطان العثماني رسله الى المدن والقرى معلناً عن قرب حدوث غزوة، طالباً من السكان الانخراط بمعيته، معيناً لهم محل اللقاء وتأريخه، ونتيجة حروبهم المتواصلة مع البيزنطيين وتحررهم من التبعية السلجوقية بدت الحاجة ملحة الى وجود جيش دائمي وتنظيم المقاتلين المتطوعين على اسس جديدة اعتمدتها المؤسسة العسكرية العثمانية الوليدة، فنظم الجيش على اساس الفصائل والسرايا والافواج[2]. فكان الفصيل مؤلفاً من عشرة جنود والسرية من مائة جندي والفوج من الف جندي، وينطبق هذا التنظيم علىالجنود النظاميين وغيرهم وعلى فرق الاستطلاع والفرسان الاقطاعيين الذين يطلق عليهم ((السباهية))، وعلى فرق الانكشارية المؤلفة حديثاً[3]. في الوقت الذي كانت فيه مراكز القيادة العسكرية محصورة ومقتصرة على رجال الحاشية والمقربين.

كانت قوات المشاة المعروفة بأسم ((اليايا)) او ((البيادة)) تمثل اقدم قوات عسكرية شهدتها الدولة العثمانية، قبل نشوء القوات الاقطاعية، ومن المحتمل ان المسلمين واليايات كانوا من بدو التركمان الذين كان السلطان يمنحهم اراضٍ رغبة منه في اغرائهم بالاستقرار ومكافأتهم في الوقت نفسه، والاستفادة من خدماتهم مستقبلاً، حتى كونوا تدريجياً العنصر الأساسي في تكوين الجيوش التي أحرزت

---

[1] Inalcik, The Ottoman Empire : Conquest, op. cit, pp. 112 – 113

وانظر ايضاً : اميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، اجيزت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1972، ص ص 16-20.

[2] عبد القادر احمد اليوسف، المصدر السابق، ص ص 19-20.

[3] عبد الوهاب عباس القيسي، المصدر السابق، ص ص 7-8.

الانتصارات العثمانية الأولى[1]. وهكذا دأب السلاطين على اللجوء الى ((اليوركات)) او الرحل في الحرب بصورة لا تقل عن لجوئهم الى المسلمين والايات المستقرين[2].

لقد كان ((اليوركات)) يخضعون لسلطة حكام الولايات ويقسمون بين فرق ((اوجاقات)) يحتوي كل منها على ثلاثين رجلاً، وكان رجال كل اوجاق يتناوبون الخدمة العسكرية بواقع خمسة منهم في كل مرة، يعتمدون في معاشهم في اثناء ذلك على معونة زملائهم الاخرين، ولم يكن هؤلاء معفويين من الضرائب، بل كانوا مجبرين على دفع الضرائب المختلفة عن الاراضي وفضلاً عن ذلك كانت تؤخذ من كل اوجاق ضريبة ثابتة في وقت السلم كبدل عن الخدمة، وهؤلاء ((اليوركات)) كانوا يقيمون في كل من اراضي اقليمي ((الروم ايلي)) والاناضول، ولكن كثر تواجدهم في الاقليم الاخير[3] وبخاصة في مطلع عهد الدولة.

كانت المؤسسة العسكرية العثمانية تتألف من الجيوش النظامية الاتية:

اولاً: الجيوش البرية وتتضمن:

1-القوات الاقطاعية (الخيالة او الفرسان) وهي:

أ-السباهية (الرماحون).

ب-حاملو السلاح (السلاحدارية)

ج-قوات المرتزقة في الاقطاعات العسكرية المسماة (تيمار وزعامات وخاص).

2-جيوش المشاة وتتضمن:

أ-القوات الانكشارية ((يني جرية)).

ب-صناع الاسلحة ومصلحوها ((الجبه جيه او السلاحية)).

---

[1] Mouradja Dohsson, Tabieau General de LEmpire ottoman, T.v11, paris, 1788 – 1824. p.308

[2] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ1، ص 100.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ1، ص ص 80 – 81. وانظر ايضاً:
Shaw, op.cit, vol. I, p. 128

ج-صنف المدفعية والنقل ((الطوبجية والطوب عربجية)).

3-الجيوش العثمانية الاخرى وتتضمن:

1-قوات الولايات (عسكر الايالات).

2-القوات الخاصة بالولاة (الباشوات).

3-القوات الاستثنائية وتتألف من:

أ-عسكر ((الميري)).

ب-الفرسان ((الدلي الدالاتية)).

ج-الفدائيون ((السردان غيتشدي)).

د-المتطوعون.

ثانياً: القوة البحرية العثمانية.

اولاً: الجيوش البرية

1-القوات الاقطاعية (الخيالة أو الفرسان) وهي:

أ-السباهية (الرماحون):

يرجع نشوء هذه القوات الى عهد مبكر من قيام الدولـــة العثمانيـــة، وبلـــغ عددها في عهد السلطان محمد الثاني (1451 – 1481) نحو عشرة الآف خيال، ثم زاد عددها السلطان احمد الثالث (1703 – 1730) الى اثني عشر الفـــاً، وكانـــت تقسم الى فرقتين ((بلكين)) يقود كلاً منهما ضابط برتبة ((بلكباشي)) أي قائد الفرقة، ويقود القوات ضابط يدعى ((السباهي اغا)) [1]، وكان الخيالة في هذه القوات على نوعين السباهي بالمعاش وهم عسكر الباب العالي ((قبو قـــولي)) المقيمـــين فـــي العاصمة استانبول ويتقاضون اجور يومية محددة ولكنها تصرف لهم كـــل ثلاثـــة

---

[1]Shaw, op.cit, vol. I, pp. 122 – 123.

وانظر ايضا: ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين، الامارة المعنيـــة 1516 – 1697، جـــ1، بيروت، 1980، ص 101.

اشهر، والسباهي بالاقطاع وهو عسكر الولايات الذين يتمتعون باقطاعات عسكرية[1].

ب-حاملو السلاح (السلاحدارية):

تعد هذه القوات اقدم من قوات السباهية، وبلغ عددها في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) ثمانية الاف فارس، وزيد عددها الى عشرة الاف في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566)، ثم بلغ عددها حوالي اثني عشر الفاً في عهد السلطان احمد الثالث، ويشبه تنظيمها تنظيم القوات السباهية، وسمي قائدها ((السلاحدار اغا))[2].

وكان يلحق بهذه القوات من ((السباهية والسلاحدارية)) اربع فرق ((بلكات)) تسمى ((البلكات الاربع)) وهي (علو فجيان يمين أي جند المعاش اليمين وعلوفجيان يسار أي جند المعاش اليسار والغرباء اليمين واليسار الذين جندوا من خارج الدولة العثمانية بعد اسلامهم[3]. وتعد هذه ((البلكات الاربع)) من الفرسان اقدم سلاح في الدولة العثمانية انشأها السلطان اورخان (1326 – 1359) وسلمها علم الدولة الكبير، وكانت مؤلفة في الاصل من الفين واربعمائة فارس ثم زاد عددها تدريجياً حتى بلغ ستة عشر الف، الا انه بسبب الاضطرابات التي خلقتها في الدولة في عهد السلطان مراد الرابع (1623 – 1640) والسلطان ابراهيم (1640 – 1648) اعيدت الى حجمها الاول في عهد السلطان محمد الرابع (1648-1687)، أي حوالي الفين واربعمائة فارس وادمجت في قوات الفرسان (السباهية والسلاحدارية)، فقد ادمج ((بلكا)) اليمين في قوات السباهية، و((بلكا)) اليسار في قوات ((السلاحدارية))، واصبح قادت ((البلكات الاربع)) تابعين الى قائدي القوات

---

[1]Dohsson, op. Cit. T. V11, p.365.

[2] محمد اغا خواجه زاده ، سلحدار تاريخي، جـ1، استانبول 1328 هـ (1910م)، ص ص 4-5.

[3] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ1، ص 42.

اللذين ادمجت بلكاتهم بهما[1]. وكان اهم مراكز ((البلكات الســت)) بعــد الــدمج استانبول واضنة وبورصة وفي جوار هذه المدن، ثم توزعت بعد ذلك في مختلــف الولايات[2].

رواتب ورايات واسلحة الخيالة:

كان راتــــب الخيال يختلف باختـــــــلاف سني خدمتــــه، وكــــان كل من قائدي قوات ((السباهية والسلاحدارية)) يقبــــــــض راتبــاً ســنوياً حــدده ((دوسون)) بثمان واربعين الف قرش [*]، وكان عليه ان يدفع من هـــــذا الراتــب رواتب ضبــاط الاركان في جيشه ولم تكــن الدولـــة تقــدم للخيـــال شــيئاً مـــن التجهيــزات العسكرية او التغذية بل كانت كلها توفر على نفقته وحسابه الخاص[3].

اما رايات الخيالة فقد كان للسباهية رايـــات حمـــراء، و ((للســـلاحدارية)) رايات صفراء، في حين كانت رايات ((البلكات الاربعة)) خضراء مخططة بخطوط بيضاء[4].

وفيما يتعلق بأسلحة الخيالة فانها كانت تتألف من الرمح والصـــفيحة وهـــو سيف ذو نصل عريض، والنبل وهو عبارة عن قضيب طوله قدمان ونصف القــدم وينتهي بطرف حديدي، وكان الخيالة يستعملونه بمهارة فائقة، والسيف وكان يعلق بجانب السرج ماراً تحت فخذ الخيال بشكل لا يمنعه مــن اســتعمال المســدس او البندقية الخفيفة، التي كانت هي الاخرى من اسلحته، فضلاً عن القـــوس والســـهام

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جــ1، ص ص 100 – 104. وانظر ايضاً : ياسين سويد، المصدر السابق، جــ1، ص 102.

[2]Dohsson, op.cit. T.v11, pp. 365 – 367.

[*] القرش اصغر عملة نقدية عثمانية، والليرة العثمانية الواحدة تعادل مئة قرش. انظر : حســين محمــد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869 – 1914، بغداد، 1980، ص 482.

[3] ذكر ((دوسون)) الذي نشر كتابه بباريس بين عامي 1788 – 1824 ان راتب الخيال كان يتراوح بين 6 و 99 اقجة يومياً. انظر : I bid, T.v11, p.368.

[4] ياسين سويد، المصدر السابق، جــ1، ص 102.

والترس او المجن وبنادق الفتيل والصوان والغدارات، وكان بعض الخيالة يرتـدي سترة من الزرد[1].

جـ-قوات المرتزقة في الاقطاعات العسكرية المسماة (زعامات وتيماروخاص):

ان هذه القوات بوصفها ترتبط بأقطاعات الاراضي يلزم ان نتعرض في البدء الى اسلوب تعامل العثمانيين مع ملكية الاراضي.

قامت النظرة العثمانية في مجال ملكية الارض على اسس عدة منها، ان الارض المفتوحة ملك للدولة وليس الاراضي جميعها، اذ ان هناك اراضٍ مملوكة للافراد، وليس للسلطان ان يكون مالكاً وانما له حق الاشراف بحكم وظيفته على رأس الدولة، ومن هنا له حق الاقطاع كما تقرره مصلحته التي يفترض انها متطابقة مع مصلحة الدولة، واعتبرالعثمانيون الاراضي مفتوحة كافة، بما فيها اراضي الاقطار العربية وجرى اخضاعها اقطاعياً على وفق مقتضيات الحاجة ولم يستثن من ذلك غير الولايات البعيدة ذات الطابع القبلي، اذ لم تكن تسمح ظروفها بتطبيق النظام الاقطاعي فيها[2] .

عمد العثمانيون الى تطبيق قواعدهم في الفتح، وكانت شائعة انذاك، وهي احصاء السكان، ومسح الاراضي في البلاد التي يحتلونها وتقسيمها الى مقاطعات، بعضها صغيرة، وبعضها كبيرة، ويمنحون المقاطعات الصغيرة الى الجنود المحاربين، والكبيرة الى الامراء والقادة وذلك بعد تخصيص عدد من المقاطعات

---

[1] سيد مصطفى نوري، نتائج الوقوعات، جـ 1، استانبول، 1327 هـ (1909م)، ص ص 144 – 146.

وراجع ايضاً: محمد كرد علي، خطط الشام، جـ 5، بيروت، 1917، ص 27.

[2] ابراهيم علي طرخان، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في القرون الوسطى، القاهرة، 1968، ص ص 22 –24. وانظر ايضا: ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ص 73–74. عبد الجليل التميمي، الملكية العقارية ونظام الزعامات والتيمار بأيالة تونس العثمانية 1574–1588، بحث منشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان الحادي عشر والثاني عشر، تونس، تشرين الاول، 1995، ص 189.

الكبيرة للسلطان، ويسجلون ذلك في سجلات تسمى دفاتر ويحتفظ بها عند ((الدفتردار))[1].

هكذا اقطع السلطان العثماني الاراضي للقادة العسكريين والاداريين الذين عرفوا بأصحاب التيمار والزعامات والخاص، بشرط ان يكونوا على استعداد دائم للقتال تحت رايته في اية لحظة وان يقوموا باعداد عدد من الخيالة والفرسان المحاربين، وان يجهزوهم بكل ما يحتاجون اليه من اسلحة وخيول، بنسبة فارس واحد عن الخمسة الاف اقجة[*] الاولى للايراد المقدر للاقطاع وفارس واحد عن كل ثلاثة الاف اقجة تلي الخمسة الاف الاولى من الايراد المقدر للاقطاع[2]. فأذا سجل مثلاً حاصل المقاطعة باربعمائة الف اقجة، كان على من اقطع له الاقطاع ان يجهز مائة وثمانية عشر فارساً محارباً[3].

وبذلك تبنت الدولة العثمانية منذ مدة مبكرة من قيامها النظام الاقطاعي الذي عرف بالاقطاع العسكري او (الحربي)[4]. وقد هدف العثمانيون من ايجاد هذا النظام الى توفير ما تحتاجه الدولة من الجند في حركات التوسع وتأمين الرزق لهم

---

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 116 – 119.

(*) الاقجة : وحدة النقد العثمانية الفضية التي ضربت في سنة 1328–1329م، في عهد السلطان اورخان، ولا تزيد وزنها على ربع متقال من الفضة وقيمتها لم تكن مستقرة. انظر : نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، جـ10، بغداد، 1985، ص ص 19–20.

(2) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، طـ2، بيروت، 1960، ص ص 29–30. وراجع ايضاً : اندري، كلو، غازي الغزاة سليمان القانوني، ترجمة عن الفرنسية محمد الرّزقي، تونس، 1991، ص 65.

(3) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 74.

(4) هاملتون جب وهاولد بوون، المصدر السابق، جـ1، ص 67.

بدلا من تخصيص رواتب لهم. وقد شكلت قوات الفرسان الإقطاعية نواة المؤسسة العسكرية العثمانية[1].

ويؤكد جب وبوون الى ((القصد الاول من هذا النظام (الإقطاع العسكري) في تلك الفترة الأولى ان يخفف عن الادارة المالية للدولة عبء جمع الضرائب واداء مرتبات الجند نقداً، ثم ابقاه السلاطين العثمانيون الى حد كبير للأغراض نفسها))[2].

لقد استجاب نظام الاقطاع العسكري الى حاجات الفتوح العسكرية في العهود الاولى للدولة العثمانية، ولا سيما خلال القرنين الاولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين)، حين اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمرابطة والفتوة في تنظيم التطوع العسكري، وفي اقطاع المقاطعات للفرسان (السباهية) مقابل خدماتهم العسكرية، فكانت الخدمة العسكرية المتمثلة بالاستجابة الى نداء السلطان للقتال، تتجسد بعدد الاتباع الذين يتمكن اصحاب التيمار والزعامات من احضارهم الى ميدان القتال[3].

ان اقطاع الارض لم يكن يعني تملكها، بل تفويض صاحبها حق جباية الاعشار والرسوم والضرائب المترتبة عليها، فكانت تبقى بايدي زراعها على ان يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها الى التيمارجي والزعيم، او من يوكله لتسلمها[4]. وقد تضمن الاقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية، فلم يكن للمقطع له حق التمليك، أي حق الرقبة بل كان له حق الاستغلال او الارتفاق، وحتى اذا

---

(1) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 73.

(2) المصدر السابق، جـ1، ص 68.

(3) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 53.

(4) Shaw, op. cit, vol. I, p.125

ورث الجندي اباه، فانه لا يرث الا حق الاستغلال، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الاقطاع في الشرق، ونظيره في الغرب[1].

تندرج تلك الاقطاعات تحت اسم ديريلكات (جمع ديرلك) بمعنى رزق[2] وتصنف الى ثلاثة انواع: النوع الاول يسمى: التيمار وهي بمثابة مقاطعات زراعية يتصرف بأيرادها شخص يسمى (تيمارجي) ومساحتها تتراوح بين 300 – 500 فدان وتدر سنويا دخلاً يتراوح بين 3000 – 20,000 اقجة[3]. والصنف الثاني يسمى: زعامات وهو اقطاع اكبر مساحة من التيمار، وكانت الخدمة الشخصية هي التي تؤهل (البكوات) والزعماء للحصول على هذا الاقطاع الذي تبلغ مساحته اكثر من 500 فدان ويدر دخلاً يتراوح بين 20.000 – 100,000 اقجة[4]. اما الصنف الاخير فيسمى: (خاصلر او خواصي) أي خاص، وهي الاقطاعات الكبيرة التي يزيد واردها السنوي على مائة الف اقجة، وتقطع في الغالب للولاة وامراء السناجق، وهناك في الولايات اراضٍ خاصة للسلطان باسم (خواصي همايون)[5].

كانت الاقطاعات العسكرية تدخل ضمن الايالات التابعة للدولة، وتنقسم هذه الايالات ادارياً وعسكرياً الى الوية (سناجق) ويضم كل سنجق عدداً من التيمارات والزعامات، ويرأس الايالة والٍ يسمى بكلربكي بمعنى (بك البكوات) وهو برتبة (ميرميران) أي امير الامراء، ويعهد بشؤون السنجق الى بك يسمى السنجق بكي بمعنى (بك اللواء) ويحمل رتبة (ميرلوا) أي امير اللواء[6]. وكان يخصص لمنصب

---

(1) ابراهيم علي طرخان، المصدر السابق، ص 22.

(2) سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ1، ص 100.

(3) كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ1، ص 3.

(4) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 75.

(5) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ1، ص ص 70 – 71. وانظر ايضا:
Shaw, op. cit, vol. I, p.125
وكذلك : نخبة من الباحثين العراقيين، المصدر السابق، جـ 10، ص 20.

(6) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 75. وانظر ايضاً : نخبة من الباحثين العراقيين، المصدر السابق، جـ 10، ص 17.

لمنصب كل ايالة من الايالات، وكل لواء من الالوية مقاطعة بدرجة خاص، ويعد بك السنجق آمراً ومرجعاً لجميع التيمارات والزعامات الداخلة في حدود اللواء، فاذا طلبت الدولة ارسال الجيوش للحرب في جهة من الجهات، جمع البك الخيالة المترتبة على اقطاع (الخاص) المخصص لمنصبه مع الخيالة المترتبة على التيمارات والزعامات التابعة للوائه، والتوجه بهم إلى حيث يأمره (البكلربكي) الذي بدوره يأمر ويوجه الخيالة الذين يجهزهم امراء الاولوية واصحاب التيمارات والزعامات التابعة لجميع الوية الايالة[1]. ومن هذا يلاحظ بأن امراء الايالات والالوية يجمعون بين ايدهم السلطتين المدنية والعسكرية، فكانوا بمثابة ولاة حكم وقادة جيش.

لقد تألفت الدولة العثمانية منذ نشأتها الاولى من قسمين رئيسين هم الاناضول (اسيا الصغرى) والروم آيلي (البلقان)، وكان لكل قسم حاكم يدى (بكلربكي) ويحمل لقب باشا، وكان بكلربكي الروم ايلي ارفع مرتبة من زميله، اذ حفل لواؤه بثلاثة اطواغ من اذيال الفرس، ومقر قيادته في مدينة صوفيا، في حين حفل لواء زميله بطوغين (ذيلين) فقط، ومقر قيادته في مدينة انقرة ثم كوتاهيه التي انتقل اليها سنة 1451[2] .

ولم يلجأ السلطان إلى تعيين باشوات جدد الا بعد اتساع الدولة العثمانية اتساعاً مطرداً في اسيا، وعلى الرغم من ذلك كانوا على كل حال دون باشا الاناضول درجة على الرغم من ان جيوشهم كانت اكبر واعظم. وبعد ذلك بمدة

---

[1] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ص 30 – 31.

[2] علي حسون، المصدر السابق، ص 390.

ومن المفيد ان نشير هنا ان الطوغ هو ذيل حصان معلق في سارية وفي اعلاها كرة من النحاس المطلي بالذهب. وكان رجال الدولة العثمانية يتميزون بعدد الاطواغ التي ترفع امامهم في المواكب والاحتفالات الرسمية. فكان للسلطان تسعة اطواغ، وللصدر الاعظم خمسة، والوزير ثلاثة والسنجق بك ما بين واحد إلى طوغين. انظر : نخبة من الباحثين العراقيين، المصدر السابق، جـ 10، ص 33.

شرعت الدولة تضم بعض السناجق إلى بعض لتؤلف منها الولايات او (البشـــالق) التي وصل عددها إلى حوالي السبعين عند مطلع القرن التاسع عشر[1].

لعبت القوات الاقطاعية في مختلف انحاء الدولة العثمانية دوراً فاعلاً ومهماً في حروب التوسع العثماني، وكان عدد فرسان التيمار او الزعامات يــزداد كلمـــا اتسعت الدولة في فتوحاتها العسكرية، حتى وصف الفرســـان الاقطـــاعيون بـــانهم ((القوة الجسيمة للدولة))[2]. ولا سيما خلال عصر الازدهار في القـــرن الخـــامس عشر وبدايات القرن السادس عشر الميلادي، حيث بلغ عددهم حوالي مائتي الـــف فارس[3]. ففي عهد السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566) كانت الاراضـــي المقطعة في اوربا تقدم للدولة نحواً من ثمانين الف فارس، في حين كانت الاراضي المقطعة في اسيا تقدم حوالي خمسين الفاً[4]. ومما لا شك فيه ان اكثر الانتصارات التي حققها العثمانيون يمكن ان تعزى إلى هذا الاسلوب الذي هيأ للدولة جيشاً كاملاً مستعداً دائماً، وبالتالي يلاحظ ان النظام الاقطاعي في اطار دوره المـــذكور كـــان مهماً للدولة ونال درجة كبيرة من التطور حتى الف جزءاً لا يتجزء من كيانها ذاته.

ويجب ان نوضح ان التيمارات والزعامات كانت لا توجد الا في الولايات التي تحكم مباشرة من استانبول، ولكن ليست موجودة في الولايات جميعها، كما انها لم تكن تخضع لنظام واحد، لهذا لا تعد التفاصيل التي نشير اليها مطبقة فـــي كـــل اجزاء الدولة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف كانت اوضاع الاقطاعات العسكرية ؟. وكيف كانت تدار ؟.

---

(1) كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـــ 3، ص ص 77 –78.

(2) احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـــ1، ص 99.

(3) المصدر نفسه، جـــ1، ص ص 99 – 100. وانظر ايضاً:

Dohsson, op. Cit, T.v11, p. 370.

(4) كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـــ 3، ص 76.

ان كلا الاقطاعين التيمار والزعامات كانا يتكونا من جزأين همـــا الارض الاصلية المسماة ((قليج)) والاضافات المسماة ((ترقي)) التي تمنح كل منها بقصـــد توفير عشر الدخول التي يدرها ((القليج)) وكانت اجزاء الاقطاع المتكونة من هـــذه الاضافات تسمى ((حصة))، وفي حالة شغورها كان من الممكن اقتطاعها منه إلى افراد اخرين واضافتها إلى اقطاعات اخرى، وقد وضعت هذه القاعدة بقصد تشجيع الفرسان على القيام بمهامهم على اكمل وجه، وفي حالة اخلالهم بالواجب المكلفـــين به يتم تجريدهم من اقطاعاتهم بشكل مؤقت او دائم، في حين يجزى المقطع الـــذي يقوم بواجبه على نحو مرض بمثل هذه الترقيات، التـــي كانـــت مطمـــح معظـــم الاقطاعيين الصغار في مطلع عهد الدولة ورغبتهم في الترقي إلى مرتبة زعيم أي صاحب ((زعامات))[1].

كانت الاقطاعات تمنح في الولايات من ((البكلربكي)) إلـــى المقطـــع لـــه، وتكون عملية المنح موثقة بشهادة تثبت حق الامتلاك تســـمى ((بـــراءة))[2]. وقـــد استمر هذا الاسلوب في المنح حتى سنة 1530 حين سحبت الحكومـــة المركزيـــة صلاحية المنح بعد ان اصدر السلطان سليمان القـــانوني قانونـــاً حـــدد بموجبـــه الاقطاعات التي يسمح الوالي ((الباشا)) التصرف بها، وهي الاقطاعات الصـــغيرة (التيمار)، اما باقي الاقطاعات فقد قيد حق منحها بالسلطان نفســـه الـــذي يصـــدر ((فرماناً)) خاصاً بذلك، وكان هذا الاجراء يهدف إلى وضع حد لحالة الاختلال التي بدأت تصيب الاقطاعات[3]. وفي ضوء ذلك اصبح ((البكلربكي)) لا يفعل اكثر من

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص ص 71 – 72.

(2) وثائق ارشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، دفتر مهمة، رقم 48، ص5.

(3) Dohsson, op. Cit, T. v11, p. 374 .

وانظر ايضاً: كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـــ 3، ص 78.

وكذلك : عبد القادر احمد اليوسف، المصدر السابق، ص 11.

تزويد المرشح لاحد الاقطاعات بمذكرة او توصية تسمى ((تذكرة)) تقدم إلى مكتب خاص في العاصمة عرفت بـ (الدفتر خانة) يقوم بدوره بمنح البراءة للمرشح اذا رأى انه يستحق الهبة[1].وعلى هذا الاساس اصبح يوجد منذ ذلك الوقت نوعان من التيمارات، نوع لا بد من الحصول عليه بواسطة تذاكر تسمى ((تيمار التذكرة))، والنوع الاخر الذي لا يتطلب الحصول عليه اية تذاكر ويسمى ((تذكرة سز)) أي بدون تذكرة، ويكون وارده السنوي اقل من ثلاثة الاف اقجة يقتصر وجوده على ولايات قليلة، وكان ذلك لان الولايات في اغلبها كانت تدر سنوياً اكثر من هذا المبلغ مما استلزم ذلك الحصول على تذاكر خاصة اذا كان التيمار يدر من خمسة الاف اقجة فأكثر سنوياً[2].

وفي حالة منح الاقطاع لشخص ما لاول مرة كان عليه الحصول حتماً على براءة من الحكومة المركزية حتى ولو كان اقطاعه يندرج ضمن مرتبة (التذكرة سز)، استناداً إلى القواعد الجديدة التي وضعها السلطان سليمان القانوني، التي تم بموجبها تقسيم اصحاب التيمارات إلى فئتين بحسب وضعية اقطاعاتهم، أي فئة اصحاب التذاكر وفئة بدون تذاكر، وعلى أي حال فأن هذا التميز كان شكلياً ودون جدوى[3]. اذ كان يطلق على الجميع تسمية (السباهية) أي اصحاب الاقطاعات المختلفة.

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 45 – 46.

[2] بلغت اقيام الإيرادات في بعض الايالات اواخر القرن السادس عشر كما يلي : 6000 اقجة في ايالات الروم ايلي وبودا والبوسنة وديار بكر ودمشق وحلب وبغداد وشهر زور. = و 5000 اقجة في ايالات الاناضول وجزر الارخبيل. و3000 اقجة في ايالات قرمان ومرعش وسيواس. انظر: هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ1، ص ص 72 – 73. =

= ولمزيد من التفاصيل عما تدره الولايات العربية خلال القرن السابع عشر من إيرادات ومقدار عدد التيمارات والزعامت والخاص فيها. انظر : الملحق رقم (1) في : ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ص 230 – 239.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 73.

كان من واجب السباهية اداء الخدمة العسكرية والخروج إلى الحرب متـــى دعوا اليها، وذلك مقابل الايرادات التي كانوا يتمتعون بها، وان سمح لهم في اوقات متأخرة بعدم الخروج إلى الحرب بشرط ان يقدموا بديلاً عـــنهم، ولكـــن الشـــروط المرتبطة بخدماتهم لم تكن تسير على وتيرة واحدة، فأن بعضهم كانوا يجبرون دائماً على الخروج للقتال، في حين ان البعض الاخر كانوا يقومون بالخدمة مناوبة[1].

كان اقل السباهية مرتبة يذهبون إلى ميدان القتال دون اتباع وعلى ظهـــر خيولهم مرتدين صديريات من الزرد ومعهم خيامهم، في حين كان على اولئك الذين يحصلون على ضعف الحد الادنى لما يدره التيمار اصطحاب تابع مسلح واحد كامل العدة يمتطي جواداً (جبه لي)، وان يقدموا تابعا اخر عن كـــل ثلاثـــة الاف اقجـــة اخرى من الايراد بحيث كان يمكن ان يصل اتباعهم إلى الخمسة[2]. ومثل هذا كان ينطبق على الزعماء باستثناء ان القيمة المقررة عن كل تابع تصل إلى خمسة الآف اقجة، هذا مع الاعفاء عن الخمسة الاف الاولى مقابل اشخاصهم هم انفسهم، ومـــن ثم كان من الممكن ان يبلغ اتباعهم ثمانية عشر فارساً[3]. ورغم ان هؤلاء لم يكونوا يخضعون لتدريب عسكري منظم من أي نوع فان السلطات كانت تتخذ الاحتياطات العسكرية الكافية، طالما ان الاقطاعات المذكورة لم تكن تمنح الا لابناء السباهية او الاتباع وسلالاتهم ممن كانوا يدربون على حمل السلاح منذ نشـــأتهم المبكـــرة[4]. وطبق هذا الامر في فترات قوة النظام الاقطاعي، قبل اختلال اوضـــاعه وفقـــدان فاعليته القتالية.

---

(1) Shaw, op. Cit, vol. I, p. 125 .

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص 66.

(2) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 74.

(3) المصدر نفسه، جـــ 1، ص 74.

(4) احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـــ 1، ص 99.

وانظر ايضاً :

Dohsson, op. Cit, T. v11, p. 375.

لقد ادرج ضباط السباهية الذين هم ادنى مرتبة من ولاة الولايات في مراتب ثلاث، كان اعلاهم مرتبة امير اللواء (بك اللواء) الذين ينتخبهم مقطعو كـل لـواء (سنجق) ومهمتهم جمع الجند للحرب وكانوا يمنحون زعامات لمدى الحياة، ويزود كل منهم بعلم وطبلة، وكانوا يتولون القيادة المباشرة للفرق المنظمة من الســباهية، ويتولون ملئ الشواغر الحاصلة في الاقطاعات، من خلال موافقتهم علــى تعيــين بعض المقطع لهم في تلك الاقطاعات، ويتأتي بعدهم في المرتبة ((الجري باشــية)) او ((الصوباشية))، وهؤلاء يتم اختيارهم من بــين زعمــاء الوحــدات الاداريــة الصغرى التي كان يسمى كل منها قضاء، ويتولون مهام الشرطة في اوقات السلم، وفي المرتبة الثالثة من الضباط كانت مرتبة ((الجري سوروجية)) الــذين يتولــون مهمة سوق قوات السباهية إلى ميادين القتال[1].

اما الحقوق الوراثية الخاصة بذوي الاقطاعات، فقد نظمت تنظيماً دقيقاً، فلم يعد جائزاً ان ينتقل الاقطاع من الاب إلى الابن، مباشرة، بل تعــين علــى الابــن الاقتناع باقطاع اصغر، ريثما يقدم الدليل على شجاعته وقدراته في خدمة الدولــة، وكان من المفروض ان يتوقف حجم الاقطاع الاولي على مــا اذا كــان الاب قــد استشهد في ميداين القتال ام خلاف ذلك[2] . واما الابناء القاصرون فكان من حقهم ان يُقطعوا ((تيماراً))، حتى اذا بلغوا التاسعة عشر من العمر ولــم يتقــدموا إلــى الخدمة العسكرية خســـــروا اقطاعهم هذا[3].

ففي هذا المجال سن السلطان مراد الاول (1359 – 1389) قانوناً في سنة 1376 سمح بموجبه الارث في الاقطاعات العسكرية ولكن للابن الذكر المباشــر، فأذا لم يكن لصاحب الاقطاع ابن ذكر انتقلت ملكية اقطاعه إلى الدولة ممثلة بالوالي

---

[1] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 121– 122.

وانظر ايضا: هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 74 – 75.

[2] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 79.

[3]Shaw, op. cit, vol. I, p. 126 .

(الباشا) الذي يستطيع في هذه الحالة، ان يقطع الاقطاع إلى شخص اخر من الاقليم نفسه[1].

كانت الدولة تسمح بجمع عدة تيمارات في يد شخص واحد مقطع له بحيث تصبح اقطاع من نوع ((زعامات)) الا انه لم يكن يسمح بتقسيم الزعامات إلى تيمارات واستمر الوضع على هذه الحالة، وظل الوالي ((الباشا)) يمنح الاقطاعات العسكرية مهما كان نوعها إلى الابن الذكر لصاحبها المتوفى[2]. حتى ابطل هذا الاجراء السلطان سليمان القانوني.

كان مصدر الرزق الاكبر لاصحاب الاقطاعات من السباهية يأتي من العشور والرسوم التي كان يحق لهم تحصيلها من الفلاحين المقيمين في ارضهم، وبالاضافة إلى هذا كان لهم حق جباية اموال الدولة ايضا، وقد مارس هؤلاء السباهية سلطة مطلقة على اولئك الفلاحين بحكم سيادتهم عليهم[3]. ولما كان خروج السباهية واتباعهم للقتال يهدد الاقطاعات الزراعية بالضرر، كان يسمح لواحد من كل عشرة منهم بالبقاء لتفادي مثل هذه الحالة الضارة، يضاف إلى ذلك انه كان يسمح لبعض السباهية الذين قضت الظروف ببقائهم في ميادين القتال خلال فصل الشتاء بالرجوع إلى اقطاعياتهم وجمع الدخول المستحقة لهم ولاتباعهم، لانه بخلاف ذلك لن يجدوا من يعولهم[4]. وهذا يفسر لنا ارتباطهم القوي باقطاعياتهم.

ويبدو ان النظام الاقطاعي العثماني كان يخالف نظام الاقطاع [*]. في غربي اوربا مخالفة اساسية من حيث ان كبار المقطع لهم كانوا يستحوذون على

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 106.

[2] المصدر نفسه، جـ 1، ص 107.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص ص 66-67.

[3] Shaw, op. cit, vol, I p. 126 .

[4] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 76.

[*] عن نظام الاقطاع في اوربا واساليبه. انظر :

عبد القادر احمد اليوسف، العصور الوسطى الاوربية 476 – 1500، الموصل، د. ت، ص ص 117 – 138.

اراضيهم بحكم وظائفهم بصفة مؤقتة وليست دائمة، وان حوالي نصف الاراضي الاقطاعية كانت في ايدي السباهية الذين كانوا يتمتعون وحدهم بحقوق وراثية، ومن هنا كان السلاطين لا يتعرضون الا للقليل من الخطر الناجم من منافسة هذه الطبقة الاقطاعية التي تبحث عن المصالح فقط[1].

إلى جانب القوات الاقطاعية ((السباهية)) كان هناك ما يعرف ((بالعسكر)) ومعظمهم من المسلمين أي الاحرار الحائزين عن الارض الزراعية، ومن العسكريين المستقرين الذين يبدو انهم كانوا من اصول تركية – تركمانية – بدوية، وقد درج السلاطين العثمانيون على منحهم قطع صغيرة من الاراضي الزراعية لقاء خدماتهم، واعفائهم عن دفع أية عشور او ضرائب عنها، ومن هنا جاء اسم ((مسلم)) بمعنى (معفى)[2]. وكانوا يعتمدون في معيشتهم على استثمار اراضيهم بأنفسهم، دون الحصول على اية ضرائب، لذلك حينما يستدعون للخدمة العسكرية كانوا يحصلون على مورد رزقهم بطريقة اخرى، ومن هنا جاء انتظامهم في مجموعات يسمى كل منها ((اوجاق)) تتكون من ثلاثة او اربعة رجال، وكان احدهم يؤدي الخدمة بصورة دورية في حين يمده الاخرون بصفتهم مساعدين له بقدر من المال حسب امكاناتهم، وبعشور محاصيل اراضيهم[3]. وكان (العسكر المسلمون) شأنهم شأن السباهية يخضعون لقيادة ((الجري باشية)) ولسلطة ولاة الولايات،

---

[1] لقد سخرت الدولة العثمانية الروح العسكرية الكامنة في النظام الاقطاعي من اجل الدفاع القومي والفتح، وان تكن في عهود ازدهارها قد تجنبت المؤثرات الاجتماعية والسياسية التي ترتبت على النظام الاقطاعي في اوربا. انظر :

هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 76 – 77. احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 128.

[2] Shaw, op. cit, vol, I, p. 128.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 78.

وكانت اراضي المسلمين موزعة في الاقليميين الاصليين ((الروم ايلي والاناضول))[1].

2-جيوش المشاة

أ-القوات الانكشارية ((يني جرية)):

كانت القوات الانكشارية من اهم القوات العسكرية التي اعتمد عليها العثمانيون في ادارة عملياتهم التوسعية، بل اصبحت خلال القرن الخامس عشر الميلادي وبدايات القرن التالي، عماد المؤسسة العسكرية العثمانية وسر قوتها.

لقد ظهرت الحاجة إلى انشاء القوات الانكشارية، بعد ان فقدت القوات الاقطاعية اهميتها وقدراتها القتالية وصار من الصعب جدا الاعتماد عليها في اماكن بعيدة عن مواضع اقطاعها[2]. ومما ساعد العثمانيين على انشاء القوات الجديدة ((يني جري)) (Yeni Geri) التي طورت بعدئذ لتكون ما اشتهر بتسميتها الانكشارية (Janissaries)، والمعتقد انها تحريف للتسمية الاولى. تلك الاعداد الكبيرة من الاسرى المسيحيين الذين حصلوا عليهم خلال عمليات توسعهم العسكري في اوربا[3].فقد كانت العادة المتبعة عندهم هي تخصيص خمس الاسرى للدولة وتحويلهم إلى جنود يعملون في بنائها[4].

---

[1] احمد جواد، تاريخ عسكري عثماني، استانبول : 1299 هـ، (1881 م)، ص 100.

[2] ابراهيم خليل احمد،المصدر السابق،ص ص 76-77.

[3]Sell, op.cit,pp.7-8.

[4] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق،ص 77.

اختلف المؤرخون في تحديد الزمن الذي ظهرت فيه فرق الانكشارية،وهناك رأيان في ذلك،الاول يرجع زمن التأسيس إلى عهد السلطان اور خـــان (1326-1359)، والاخر يذهب إلى ابعد من ذلك أي إلـــى عهـــد الســـطان مـــراد الاول (1359-1389)[1]. ومهما تعددت التفسيرات والاراء في هذا المجال، يمكن القول بأنة فـــي عهد السلطان اورخان وضعت التطبيقات العملية للقوات الانكشارية، في حين نمت في عهد السلطان مراد الاول اسسها وتنظيماتها المعقدة القائمة على الطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطان.

باشر السلطان اورخان بتطبيقات الجيش الانكشاري في سنة 1330م بعد ان حـــل فرقة المشاة التي تدعى (اليايا)التي انشأها قبل شهور، ثم قرر استبدالها بهذا الجيش، باقتراح من وزيره قره خليل جانداري، وعن سبب تسمية الجيش بـــ (يني جـــري) تذكر بعض الروايات التاريخية ان اورخان قصد ذات يوم مدينة ((اماسية)) وكـــان فيها رجل من الدراويش يدعى الحاج بكتاش مؤسس فرقة (الـــدراويش البكتاشـــية) وسأله ان يسمي الجيش الجديد فسماه هذا الاسم ودعا له بالنصر والتوفيق[2]. ومهما يكن من امر صحة هذه الروايات اوعدمها، فأنه من المؤكد غلبة الصفة الدينية على هذا الجيش منذ نشأته من خلال ارتباطه بالطريقة الصوفية البكتاشية.

لم يكن للجيش الانكشاري في القرن الرابع عشر الميلادي تلك الاهمية التي أصبحت له فيما بعد، ويعتقد المؤرخ كيبونز بان العامل الديني كان وراء انشاء هذا

---

[1] حول هذين الرأيين انظر:

Sir Edwad, Creasy, History of the Ottoman Turks, from the Beginning of their Empire to the Present Time, London, 1877, pp. 12-13.

وكذلك :هاملتون جب وهارولد بوون،المصدر السابق،جـــ1،ص 85. احمد عبدالرحيم مصطفى،المصدر السابق،ص 43. كارل بروكلمان،المصدر السابق،جـــ3، ص ص 20-22،احمد جواد، المصدر السابق، ص61

[2]Dohsson, op. cit, T. v11, pp. 308 – 310.

وانظر ايضاً :

ابراهيم افندي، المصباح الساري ونزهة القارئ، بيروت 1272 هـــ (1855 م)، ص 237.

وكذلك : Creasy, op. cit, p.14.

الجيش[1]. اذ ان مسيحيّ البلقان لم يعيشوا مثل مسيحي الاناضول قروناً طويلة إلى جانب المسلمين، لهذا فقد ابتكر السلاطين العثمانيون فكرة جديدة لادخالهم في الدين الاسلامي وهي تنص على اعتبارهم احراراً فيما اذا اعتنقوه، ولكن هذه الفكرة لـم تكن تطبق الا في حدود ضيقة، ولهذا جاءت نتائجها محدودة[2]. ومن هنا اصبحت الحاجة ماسة في تأسيس الجيش الجديد إلى تجنيد المسـيحين مـن سـكان الـبلاد المفتوحة.

ان امتداد الدولة العثمانية في مناطق واسعة اوجد لها التزامـات جديـدة، وترتب على ذلك ضرورة ايجاد قوات اضـافية لاقـرار الامـن وتثبيـت الادارة العسكرية في هذه المناطق. ولهذا فقد طبق العثمانيون في المدة الواقعة بين عـامي (1430 –1438) في عهد السلطان مراد الثاني (1421 – 1451) قانون التجنيـد المسمى (الدوشرمة أي ضريبة الدم) والذي نص على انتزاع الاطفال المسيحين من اهلهم في مناطق ((الروم أيلي)) وفصلهم عن كل ما يتعلق بحيـاتهم الاجتماعيـة الاسرية ومعتقداتهم الدينية، وتنشأتهم نشأة اسلامية وحملهم بعد ذلك على الانخراط في الفرق الانكشارية او في الخدمة داخل القصور السلطانية[3]. ومما لا شك فيه ان العثمانيين بعملهم هذا قد خالفوا تعاليم الشريعة الاسلامية على الرغم من تبريـرهم ذلك بدافع العرف والمصلحة.

---

[1]Gibbons, op. cit, p. 285

[2] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 77.

[3] A.H.Lybyer, The Government of the Ottoman Empire, New York, 1966, p.34.

وانظر ايضا:

احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 122– 123.

كانت الدولة ترسل كل خمس سنوات لجاناً من قبلها تطوف مناطق ((الروم أيلي)) لانتقاء الاطفال ممن تتراوح اعمارهم بين سن السابعة وسن العاشرة[1]. وفي العاصمة استانبول يحول هؤلاء الاطفال إلى الاسلام وتجرى لهم جراحة الختان ويتلقون دراسات في اللغة العثمانية والتاريخ الاسلامي العام والتاريخ العثماني، والنظم العثمانية وما إلى ذلك على وفق منهج يهدف إلى محو كل اثر من آثار اصولهم وعواطفهم الدينية، فينشأون على التمسك بمبادئ الدين الاسلامي والتعلق بالدولة العثمانية. وكانوا يتلقون فضلاً عن ذلك تربية عسكرية صارمة. ثم يقسمون إلى ثلاث مجموعات حسب لياقتهم البدنية وقدراتهم العقلية[2]. اذ تُعد المجموعة الاولى للعمل في وظائف الغلمان في القصور السلطانية، وفي العادة يختار افرادها من بين اجمل الاولاد شكلاً واكثرهم لياقة ويطلق عليهم (ايج اوغلان) أي غلمان البلاط، ويفرض عليهم تدريب خاص في احد القصور العثمانية القديمة في مدن بورصة وادرنة او في مدارس خاصة في مدينة (غلطة) وفي العاصمة نفسها، واخيراً يسمح لهم بدخول قصر السلطان حيث هناك سلم ترقيات لهم يرقى كل واحد منهم فيه بتسلسل في المسلك على فق الكفاءة بدرجات مختلفة من الخدمة ويصبح اكثرهم نجاحاً غلماناً يقومون على شؤون السلطان الشخصية ويؤلفون ((رجال

---

(1) كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 84.

وانظر ايضاً : عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 41.

وراجع ايضاً:

M.Philips Price, A history of Turkey from Empire to Republic, London 1968, pp. 44 – 45.

(2) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 78.

وراجع ايضاً: اندري كلو، المصدر السابق، ص ص 30–31.

جناحه الخاص)) ثم يدربون على فنون الادارة والقيادة[1]. اما المجموعة الثانية فيُعد افرادها لشغل الوظائف المدنية الكبرى في الدولة، وقد يصل بعضهم إلى منصب الصدارة العظمى ويطلق عليهم (اوج اوغلان)[2]. وينصرف افراد المجموعة الثالثة وهي اكبر المجموعات، للدخول في المسلك العسكري ضمن فرق الانكشارية ويطلق عليهم مصطلح ((عجمي اوغلان)) أي الغلمان الاجانب، وكانوا يخضعون لنوع مختلف من التعليم والتربية العسكرية العنيفة التي تعودهم على قوة التحمل [3].

وتأكيداً لما ورد، ذكر ((دوسون)) ان هؤلاء الاطفال كانوا يؤخذون في البدء من البلدان المسيحية دون تمييز، ثم اصبحوا يؤخذون بالافضلية، من البانيا والبوسنة وبلغاريا بعد السيطرة العثمانية على تلك البلدان، وبعد ان اتسعت شهرة الجيش الانكشاري نادراً ما كان العثمانيون يضطرون لاستعمال العنف للحصول عليهم، اذ ان الاهل انفسهم كانوا يقدمون ابناءهم عن رضى لكي ينخرخطوا فيه ويعدون ذلك مصدر فخر لهم لما اكتسبه هذا الجيش من شهرة في الدولة وخارجها. ثم لما كثر عدد افراد الجيش لم يعد من الضروري اخذ الاطفال المسيحيين للخدمة فيه، بل صارت تعطى الافضلية لابناء الانكشاريين انفسهم، وكذلك لما كثرت فتوح الدولة العثمانية في البلاد المسيحية واستقرت امور الحكم والدولة لم يعد يلزم الفتى المسيحي بتغيير دينه لكي ينخرط في صفوف هذا الجيش[4].

بقيت هذه الاساليب أو الانظمة سائدة طيلة ثلاثة قرون، أي حتى عهد السلطان مراد الثالث (1574 – 1595)، حين ارغمت الاضطرابات الداخلية

---

[1] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص 88. وانظر ايضاً : هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 82 – 83.

[2] احمد جواد، المصدر السابق، ص 243.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ1، ص 84.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص 31.

[4] Dohsson, op. cit, T.v11, pp. 326 – 328.

والحروب الخارجية القائد (اوزدمير بن عثمان باشـا) وبعـده الصـدر الاعظـم (كوجاسنان باشا) على ان يقبل في صفوف الجيش الانكشاري كل انواع الرجـال ومن مختلف الطبقات ومن ولايات الدولة كافة – بأستثناء العبيد – بحكم الانتمـاء تحت لواء الدولة[1].

لقد ورد الكثير عن ارتبـاط الجـيش الانكشـاري بالطريقـة الصـوفية ((البكتاشية))[*] واكدت بعض المصادر على ان هذا الجيش وقع تحت تـأثير هـذه الطريقة الصوفية الباطنية التي شاعت بين قبائل الاناضول منذ منتصـف القـرن الثالث عشر الميلادي واصبحت هناك علاقة وثيقة بين الانكشارية والبكتاشـية [2]. ويقال كما مرت اشارة لذلك – ان جاجي ((بكتاش)) الذي تنتسب اليه البكتاشية كان يسكن في قرية قرب مدينة ((اماسية))، بارك الجيش الانكشاري بوضع يده علـى رأس احدهم بحيث غطى رأسه بكمه مخاطباً السلطان اورخان ((فليكن اسم الجنـد الذي انشأته حديثاً يني جري، واني ادعو للجيش الجديد بياض الوجه وقوة الـذراع ونفاذ السيوف، وتسديد السهام، وليكن طالعهم في الحرب ميمونـاً ونهايـة قتـالهم

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 90.

يذكر جودت ((ان الانكشارية كانوا في البداية على غاية الطاعة والانقياد حتى قيل فيهم اربعـون مـنهم يقادون بشعرة واذا كان احدهم يخالف قانون الاوجاق واركانه فأهل الاوجاق لا يحمونه بل يوجهـون الدعوى عليه ويسرعون في تأديبه، ولكن بعد ما اختل نظامهم وقانونهم اصبحوا لا ينقادوا وبذلك كانوا علة لكثير من الفضائع كالخروج عن طاعة السلطان مثلاً وعدم النظر في الاعمـال النافعـة للـدين وللدولة ...)). انظر : المصدر السابق، جـ 1، ص 106.

[*] انتشرت الطريقة البكتاشية اكثر ما انتشرت في اسيا الصغرى، ولا يعرف فـي الواقـع متـى شـكل البكتاشيون بالضبط طريقتهم وانهوا تنظيمها، ولكن يمكن ارجاعها بشكلها المنظم الى القرن الخـامس عشر. وتنتسب هذه الفرقة الى ((حاجي بكتاش))، والمعلومات عن هذا الولي خرافية اكثر منها واقعية. ويقال انه كان تلميذاً (للبابا اسحاق) زعيم الحركة الصوفية الباطنية التي شاعت بين قبائل الاناضـول في منتصف القرن الثالث عشر. ومهما يكن فقد اختاروه ولياً لهم وبنوا تكتيهم الرئيسة بـالقرب مـن ضريحة في ((قرة شهر)) بين انقرة وقيصرية. انظر : علاء -موسى كاظم نورس، مدى مسـؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية، بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية، تونس، ص 50.

[2] محمد فؤاد كوبريلي، المصدر السابق، ص 178.

النصر))[1]. وارتباطاً بهذه المناسبة اصبحت قلانس الانكشارية بيضاء وشبيهة بقلنسوة حاجي بكتاش وجعلت لها اشرطة متدلية لكمه الذي تدلى على رأس زميلهم[2]. ورغم ان هذه الرواية اسطورية وردت في بعض المصادر التركية القديمة فانه لا يمكن الوثوق بصحتها، بدليل مصادر تاريخية اخرى ذكرت ان حاجي بكتاش قد توفي قبل قرن تقريبا من مجرد التفكير في تأسيس الجيش الانكشاري، وان الطريقة البكتاشية لم يكتمل تنظيمها الا في مدة متأخرة في القرن الخامس عشر. وكما سبقت الاشارة الى ان العثمانيين الاول بدأوا توسعاتهم استجابة لما كانت تبشر به طوائف اخرى من الدراويش اقدم عهداً من البكتاشية ومن النوع نفسه، واصبح لهذه الطوائف نفوذ كبير على العثمانيين فضلاً عن نشاط ((الاخوة)) من جماعة الفتوة في هذا المجال، التي هي الاخرى كانت تعاليمها ذات اساس صوفي شبيه بتعاليم الدراويش مع اختلاف بعض الاساليب.

ان قصة مباركة حاجي ((بكتاش)) لمجندي الانكشارية، ربما شاعت في مدة متأخرة من القرن الخامس عشر حين اصبح الارتباط بين الانكشارية والبكتاشية وثيقاً[3]. ويرجع وحي تلك المباركة الى مدى تأثير حاجي بكتاش بالطرق الصوفية الاخرى التي واكبت نشأة الجيش الانكشاري وبفعل ذلك التأثير نسب هؤلاء المتصوفة بركاته على الانكشارية. والدليل على ذلك انه بعد الاعتراف الرسمي بالطريقة البكتاشية، اعلن في سنة 1591 ان هذه الطريقة قد ارتبطت بالكتيبة ((الاورطة)) التاسعة والتسعين من فرقة الجماعة (احدى فرق الانكشارية) واصبح

---

[1] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 42. وانظر ايضاً :

Creasy, op. cit, p. 14.

وكذلك: كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 22.

[2] احمد جواد، المصدر السابق، ص ص 24 – 25.

وانظر ايضاً :

LEversley, The Turkish Empire Its Growth and Decay, London, 1917, p.20.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 93.

هناك ثمانية من الدراويش البكتاشية. يقيمون في ((اورطة)) هذه الفرقة التي اسكنت في الثكنات الجديدة في استانبول كما كانوا يتناولون طعامهم فيها، ويقـوم هـؤلاء الدراويش بالصلاة من اجل نصرة الدولة وقوتها ويسيروا امام آغا الانكشارية فـي المواكب مرتدين الملابس الخضراء[1]. ثم اصبح بعد ذلك في كل كتيبة عسـكرية شيخ بكتشاي يسمى (بابا) يسكن مع الجنود لارشادهم وتعليمهم آداب الطريقة، وكان يتقدمهم عند السير نحو الحرب شاهراً سيفه، ومن هنـا غـدا كـل نصـر ينالـه الانكشارية يعزى الى ذلك الشيخ وبركاته[2]. وليس من شك ان هذا الارتباط ساعد الى حد كبير على تقويه سمعة الجيش الانكشاري الذي اصبح فـي نهايـة القـرن الخامس عشر القوة العسكرية الضاربة للدولة العثمانية.

فرق الجيش الانكشاري (الاوجاق)

كان الجيش الانكشاري مؤلفاً من اربعة انواع من الفرق تتألف كل منها من عدد من الكتائب التي تدعى (اورطة) او اوضة أي غرفة، وهي الوحدة الاساسـية في هذه الفرق جميعها، ويراوح عدد افرادها بين مائة وخمسمائة رجـل، أي بـين سرية وكتيبة، فهي تكون سرية في زمن السلم، اما في زمن الحرب فتعزز حتـى تصل الى كتيبة من خمسمائة رجل، ولم يكن عدد افراد (الاورطة) موحـداً بـين مختلف الفرق في الجيش الانكشاري، كما كانت هذه الفرق موزعة بين العاصـمة استانبول والولايات ومواقع الحدود[3]. ومن المفيد ان نشير الى ان الفرق الاربـع للجيش الانكشاري كانت تضم في اوائل القرن التسع عشر بحـدود سـنة 1824،

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 95.

[2] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 79. =

= يذكر احمد جواد ((ان المادة الرابعة من القانون الاساسي للانكشارية تتطلب منهم ان لا يبتعدوا ابداً عن تعليمات الولي حاجي بكتاش)). انظر : احمد جواد، المصدر السابق، ص 61.

[3]Dohsson, op, cit. Tv11, p. 312 .

مائتي واثنتي وعشرين (اورطة) منها، سبعين اورطة في استانبول والباقي موزعة في الولايات[1].

وتأتي فرقة السكمان او السكبان وتعني (خادم الكلاب) او حارسها في مقدمة الفرق الاربع من حيث الاهمية. وسموا بهذه التسمية لانهم كانوا يقودون الكلاب امام امرائهم عند مسيرهم للصيد، وبقيت فرقة المرتزقة السكبان كفرقة مستقلة ولم توضع تحت سلطة قائد الانكشارية الا بعد الاستيلاء على القسطنطينية سنة 1453[2]، حيث تعاظم شأنها بعد ان اخذ السلاطين العثمانيون وولاتهم بأستئجار الجنود المرتزقة السكبان وتسليحهم بالبنادق، واشتهر السكبان فيالقرن السادس عشر كرديف للجيش العثماني واعتبروا الى جانب فرق الانكشارية الاخرى، اقوى عناصره وكانوا يتقاضون المرتبات في اوقات الحرب فقط، اما في اوقات السلم فكانوا يعرضون خدماتهم لمن يطلبها[3].

لعب هؤلاء ((السكبان)) دوراً كبيراً في الولايات العثمانية، وكان الهدف من حشدهم في تلك الولايات هو مساعدة الجيش النظامي للدولة على مختلف الجبهات، اذ كان مسؤولو المناطق الادارية يجمعونهم ويرسلونهم الى جبهات القتال بأشراف من الولاة. وقد انتظم ((السكبان)) في تشكيلات عرفت بالبيارق او (السرايا) اذ كان كل بيرق يضم خمسين الى مائة فرد منهم[4]. وبمرور الوقت ضعف نظامهم وادى عدم انضباطهم وقيامهم باعمال الفوضى الى لجوء الدولة بمحاولة التقليل من

---

[1] Ibid, p.313 .

[2] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 87.
وانظر ايضا: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 91.
وكذلك : Shaw, op. cit, vol, I, p.123.
واللسكمان : جمع سكماني : لفظة محرفة عن الفارسية (سكبان) المركبة من (سك) وتعني كلب، و (بان) بمعنى حافظ او مراقب. انظر : عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي، تاريخ حوادث بغداد والبصرة من 1186 – 1192 هـ / 1772 – 1778 م، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، ط2، بغداد، 1987، ص 81.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 49 –50.

[4] نخبة من اساتذة التاريخ، الجيش والسلاح، جـ 5، بغداد، 1988، ص 274.

استخدامهم والاستعاضة عنهم بفرق ((اللوندات)) و ((التفنكجية)) – حملة البنادق – وبرز ذلك واضحاً اواخر القرن السابع عشر[1].

اما الفرقة الثانية من فرق الجيش الانكشاري فتعرف بفرقة (ابناء الاعاجم) وكان جند هذه الفرقة يؤخذون من ابناء الشعوب الاوربية الخاضعة للدولة العثمانية حيث كانوا ينشأون تنشئة اسلامية وعسكرية، وتوجد هذه الفرقة في العاصمة بأستمرار، سواء في زمن الحرب ام السلم، حيث كان يتدرب فيها الاحداث من الجنود قبل توزيعهم على الفرق المقاتلة[2].

وعرفت الفرقة الثالثة بأسم فرقة (الجماعة) وافرادها من الجنود كانوا موزعين بين العاصمة استانبول ومواقع الحدود لحمايتها، وتسمى الفرقة الرابعة بفرقة (البلك) التي يتوزع افرادها بين استانبول والولايات[3]. وبلغ عدد اوجاق (فرق) الانكشارية في اواخر القرن السادس عشر حوالي مائة وست وتسعين اورطة، منها مائة وواحد اورطة تؤلف فرقة الجماعة، واربع وثلاثون تؤلف فرقة السكبان، واحدى وستون تؤلف فرقة البلك[4]. اما فرقة (ابناء الاعاجم) فقد قل شأنها وضعف دورها.

اهم الرتب والوظائف في الجيش الانكشاري:

كان ((الآغا)) هو القائد الاعلى للجيش الانكشاري بوصفه اعلى ضباط هذا الجيش رتبة، وكان بحكم قيادته الجيش قائداً لموقع العاصمة استانبول وضابطاً لدى الصدر الاعظم [5]، وبذلك كان الآغا شخصية بالغة الاهمية، نظراً لان قواته كانت

---

[1] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ 4، بغداد، 1949، ص 78.

[2] Dohsson, op. cit, T. v11, p. 313.

وانظر ايضا: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 91.

[3] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 237 – 238.

[4] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 88.

[5] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 91.

اقوى اداة عسكرية تحت تصرف السلطان، فضلاً عن عملة ايضا كمدير للشـــرطة في العاصمة ذاتها، وبحكم منصبه كان عضواً بمجلس الدولة، وكان مقدماً على كل الوزراء وكذلك جميع القادة اياً كانوا، وفي حالة الحرب كانــت لــه ميــزة قيــادة الاوجاق في حالة توجه السلطان بنفسه الى الحرب، وبخلاف ذلك كان يرسل نائبــاً عنه كي ينفذ اوامره، في ادارة العمليات العسكرية[1].

لقد كان ((الآغوات)) حتى بداية القرن السادس عشر يختارون مــن بــين ضباط الجيش الانكشاري ذاته، غير ان السطان سليمان القانوني الذي عــانى مــن عصيان الانكشارية وسطوتهم فكر في الحد من قوتهم بتعديل هذه القاعدة واصـــبح منذ عهده وطيلة قرنيين من الزمان يعين الاغوات من بين رجال القصر[2]. ثم ابدل الامر بالرجوع الى اختيار ((الاغا)) من بين مساعديه.

كان يساعد ((الأغا)) في قيادة الجيش قائد فرقة السكبان ويــدعى (ســكبان باشي)، الذي بالاضافة الى وظيفته كمساعد اول ((للاغا)) وكقائد لفرقة الســكبان، كان ينوب عن ((الاغا)) في قيادة الجيش اثناء الحروب وفي قيادة موقع العاصمة، ويليه في المرتبة والوظيفة (القول كيخيا) او القيم المالي للجــيش، وهــو المكلــف بتدبير الشؤون الاقتصادية والمالية وقضايا النظام والانضباط، وهكذا كانت تــؤول القيادة الفعلية للجيش الى احد مساعدي ((الاغا)) ((السكبان باشــي)) او ((القــول كيخيا))، بسبب انشغال الاول المستمر الى جانب الصدر الاعظم[3].

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 89.

[2] Dohsson, op. cit, T, v11, p. 314.

وانظر : جب وبوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 89.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـــ 1، ص 92.

لقد كان هؤلاء الضباط الثلاثة، بالاضافة الى ثلاثة من قادة الكتائب (الاورطة) يؤلفون المجلس الحربي او الديوان الحربي للجيش الانكشاري ويسمى (اودجاق اغالري)[1].

اما الكتائب المعروفة (بالاورطات)) فكان على رأس كل واحدة منها ضابط برتبة (جور باجي)، يساعده ستة من الضباط اقل مرتبة منه ويطلق عليهم (الاورطة باشي) أي رئيس الثكنة، و (وكيل خرج)، وهو المشرف على الانفاق والمؤونة، و (البيرقدار) حامل العلم، و (الباش اسكي) رئيس الحرس وهو اكبر افراد الاورطة سناً واقدمهم خدمةً، وهناك (الاشجي باشي) أي رئيس الطهاة، و (السقاباشي) رئيس السقائين، يضاف اليهم امام وكاتب يحفظ سجلات الثكنة [2].

اعداد الجيش الانكشاري وطرق تدريبه

بلغ عدد الجيش الانكشاري في عهد السلطان محمد الثاني (1451 – 1481) اثني عشر الف مقاتل، بعد انتظام اوجاقه، ثم اصبح في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566) اربعين الفاً، وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574 – 1595) ستين الفاً، وفي عهد السلطان محمد الثالث (1595 – 1603) مائة الف والفا وستمائة مقاتل وظل هذا الجيش ينمو ويكبر حتى زاد على مائتي الف مقاتل في السنوات الاولى من عهد السطان محمد الرابع (1648 – 1687)،

---

[1]Dohsson, op. cit, T. v11, pp. 313 – 315 .

[2] نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 251.

ومن المفيد ان نشير هنا الى ان تعداد افراد كل ((اورطة)) في العاصمة في عهد السطان محمد الثاني الفاتح (1451 – 1481) بلغ حوالي خمسين مقاتل، وزيد عدد الفراد ((الاورطة)) حتى بلغ مائة مقاتل خلال القرن الثامن عشر، وان تعداد افراد ((الاورطة)) الموجودة في بعض ولايات الدولة وصل في وقت السلم الى حوالي ثلاثمائة مقاتل، وزيد في وقت الحرب ليصل الى حوالي خمسمائة مقاتل. انظر :–

= هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 90.

الا انه بدأ يتقلص بعد ذلك تدريجياً وفي عهد هذا السلطان بالذات حتى اصبح في سنة 1653 خمسة وخمسين الف مقاتل فقط، ولكن الاضطرابات التي اثارها الجند المسرحين من هذا الجيش، اضطرت السلطان الى اعادة قسم كبير منهم فارتفع عدده مرة اخرى في سنة 1655 الى ثمانين الف مقاتل[1]، ومع ذلك فقد استمر السلاطين في سياسة خفض عدد افراد هذا الجيش واضعافه نظراً للسطوة التي بلغها والتي كانت كثيراً ما تهدد مصير السلاطين انفسهم، معتمدين في اوقات الحرب، للتعويض على النقص في العدد، على ما يمكن تعبئته من الرجال المتطوعين والمفروضين على الولايات المحتلة ومن الجند غير النظاميين الذين لا ينالون اجراً الا عن المدة التي يستخدمون خلالها في القتال[2]، ورغم ان هذه السياسة ادت الى استقرار داخلي في الدولة العثمانية والى اقتصاد في نفقات الجيش، الا انها كانت سيئة بالنسبة الى مصير الدولة وظهر ذلك جلياً في حربها ضد روسيا بين عامي 1877 – 1878. اذ حرمتها من اعظم جيوشها واصلبها واشدها بطشاً وامهرها في ميادين القتال[3].

اما عن طرق التدريب في الجيش الانكشاري، فقد كان المتدربون الاحداث من الانكشاريين يتلقون فن التدريب العسكري وكذلك تعاليم القراءة والكتابة في كتيبة (اورطة) فرق ابناء الاعاجم التي كانت بمثابة معهدالتعليم للجيش الانكشاري، ومن هذا المعهد يوزع هؤلاء المدربون، بعد اكمال تدريبهم، على وحدات الفرق الثلاث الاخرى (السكبان والبلك والجماعة) حيث يقومون بتدريب الجند على القتال، كما كان لكل (اورطة) واحد من هؤلاء المدربين، يعلم جندها القراءة والكتابة، وكان لها وعّاظ دينيون ايضا يعلمون الشريعة الاسلامية ويسمى الواحد منهم

---

[1] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 110.

[2] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 92 – 93. =

= وانظر ايضا: Shaw, op. cit, vol, I, p. 123.

[3] Dohsson, op. cit, T.v11, pp. 330 – 331 .

((خوجا))[1]. وكان الجنود الانكشاريون يتدربون على القتال في باحـات ثكنـاتهم حيث كانوا يتدربون على بنادق الارقبوز او البنادق القداحة وعلى القـوس، الا ان سلاحهم جميعاً كان ((الارقبوز))[2]. واولى السلاطين العثمانيون تـدريب القـوات الانكشارية عناية فائقة، بل ان البعض منهم مثل السلطان محمد الثاني (الفاتح) كان يشرف على عمليات التدريب بنفسه.

انواع الجند ورواتبهم في الجيش الانكشاري

كان الجيش الانكشاري يتألف من ثلاثة انواع من الجند، النوع الاول همـا جنود الخدمة الفعلية (او الاشكنجي)، والنوع الثاني جنود المرتزقة (السكبان) وهـم الافراد المسجلون للانخراط بهذا الجيش ويكملون اعداده عند الضـرورة، أي فـي اوقات الحرب، في حين يتابعون في الاوقات العادية اعمالهم ومهنهم، ولا يقبضون اجرهم الا عن المدة التي ينخرطون خلالها في الجيش، وبلغ عدد هـؤلاء حـوالي مائة وخمسين الف رجل، في حين مثل العثمانيون المجندون على اختلافهم النـوع الثالث من الجند الانكشاري، وكان عددهم كبير ويلبسون الزي الانكشاري ويسمون المرشحين[3].

اما رواتب الجند في الجيش الانكشاري، فقد كان على الجندي، في وقـت السلم، ان يخدم ثلاث سنوات حتى يصبح له الحق بالراتب او المعاش، وكان يبـدأ بأقجة في اليوم، الا ان الجندي الذي يبدي شجاعة في القتال يتميز بعد المعركة التي يبرز فيها فيمنح زيادة تتراوح بين اقجتين وثلاث، وظل هذا النظام معمولاً به حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي اعاد تنظيم رواتب الجند فوضع ثلاثة اصـناف من الرواتب، الصنف الاول خاص بالجنود الاحداث (كوجك) ويتراوح راتبهم مـن

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 90 – 91. وانظـر ايضـا: ياسـين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 92.

[2] Dohsson, op, cit., Tv11, p. 327.

[3] محمد اسعد، اس ظفر، استانبول، 1243 هـ (1827م)، ص ص 140 – 144.

ثلاث الى سبعة اقجات يومياً لجنود الخدمة الفعلية، والصنف الثاني للجنود القدماء الذين تميزوا بشجاعتهم اثناء القتال في الحروب، ويتراوح مقدار رواتبهم من ثماني الى تسع وعشرين اقجة يوميا، وخصص الصنف الثالث للضباط والجنود من معوّقي الحرب او المتقاعدين وحددت رواتبهم من ثلاثين الى مائة وعشرين اقجة يومياً[1].

الا ان هذا النظام لم يكن يطبق على فرقة ((ابناء الاعاجم)) المقيمين في العاصمة بصورة دائمة، فقد كانت رواتب الضباط والجند في هذه الفرقة تتراوح بين اثنتين وتسع وثلاثين ونصف اقجة في اليوم وذلك حسب الرتبة وسني الخدمة[2].

اما الضباط العاملون في الخدمة الفعلية، فكانت رواتبهم اليومية تتراوح في عهد هذا السطان بين مائة وعشرين اقجة وهو الحد الادنى لراتب آمر السرية او قائد الاورطة، ويشكل في الوقت ذاته الحد الاعلى لراتب الضباط او الجندي المعوق او المتقاعد – والف وخمسمائة اقجة – وهو الحد الاعلى لراتب الاغا قائد الجيش –، وكان هؤلاء يقبضون رواتبهم مع الجند[3].

وبالاضافة الى الرواتب، فقد كان ((للاغا)) وكبار قادته امتيازات مادية اضافية يستفيدون منها على حساب الجند، بل من حساب رواتبهم، ((فاللاغا)) مثلاً وبعد موافقة الصدر الاعظم، صلاحية ترقية الضباط، الى مختلف الرتب في جيشه، وكان يقبض مقابل كل ترقية مكافأة مالية من الضابط المرقى ويقبض ايضا مكافأة مالية من الضابط الذي يظل في منصبه على اعتبار ان التجديد للضباط في مناصبهم يتم سنة بعد اخرى –حتى كان يحصل من جراء هذه المكافآت سنوياً على

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 93 – 94.

[2] احمد رفيق، توركيه تاريخي، استانبول، 1923، ص ص 295 – 298.

[3] Dohsson, op. cit, T. v11, pp. 332 – 339.

وانظر ايضاً : هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، ص 90.

مبلغ في حدود المائتي الف قرش، يوزعها بينه وبين مساعده الاول، ((القول كيخيا)) بنسبة (الثلثان للاغا والثلث الباقي للقول كيخيا)، كما كان ((الاغا)) نفسه وقادة ((الاوجاق)) ينالون من رواتب الجند نسبة (12% تقريبا)[1]. واذا ما تغيب جندي عن استلام راتبه اليومي لسبب او لاخر، فالقائد الاورطة حق الاحتفاظ بالراتب اليومي لهذا الجندي الى حد عشرين اقجة ويسلم قسماً منه ((للاغا)) الذي يعطي بدوره قسماً اخر منه لمكتب الكتبة (أي امانة سر الجيش)[2].

كذلك كان للاغا وقادة الاوجاق الحق في ان يرثوا ضباط الجيش وجنوده، وتتم تلك العملية على يد ضابط الخزانة في الجيش أي (بيت المالجي) الذي يقوم بأحصاء تركه المتوفى وحصر ارثه، فأن كان له ورثة شر عيون يؤخذ من تركته العشر فقط يوزع على الاغا وضابط الخزانة وقائد اورطة الموروث، وان لم يكن له ورثة تعود التركة كلها الى الاغا الذي يعطي بدوره العشر الى ضابط الخزانة وقائد الاورطة، هذا اذا كانت التركه تزيد عن عشرة الاف قرش، اما اذا كانت اقل من هذا المبلغ، فانها تصادر وتعود الى خزانة الدولة، وعلى ((الاغا)) ان يدفع لهذه الخزينة، لقاء ما قد يستلمه من ارث من يتوفى من منتسبي قواته مبلغاً قدره عشرين الف قرش سنوياً[3].

اما في الولايات فكان الولاة او قادة المقاطعات (السردار) يتمتعون، بحق التصرف بتركات الجند في ولاياتهم او اقطاعياتهم بالاسلوب نفسه (أي حق الارث) الذي يتمتع به (الاغا) بالنسبة الى جند العاصمة، بأستثناء ان عليهم ان يتركوا للاغا كل آرث يزيد عن الف وخمسمائة قرش.

---

(1) ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 94.

وانظر ايضاً : Shaw, op, cit, vol, I, p. 123.

(2) احمد رفيق، المصدر السابق، ص ص 298 – 300.

(3) ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 94 – 95.

وفي هذا المجال يرث ايضاً قادة قوات المشاة الثلاثة الاخرى (السلاحية والمدفعية والنقل) جندهم عندما تقل التركة عن الف قرش، اما اذا زادت عن ذلك المبلغ فتعود ال خزانة الدولة، واما بالنسبة الى قوات الفرسان (السباهية والسلحدارية)، فيعود حق الارث هذا الى خزانة الدولة فقط[1].

وهناك فائدة مادية اخرى كان يجنيها الضباط من المبالغ الطائلة التي يحصلون عليها من جراء الفرق الحاصل بين مجموع رواتب الجند التي كانوا يقبضونها حسب العدد النظري لجنود كتائبهم (الاورطات) وبين ما كانوا يدفعونه من رواتب للعدد المتحقق من الجند في هذه الكتائب، اذ ان العدد النظري للكتيبة كان يزيد بصورة دائمة عن العدد الفعلي[2]. وهذا يدلل على ضعف الرقابة وشيوع الفوضى والمحسوبية.

وفي عهد السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1774) جرى تعديل على هذه الرواتب بسبب المبالغ الكبيرة التي تنفقها الدولة لتسديدها وعجز الخزينة عن الايفاء بذلك[3]، ومظاهر الترف الزائد الذي كان يصيب الضباط من جرائها، فخفضت رواتب الضباط حتى اصبح راتب امر الكتيبة او قائد الاورطة لا يتعدى المائة والعشرين اقجة يومياً وهو اعلى حد ايضا لراتب الجندي، ووضع حد اعلى لراتب ((الضابط العام)) بما لا يزيد عن المائة والخمسين اقجة يوميا، وراتب ((الاغا)) قائد الجيش بثلاثمائة اقجة يومياً[4]. واستمرت عمليات تخفيض الرواتب حتى انهيار القوات الانكشارية في سنة 1826.

---

(1) المصدر نفسه، جـ 1، ص 95.

(2) Dohsson, op. cit, T, v11, pp. 334 – 335.

(3) ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 226 – 227.

وراجع ايضاً : علي حسون، المصدر السابق، ص ص 145 – 146.

(4) ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 95.

التجهيزات العامة والعسكريـــــــة للجيش الانكشاري

الأرزاق

كانت الدولة تقدم للجيش الانكشاري ارزاقاً تضم بعــض المـــواد الغذائيـــة الاساسية مثل اللحوم والرز والخبز، اذ كانت تزود الاورطة بكمية من لحم الغـــنم ومن الخبز يومياً وفي الاعياد الدينية (عيد الاضحى والفطر) كان يقدم خروف لكل اورطة، وهذ الارزاق هي كل ما تستلمه (الاورطة) من الدولة من مواد غذائية، الا ان قائد ((الاورطة)) كان يزودها، بما يتوفر لديه من مال، بكمية من الرز والزبدة والخضار، بحسب حاجتها، وفي اوقات الحرب، كانت الدولة تــزود ((الاورطـــة)) بكميات اضافية من اللحوم والخبر، اما باقي المواد اللازمة من الارزاق فيتولى قائد ((الاورطة)) امر تدبيرها بنفسه، وينطبق الحال نفسه على قوات المشاة المســلحة وصنف المدفعية والنقل، اما قوات الخيالة ((السباهية)) فلم يكن يزود افرادها بشيء من هذه الارزاق من قبل الدولة، وانما تعتمد على ما تدره الاقطاعات العسكرية [1].

الكســــــوة: لم تكن الدولة تزود بالكسوة اكثر من اثني عشر الف انكشاري فـــي العاصمة وذلك بسبب النظام الذي كان قد وضعه السلطان محمد الثاني، وحدد فيــه عدد افراد الجيش الانكشاري بأثني عشر الف جندي، ورغم ان هذا الجيش قد زاد عدده بعد عهد هذا السلطان، الا ان النظام الذي وضعه السلطان نفسه فيما يخـــتص باعداد ملابس الجند لم يتغير، رغم كل الضغوط التي مارسها الجيش فـــي ســـبيل ذلك[2]. فقد كانت الدولة تقدم لهؤلاء الجند كل سنة، كمية من الجوخ ((السالونيكي)) بالوان مختلفة، وكانت تقسم كمية القماش الى اثنتي عشر الف قطعة حجم كل منها سبعة ازرع، كما كانت تصنع غلالات للجند، ويخصص لكل جندي بالاضافة الـــى

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 95.

[2] محمود شوكت، عثمانلي تشكيلات وقيافات عسكرية سي، جـ 1، استانبول، 1325 هـ (1907 م)، ص ص 4-6.

ذلك، سبعة اذرع من القماش الابيض المشوب بالصفرة للعمامات وسبعة اخرى للقمصان، وقد كانت هذه الكسوة تسلم الى قائد ((الاورطة)) الذي كان يوزعها حسب مشيئته، على جند ((اورطته))[1]، وكان يفضل عادة ان يعطيها لاصحاب الرتب القديمة والجنود في الخدمة.

وكانت معظم الحرف اللازمة متوفرة في الجيش الانكشاري بما يشبه حالة من الاكتفاء الذاتي تقريباً، فتتولى مثلاً ((اورطة)) من فرقة البلك اعداد الخبز، و ((اورطتان)) من فرقة الجماعة متفرغتين لاعمال الطهي، كما كانت بعض الكتائب متفرغة لاعمال التزجيج (الزجاج) و ((السلاحية)) ومهمتها (تصليح الاسلحة)، وقيادة الزوارق وصنع الصناديق[2].

الزي العسكري للانكشارية:

في مطلع عهد الدولة العثمانية، وبالتحديد في عهد السلطان عثمان الاول، لم تكن البزة العسكرية تختلف كثيراً عن لباس ابناء الطبقى الوسطى العثمانية لانه لم يكن في ذلك الحين سوى العسكريين من متطوعي الاقاليم[3]، وعندما انشأ السلطان اورخان الجيش الانكشاري، لم يغير كثيراً في الزي العسكري لهذا الجيش باستثناء القلنسوة التي اعطاها لوناً ابيض ليميزها عن الوان القلانس التي كان العامة يلبسونها، الا انه في عهد السلطان مراد الاول خليفة اورخان، بدأ ضباط الانكشارية يلبسون القلنسوة الحمراء المطرزة بالذهب مقلدين بذلك الامير سليمان ابن اورخان[4].

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 96.

[2] Dohsson, op. cit, T, v11, pp. 341 – 342 .

وانظر ايضا: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 96.

[3] Stanley Lane Poole, Turkey The Story of the Nations, fourth impression, NewYork, 1900, p. 13 .

[4] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 96.

ثم اصبح للانكشارية بعد ذلك بزة خاصة بهم، فكان زي الرقباء والجنود يتميز بشكل القبعة او العمامة او القلنسوة التي يلبسونها دون النظر الى اللون، اما الضباط قادة الكتائب (الاورطات) في مختلف الفرق فكان زيهم لا يتميز الا بلون الحذاء، اذ كان ضباط (البلك) يلبسون احذية حمراء، في حين كان ضباط باقي الفرق يلبسون احذية صفراء، ويلبس ذوي الرتب الدنيا احذية سوداء [1].

وكان الضباط ذوي الرتب العليا يتميزون بقبعاتهم المزركشة بالريش (السكّف او الكوكا)، اما ((الاغا)) فكان له زي خاص به. واصبحت اللحى علامة مميزة من علامات جند الانكشارية وضباطهم، ففيما يختص بالجند كان يمنع على الشبان منهم ان يلتحوا، ولا يسمح بذلك الا للمسنين منهم، ام الضباط فكان على القادة الكبار منهم – قادة الفرق – والضباط الاربعة الاول في كل ((اورطة)) ان يلتحوا اجبارياً، ولا يسمح لباقي الضباط بذلك[2].

السلاح المستخدم عند الانكشارية

لم تكن الدولة العثمانية تقدم السلاح للعسكريين من الانكشارية في اوقات السلم، فكان الذين يخدمون منهم في العاصمة مزودين بنبابيت فقط، وكان حمل السلاح ممنوعاً عليهم، ولا يسمح لهم الا بحمل سكين يضعونها في زنانيرهم، اما العسكريون المتمركزون في مواقع الحدود، والمراكز البحرية في المرافئ، فقد كان مسموحاً لهم ان يحملوا السلاح الذي هو عبارة عن سيوف ومسدسات[3].

وفي اوقات الحرب، كان على العسكري الانكشاري ان يجهز نفسه بالسلاح، وعلى نفقته الخاصة، ولذلك كان له مطلق الحرية في اختيار السلاح الذي يريده او يتوفر له، فالارقبوز (البندقية القداحة) والسيف والمسدس والدبوس

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 96.

[2] Dohsson, op. cit, T, v11, pp. 343 – 344.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 97.

الحديدي والخنجر، والصفيحة والفأس، هي الاسلحة العادية للمشاة[1]. في حين كان السيف والرمح والغدارة، والقوس والسهم، والمزراق (الرمح القصير) او الحربة بأطوالها المختلفة، والاسلحة النارية احياناً (بنادق الفتيل والصوان) هي اسلحة الخيالة[2].

ومن المفيد ان نشير الى ان العسكري الانكشاري كان يعتني بنظافة سلاحه وبتزيينه الى حد المبالغة، فكانت هناك السيوف المفضضة (المطلية بالفضة) وكذلك المسدسات، وكثيراً ما كانت هذه السيوف والمسدسات تزركش برموز واسماء وايات قرآنية رسمت كلها بخط بديع مذهب [3]، وكانت الدولة، في كل حال، مسؤولة عن مخازن الاسلحة والذخيرة سواء في العاصمة ام في مواقع عدة على حدودها، وكان صنف ((السلاحية)) يتولى الاشراف على ادارة هذه المخازن، فضلاً عن انه كان مكلفاً بنقل محتوياتها الى ميدان القتال حيث يقوم القادة بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجند الذين لم يتوفر لهم الحصول على سلاح او ذخيرة، وكان كل سلاح يخرج من مخازن الاسلحة يعد مفقوداً ولا يعود اليها [4]. مما يدلل ذلك على ضعف رقابة الدولة وسوء تصرف المسؤولين على تلك المخازن.

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 90.

وانظر : Shaw, op. cit, vol, I, p. 123.

وكذلك محمد كرد علي، المصدر السابق، جـ 5، ص 27.

وذكر احد الانكليز المقيمين في استانبول خلال المدة 1603 0 1605 ((ان الانكشارية كانوا يحصلون على البارود الجيد من انكلترا، وان التجار الانكليز ملكوا ثلاث مجلات لبيع الاسلحة والاعتدة في استانبول))

انظر : باسم حطاب الطعمة، العلاقات التجارية والدبلوماسية الانكليزية العثمانية 1558 – 1625 دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة اداب البصرة، العدد 30، لسنة 2001 م، ص 141.

[2] محمد اغا خواجة زادة، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 6 – 8.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 97.

[4] محمود شوكت، المصدر السابق، جـ 1، ص 4. =

= وراجع : احمد راسم، عثمانلي تاريخي، جـ 1، استانبول، 1330 هـ (1911م)، ص 98.

الراية: كان للجيش الانكشاري راية كبيرة (بيرق) يسمى (الامام الاعظم) وذلك تيمناً بأسم الامام ابي حنيفة النعمان صاحب المذهب الحنفي في الاسلام والذي كان مذهب الدولة الرسمي، وكانت هذه الراية من الحرير الابيض، وقد طرز عليها بخط كبير آيات قرآنية تناسب ظروف حملها، كتلك التي تدعو الى الجهاد في سبيل الله، او تدعو ايضاً لاولي الامر بالنصر المبين، مثل الاية الكريمة بسم الله الرحمن الرحيم ((انا فتحنا لك فتحاً مبيناً)) (سورة الفتح الاية(1)) و ((ان ينصركم الله فلا غالب لكم))[1]. وكانت تنصب هذه الراية في الميدان امام خيمة الاغا قائد الجيش مع اعلام الفرق الاربع مطوية في اغماد حمراء، الى جانب الطوغ المكون من اذناب ثلاثة من الخيل، وهو العلم الخاص ((بالاغا)) كما كان ((للاورطة)) علمها او بيرقها، نصفه احمر والنصف الاخر اصفر، وكان ينصب امام خيمة قائد ((الاورطة))[2].

وتحتفظ كل ((اورطة)) بالاضافة الى علمها، بشعار خاص يميزها عن باقي الوحدات، وكان هذا الشعار يرمز اما الى سلاح او حيوان او نبات، او شيء ما، ويرسم على الخيم والفوانيس وابواب المساكن، ودرج العسكريون في عهود متآخرة على وشم هذه الشعارات على اذرعهم وسيقانهم[3].

العقوبات العسكرية: كان يوجد في انظمة الجيش الانكشاري خمسة انواع من العقوبات هي الحبس المؤقت وكان الحكم به من صلاحية الضباط العامين، وعقوبة الجلد البسيط وكان الحكم بها من صلاحية الاوداباشي (رئيس الفرقة) الذي ينفذه بيده وبالسوط وبواقع تسع وثلاثين جلدة على ظهر المحكوم منبطحاً وعلى قفاه، ثم

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 97 – 98.

[2] Dohsson, op. cit, T, v11, pp. 346 – 347.

وانظر ايضا: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 98.

[3] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص 124، وانظر ايضا:

هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 91 – 92.

عقوبة الجلد الكبير والحكم بها من صلاحية قائد الاورطة الذي كان يـأمر بجلـد المحكوم تسعاً وسبعين جلدة بالسوط وينفذها جـاويش ((عريـف)) الاورطـة [1]. ويتطلب حكم الجلد بنوعيه، لتنفيذه، موافقة ((الاغا)) والصـدر الاعظـم، وايضـا عقوبة الحبس الؤبد، وينفذها المحكوم في احدى قلاع الدردنيل او البسـفور، امـا العقوبة الاخيرة فهي الموت، وكان المحكوم ينتظره في احدى القـلاع المـذكورة، حيث ينـفذ فيه الحكم ليلاً، خنقاً، وبالانشـوطة، ثـم ترمـى جثتـه فـي بحرايجة[2]. فـي حـين يعاقـب الضـباط ذوي الرتـب العليـا عـادة، بالتـجريد، او بالنفي من قبل القاضي عسكـر [*].

وكانت تراعى بعض الحالات عند معاقبة الجندي الانكشاري فلم يكن مثلاً حكم الموت ينفذ به علانية، او اية عقوبة اخرى الا عند الضرورة، كما ولو كانت الجريمة واقعة على شخص ما، وكان المتهم يمثل امام محكمة مؤلفـة مـن سـتة ضباط كبار، يرئسها الصدر الاعظم ويشترك فيها ((الاغا)) ويتم تجريد المحكـوم، قبل تنفيذ الحكم به، بأن تنتزع عمامته عن رأسه ويمزق طوق سترته علامة تجريده وذلك كي ينزل برتبته الى مستوى العامة، ثم ينفذ الحكم به[3].

---

[1] محمود شوكت، المصدر السابق، جـ 1، ص 10.

[2] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 98.

[*] كان القاضي عسكر هو رئيس الهيئة القضائية، اذ ان نشأة القـانون العثمـاني ذات تنظـيم واسـاس عسكري، والواقع ان السلطان مراد الاول (1359 – 1389) كان اول من وضع هذا المنصب علـى غرار النظام القضائي المملوكي في مصر، ثم اضاف كل من السـلطانين محمـد الثـاني (1451 – 1481) وسليم الاول (1512 – 1520) قاضيان اخران واحد لاوربا واخر لافريقيا. ولم تكن سـلطة هؤلاء القضاة تقتصر على الشؤون العسكرية بل تعدتها الى الشؤون المدنية فهم الذين يعّينون القضـاة ونوابهم وجميع الموظفين القضائيين الاخرين. ويؤلفون محكمة الاستئناف العليا.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 98 – 99.

اما عن عقوبة الفرار فتكون في زمن السلم الحبس او الجلد، وفي زمن الحرب، فبالاضافة الى ذلك يشهر بالعسكري الفار ويعد منبوذاً او جباناً لا يستحق شرف الذود عن حياض الدين والدولة، وكثيراً ما كان رؤوساء هؤلاء العسكريين يغالون في معاقبة مرؤوسيهم الفارين باساليب قاسية او يحكموا عليهم بالموت خنقاً ويتم تنفيذ الحكم الاخير في الميدان في جناح خاص بالجلادين يسمى (ليلك تشادري)[1].

انظمة وتقاليد خاصة بالجيش الانكشاري

كان العسكري الانكشاري يتمتع بامتيازات خاصة ومهمة لم تكن يتمتع بها سواه من عسكريي باقي الجيوش العثمانية، فكان يصنف بالمرتبة الاولى بالنسبة الى عسكريي هذه الجيوش، ولا يعاقب الا من قبل ضباطه، ولا يدفع ضرائب، ولا تصادر املاكه الا نادراً [2]، وكان لاغا الانكشارية افضلية على قادة باقي الجيوش وكذلك على وزراء الدولة، ولم يكن يتقدمه من قادة الجيوش الاخرى في الاحتفالات العامة سوى قادة جيشي الخيالة (السباهي والسلاحدار) وذلك في احتفالات عيدي الاضحى والفطر فقط، لان هذين الجيشين هما اقدم من الجيش الانكشاري [3]. وكان من واجب ((الاغا)) مع مساعديه ((القول كيخيا والسكبان باشي)) السهر على حماية الامراء، ومن مهام ((الاغا)) ان يلقي النظرة الاخيرة على السلطان المتوفى

---

[1] Dohsson, op.cit, T.v11, pp 351 – 353 .

وانظر ايضا :

احمد جواد، المصدر السابق، ص ص 62 – 65.

[2] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 99.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 89.

وانظر ايضا: Shaw, op. cit, vol, I, p.123.

لكي يتأكد من ان وفاته كانت طبيعية، ولكي يطمئن الجميع ويزيل من افكارهم الشكوك[1].

ولعل اهم امتياز تمتع به الجيش الانكشاري هو ان السلطان مسجل في ((الاورطة)) الاولى من فرقة البلك، وقد جرت هذه العادة منذ عهد السلطان سليمان القانوني، وبموجب ذلك خصصت احدى غرف ((الاورطة)) للسلطان، بصورة رمزية فكانت تزين بتاج سلطاني وتبقى مغلقة[2].

كانت انظمة هذا الجيش، في مطلع تأسيسه، وفي عهد السلطان اورخان، لا تسمح للانكشاري بالزواج، حتى يكون دائما متفرغاً للخدمة العسكرية، الا ان هذا المنع لم يعد قائماً بعد ذلك. اذ اصبح بامكان الانكشاري الزواج عندما يصل الى مرحلة تؤهله لتقاضي الراتب[3].

لقد ساعد تأسيس الجيش الانكشاري، كأكبر قوة مشاة عسكرية منظمة عرفتها الدولة العثمانية في ذلك الحين واقواها، على ازدياد شأنها وتوسيع رقعة فتوحاتها، ولكن الامتيازات الكثيرة والصلاحيات الواسعة التي منحت الى هذا الجيش من السلاطين العثمانيين ادت الى سيطرته على مقاليد المجتمع والحكم في الدولة، بوصفه القوة الضاربة فيها، فاصبح يشكل خطراً على السلاطين بدلاً من ان يوفر الحماية الاكيدة لهم، وكثرت الانتفاضات والتمردات فيه، مما جعل السلطان عبد الحميد الاول (1774–1789) يحاول التخلص منه بالغائه ولكنه لم يفلح، وبقي الوضع على هذه الحالة حتى عهد السلطان محمود الثاني (1808–1839) الذي تمكن من القضاء على الانكشارية نهائيا وحل الجيش الانكشاري في جميع انحاء الدولة العثمانية وذلك في سنة 1826، حين قتل الكثير منهم والحق من تبقى منهم،

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 99.

[2] المصدر نفسه، جـ 1، ص 99.

[3] احمد جواد، المصدر السابق، ص 54. هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، ص 91.

وهم قلة بـ ((العساكر المحمدية المنصورة)) التي انشأها حسب النظام الجديد المعتمد على الطريقة الاوربية الحديثة[1].

توزيع القوات الانكشارية في الولايات العثمانية:

لقد اعتاد السلاطين العثمانيون بعد احتلالهم الولايات تثبيت حامية من الانكشارية في مركز كل ولاية على ان تكون تلك الحامية دائمة، وقد ترد من العاصمة استانبول احياناً قوات انكشارية جديدة لتحل محل الفرق القديمة، وتكلف هذه الفرق بوظيفة الدفاع عن الولاية والحفاظ على الامن والنظام فيها وحراسة اسوار وابواب المدن وجمع الضرائب [2]. وكان ((اغا)) الانكشارية وهو بمثابة القائد العام للحامية العسكرية العثمانية في الولاية عضواً في ديوان الولاية، وكانت سلطة الوالي محدودة عليه، وتعد فرق الانكشارية من اقوى الفرق واكثرها عدداً في الولاية، وقد عرفت بانها ((اوجاق السلطان)) ومهمتها مساعدة الوالي في تنفيذ اوامر السلطان، ويبرز ذلك اثناء الحرب، اذ تتحشد اوجاق الانكشارية في الولاية تحت قيادة ((الاغا)) والوالي [3].

اختلف عدد افراد الانكشارية من ولاية الى اخرى حسب وضعها الخاص ووضع الدولة عامة، وفيما يلي بعض النماذج الخاصة بتوزيع القوات الانكشارية واضطراب اعداد افرادها في بعض الولايات.

فمثلاً ولاية بغداد كانت تضم عدداً اكبر من اية ولاية عراقية اخرى، وقد تراوح عدد الانكشارية فيها ما بين سبعة الاف وعشرة الاف رجل، بعد نجاح السلطان مراد الرابع (1623-1640) في استعادت بغداد من المحتلين الفرس في

---

[1] احمد اسماعيل بن جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 97-98، 108-111. محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 147، 219-220. علي حسون، المصدر السابق، ص 169.

[2] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 79.

[3] مصطفى الحلبي نعيما، تاريخ نعيما او روضة الحسين في خلاصة اخبار الخافقين، استانبول، 1310 هـ (1892م)، جـ 4، ص 15.

سنة 1638[1]. ولكن العدد انخفض الى خمسة الاف انكشاري في سنة 1648 فـــي اخر عهد السطان ابراهيم (1640 – 1648)، وزاد عن الخمسة الاف وخمســمائة في سنة 1670 في عهد السلطان محمد الرابع (1648–1687) لينخفض الى ادنى حد له في سنة 1685، وهو حوالي الفين ومائتي واثنين، بسبب الكارثة التي حلــت بالجيش العثماني امام اسوار مدينة فينا[2]. وفي عهــد الســطان عثمــان الثالــث (1754–1757) ارتفع العدد مرة اخرى فوصل الى اربعة الاف وتسعمائة واربعة عشر انكشارياً[3]، بسبب التهديدات الفارسية للعراق في عهد حاكم فارس حينــذاك نادر شاه (1733 – 1747).

اما ولاية الموصل فوزعت الانكشارية فيها على ثلاث ((اورطات)) عــدد افرادها حوالي ثمانمائة رجل، ثم ارتفع عددها خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر الى خمس ((اورطات))[4] وفي ولاية البصرة كان اعلى رقم وصلته اعــداد الانكشارية في النصف الثاني من القرن السابع عشر هو الف وثمانمائة انكشاري[5].

وفي ولايات الشام اختلفت التقديرات حول عدد الانكشارية، فليست هنــاك تقديرات ثابتة، فُذكر مثلاً ان عدد انكشارية دمشق حين ثار حاكمها جــان بــردي الغزالي على العثمانيين في سنة 1520 قد بلغ حوالي مائة وخمسين انكشاري، وقدّر عدد الانكشارية الذين الى ارسلوا الى دمشق في سنة 1658 بحوالي الفين، وفــي سنة 1770 قدر عددهم بأكثر من الرقم الاخير، بينما قّدر عدد انكشارية حلب فــي

---

[1] صالح محمد العابد، حملة السلطان مراد لاستعادة بغداد 1638، بحث منشور في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد 4، بغداد، 1979، ص ص 79 – 95.

[2] نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـــ 5، ص 252.

[3] احمد جواد، المصدر السابق، ص 105.

[4] خليل علي مراد ، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهــد العثمــاني الثــاني 1638 – 1750، رسالة ماجستير، اجيزت في كلية الاداب –جامعة بغداد، 1975، ص 142.

[5] نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـــ 5، ص 252.

تلك المدة بين ثلاثة الى اربعة الاف انكشاري[1]وفي الولايات الاخرى مثل الجزائر بلغ عددهم فيها في سنة 1621 حوالي خمسة عشر الفاً[2].

ب.صناع الاسلحة ومصلحوها (الجبه جيه او السلاحية):

تعد هذا القوات من صنف المشاة النظامية المرتبطة بالعاصمة ويخدم افرادها على نحو دوري في الولايات، ومهمتهم صناعة وتصليح وصيانة اسلحة الانكشارية، وحماية مخازن الاسلحة والذخيرة والعناية بها ونقلها الى القوات المقاتلة وتوزيعها عليها قبل المعركة[3]. وبعد انتهاء الحملة العسكرية، يتسلم افراد هذا الصنف (الجبه جيه) الاسلحة مجدداً لايداعها المستودع (الجبه خانة) لحفظها وتصليح ما تلف منها ويضاف إلى هذه المهمات ما كان يقوم به هؤلاء من الاهتمام بحيوانات النقل والعربات المخصصة لنقل الاسلحة. ونظراً لعظم المهمة التي كانوا يقومون بها ووجود الاسلحة والذخيرة بحوزتهم، فقد جرت العادة ان يكون موقعهم مع الاسلحة في مؤخرة الجيش، عندما يعسكر في موقع معين[4].

ومن المفيد ان نذكر هنا ان افراد هذا الصنف كانوا يدربون كجنود مشاة يستخدمون الاسلحة النارية اليدوية[5].

لقد وزع افراد هذا الصنف على كتائب ((اورطات)) غير ثابتة العدد، وكانت تحت امرة قائد يُعرف بأسم (جبه جي باشي) يساعده معاون يعرف بأسم (جبه جيلر كاتبي)[6]. اما القيادة العليا، فانها موكلة إلى ((اغا)) الانكشارية.

---

(1) عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام، المصدر السابق، ص 71.

(2) ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 115.

(3) محمود شوكت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 4-5.

(4) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 98.
وانظر ايضاً: نخبة من أساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص ص 255 – 256.

(5) Shaw, op.cit, vol, I, p. 123.

(6) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ص 152 – 153.

ضم هذا الصنف جنوداً اختص كلاً منهم بتصليح وصيانة سلاح او الة حربية، فمنهم من تخصص بتصليح الدروع ويعرف (زرهكر) والاسلحة النارية ويعرف (القونداغجي) او الرماح (اوقجي)، وهناك المختصون بالحبال والفتائل والبارود، وفضلاً عن ذلك ضم هذا الصنف مختصين بخياطة الملابس العسكرية كان يطلق على رئيسهم لقب (ترزي باشي) [1]. والذي يلاحظ هو ان المختصين بالحرف المختلفة في هذا الصنف كانوا قليلي العدد نسبياً وربما كان ذلك بسبب ضرورة توفر الخبرة والكفاءة الفنية التي يجب ان يتصف بها المنتسب إلى هذا الصنف.

لم ينظم صنف (الجبه جيه او السلاحية) تنظيما نهائيا وثابتا الا في عهد السلطان محمد الثاني، اذ لم يكن يزيد عدد افراده عن اكثر من سبعمائة رجل [2]، وفي عهد السلطان مراد الثالث زيد ذلك العدد حتى وصل إلى سبعة الاف وخمسمائة رجل واصبح مؤلفاً من فرقتين ((البلك والجماعة))، وضمت كل فرقة منهما عدداً من ((الاورطات)) وكان قسم من افراد هذا الصنف مستقرين في العاصمة استانبول بينما كان القسم الثاني منهم موزعين على مواقع الحدود، وكان هؤلاء يسمون عادة بـ (العزب)[3]، وقدّر الرحالة الفرنسي (دي كورمينان) عدد افراد الصنف في سنة 1621 بحوالي عشرة الاف رجل [4]. ثم زيد هذا العدد خلال خلال القرن الثامن عشر بفعل الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية وما طرأ من تطور فني وتقني في صناعة الاسلحة.

---

[1] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص 144.

[2] احمد راسم، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 98 – 99.

[3] هاملتون جب وهارولد، المصدر السابق، جـ 1، ص 98.

[4] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 100.

جـ.صنف المدفعية والنقل ((الطوبجية والطوب عربجية))

قبل الحديث عن سلاح المدفعية ودوره الفعال في حروب الدولة العثمانية، لا بد لنا ان نطرح السؤال الاتي: متى وكيف دخلت الاسلحة النارية إلى الدولة العثمانية ؟.

ان التفوق الاوربي الكبير في صناعة الاسلحة النارية، وفاعلية هذه الاسلحة في حسم المعارك العسكرية، هو الذي دفع العثمانيين إلى اقتناء مثل تلك الاسلحة[1].

لم يقف الغرب الاوربي عند اقتباس البارود والمدافع عن المسلمين في المغرب والاندلس، بل طور هذه الاسلحة بشكل اكثر دقة وقدرة على الحركة والرماية[2]. وواظب على الاحتفاظ بتقدمه في هذه الصناعة، مما جعل قوى عديدة في المشرق وبخاصة المماليك في مصر والشام والعثمانيين تحاول اللحاق بركب التقدم والتطور الذي قطعه الغرب في هذه الصناعة.

لقد لعبت المدن الايطالية التجارية والصناعية، مثل البندقية وجنوه وتوسكانيا دوراً كبيراً في تهريب السلاح والعتاد الحربي إلى دول المشرق الاسلامي، بالرغم من النشرات البابوية التي كانت تحرم ذلك[3]. كما ساعد الفنيون واسرى الحرب الاوربيون، والمهجّرون الاندلسيون في نقل اسرار صناعة المدافع والاسلحة النارية إلى المسلمين[4]

---

[1] عن التفوق الاوربي في صناعة الاسلحة. انظر : رولان موسنييه، تاريخ الحضارات العامة، القرنان السادس عشر والسابع عشر، المجلد الرابع، ترجمة يوسف اسعد داغر وفريد داغر، بيروت، 1966، ص ص 189 – 192.

[2] المصدر نفسه، المجلد الرابع، ص 192.

[3] هـ.أ.ل فيشر، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، القسم الثاني، ترجمة محمد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني وابراهيم احمد العدوي، مصر، 1954، ص ص 424 – 425.

[4] موسنييه، المصدر السابق، المجلد الرابع، ص 549. كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 86.

وفيما يتعلق بالعثمانيين، فأنهم بدأوا في ادخال الاسلحة النارية وبخاصة المدافع في وقت متأخر نسبياً عن اوربا، قدرته بعض المصادر بما يقرب من القرن[1]. الا ان العثمانيين تمكنوا من تجاوز هذه الفجوة الزمنية ومواكبة تطور هذا السلاح، الذي كان خلال المدة المذكورة، قد اجتاز فترة التجربة وتحسن اداؤه[2].

ان الاسلحة النارية الخفيفة لم تتخذ سبيلها الى فرق المشاة والفرسان العثمانية الا تدريجياً وبعد تردد، ولكن سلاح المدفعية حظي بعناية كبيرة لدى العثمانيين منذ مدة مبكرة[3]. وقد حولوا هذا السلاح الى سلاح هجومي فعال، استخدموه في معاركهم الحربية وحصارهم القلاع والمدن .

وبالرغم من عدم توافر تاريخ محدد لبدء استعمال العثمانيين للبارود والاسلحة النارية، فأن الدلائل المستقاة من احد السجلات العثمانية المتعلقة بالبانيا تشير الى ان المدفع استخدم في عهد السلطان محمد الاول (1402 – 1421)[4]، أي في بداية القرن الخامس عشر الميلادي، كما استخدم في عمليات حصار عثمانية تمت في السنوات الاتية، وذلك خلال المدة الواقعة بين عامي (1422 – 1450)، وبخاصة في معركة قصوة الثانية سنة 1448[5]. واخذت القوات العثمانية تستخدم البنادق بالتدريج، اضافة الى استخدامها المدافع على نطاق واسع في عهد السلطان مراد الثاني وابنه محمد الثاني (الفاتح)[6].

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 97.

[2] موسنييه، المصدر السابق، المجلد الرابع، ص 192.

[3] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 86.

[4] حسن كافي الاقحصاري، اصول الحكم في نظام العالم، دراسة وتحقيق د. احسان صدقي العمد، الكويت، 1987، ص 217.

[5] وهي المعركة التي حدثت في 17 تشرين الاول من العام نفسه، وانتصر بها الجيش العثماني بقيادة السلطان مراد الثاني (1421-1451) على الجيش المجري. انظر : محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 58.

[6] Creasy, op.cit, p.78 .

لقد انشأ السلطان الاول مصانع لصهر المعادن، وصنع المدافع البرونزية الكبيرة التي استخدمها خلفه السلطان الاخير في قصف اسوار مدينة ((القسطنطينية)) في سنة 1453 بقذائف حجرية قطرها (76 سم) وزنتها تتراوح بين الف ومئتي رطل والف وثمانمائة رطل (544-815 كغم)[1]وقد صنع في هذا المجال احد مهندسي سلاح المدفعية المجريين ويدعى اوربان (Urban) للسلطان العثماني الفاتح خيرة مدافعه القابلة للنقل والحركة، ومنها المدفع السلطاني الذي عرف في المصادر الاوربية بـ (المحمدية)، ((الذي كان اضخم مدفع عرفه التاريخ في ذلك العصر، اذ قّدر وزنه بحوالي سبعمائة طن، وزنة قذيفته اثنا عشر الف رطل (1500 كغم) ويجره مائة ثور يساعدهم مائة رجل شديد، ولهذا قطع الطريق بين ادرنة والقسطنطينية في شهرين وكان دوي انفجاره يسمع على بعد ثلاثة عشر ميلاً، وفي رواية اخرى عشرين ميلاً، كما ان قذيفته تنطلق بعيداً لمسافة ميل واحد ثم تغوص في الارض ستة اقدام))[2]. وبذلك يمكن تصور مدى ضخامة هذا النوع من المدافع الذي يتطلب، استخدامه جهد كبير، وذكر انه كان لدى السلطان الفاتح في حصاره القسطنطينية اربع عشرة وحدة مدفعية من هذا الطراز الضخم، تضم ثلاث عشرة قاصفة وستة وخمسين مدفعاً من العيار الصغير، وكانت هذه المدفعية العامل الحاسم في السيطرة على القسطنطينية واستمرت صالحة للاستعمال زمناً طويلاً[3]. وقد اعرب احد مؤرخي اليونان المعاصرين عن دهشته لقوة قصف

---

[1] سنل ونترنغام وبلاش فورد، الاسلحة والتكتيكات، ترجمة حسن بسام، بيروت ، 1981، ص 104، هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 97.

[2] سيد رضوان علي، السلطان محمد الفاتح، الرياض، 1982، ص 24، علي حسون، المصدر السابق، ص 34.

[3] سمير الخادم، السلاح الناري واثره في الشرق، بيروت، 1980، ص 122.

المدافع العثمانية للقسطنطينية قائلاً ((منذ ان خلق العالم، لم يسمع شيء مماثل على ضفاف البسفور، وقررت المدافع كل شيء))[1].

ونسب الى السلطان محمد الفاتح انشاء ثلاثة فرق (اوجاق) خاصة بالمدفعية، هي: اوجاق (الطوبجية) أي المحاربون بالمدافع، واوجاق (الطوب عربجية) أي سائقي عربات المدافع واوجاق (الجبه جيه) أي صانعوا الاسلحة، الذين تولوا مهمة صناعة المدافع من البرونز بدلاً من الحديد كما كان متبعاً في اوربا، وذلك لسهولة الحصول على معدن النحاس في الدولة العثمانية[2]، وعندما استخدمت كرات الحديد في القذائف المدفعية في النصف الاول من القرن السادس عشر، اخذت هذه المدافع تحل محل المدافع الضخمة التي كانت تستعمل حتى ذلك الوقت في اطلاق القذائف الحجرية[3].

استمر تطور سلاح المدفعية في الدولة العثمانية بعد ذلك، اذ بلغ درجة عالية من التنظيم نتيجة الاصلاحات التي تمت في عهد السلطان بايزيد (1481 – 1512)[4]، والتي اصبح رجال المدفعية بموجبها عنصر الاسناد القوي للانكشارية والقوات الاقطاعية في ميادين المعارك وحصار المدن، وغيرها من المهام الاخرى. وتزايد الاهتمام بهذا السلاح في عهدي السلطان سليم الاول (1512–1520) والسلطان سليمان القانوني (1520–1566)، اذ يعود الفضل للاول في الانتصارات التي احرزها العثمانيون ضد الصفويين حكام فارس سنة 1514، وضد المماليك حكام مصر وبلاد الشام في معارك مرج دابق في سنة 1516 والريدانية في سنة

---

(1) جـ.ف.ت. فوللر، اثر التسلح في التاريخ، دمشق، 1954، ص81، سيد رضوان علي، المصدر السابق، ص 38.

(2) Shaw, op.cit, vol, I, p.123 .

وانظر ايضا: هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 97.

(3) المصدر نفسه، جـ 1، ص 99.

(4) Shaw, op.cit, vol, I, p.124.

1517، وفي معاركهم الطويلة في شرق اوربا ضد المجـر وغيرهـا[1]. وتـذكر المصادر التاريخية ان قوات السلطان سليم الاول كانت لدى توجهها لاحتلال بـلاد الشام ومصر مزودة بثمانمائة مدفع، منها مائة وخمسون مدفعاً كبيراً[2]. كما زودت قوات السلطان سليمان القانوني في حربها ضد المجر في سـنة 1526 بثلاثمائـة مدفع، وازداد في عهده رجال ((اوجاق الطوبجية والجبه جيه)) واستحدث السلطان نفسه، ((اوجاقان)) جديدان هما ((اوجاق الخمبره جيـه)) أي قـاذفي القنابـل، و ((اللغمجيه)) أي زارعو الالغام[3]. وذكر ((ستانفورد شو)) في هذا المجال ((انه في سنة 1574 تم تقسيم فيلق المدفعية الى كتائب، وكانت كل كتيبة يبلغ عدد رجالهـا الف ومائة رجل، ثم زيد هذا العدد الى خمسة الاف رجـل فـي القـرن السـابع عشر))[4]. وكان هذا جزءاً من ظاهرة التوسع الكمي، وانضمام المزيد من الافراد لصنف المدفعية.

توزع افراد صنف المدفعية على اختصاصـين اولهمـا السـباكة (صـب المدافع)، وثانيهما الرماة الذين قسموا الى عدة كتائب، كان قسماً منها مستقراً فـي مدينة غلطة على ضفاف البسفور، في ثكنة تدعى توبخانة ((طوبخانة)) أي ((ثكنة الطوبجية او المدفعية))وكان القسم الثاني موزعاً في الولايات، وعلى غرار القوات

---

[1] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 74، برنارد لويس، استانبول وحضارة الخلافة الاسلامية، ترجمة سيد رضوان علي، طـ 2، الرياض، 1982، ص ص52، 75 – 76.
وراجع ايضاً : الكسندر آداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، جـ 2، ترجمة هاشـم صـالح التكريتي، بغداد، 1989، ص ص 64-65.
وكذلك : اندري كلو، المصدر السابق، ص ص 64-65.

[2] احمد بن علي بن احمد ابن زنبل الرمال، اخر المماليك – واقعة السلطان الغوري مع سـليم الثـاني، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، 1962، ص 83.

[3] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 85، هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 99.

[4] Shaw, op.cit, vol, I, p.124.

النظامية المرتبطة بعاصمة الدولة، كان افراد صنف المدفعية يخدمون دورياً في ولايات الدولة وقلاعها مدة ثلاث سنوات، ويرأس الصنف في الولايات ضابط يسمى ((طوبجي باشي))[1].

ان رواتب القادة والجند في هذا الصنف كانت شبيه برواتب القادة والجند في الجيش الانكشاري، كما كان افراد الصنف يتلقون التجهيزات العسكرية نفسها التي كان افراد الجيش الانكشاري يحصلون عليها سواء في اوقات السلم او الحرب[2]. كما اهتمت الدولة ببناء دور لصب المدافع وصيانتها (طوبخانة) في معظم ولاياتها المهمة، فمثلاً كانت هناك (طوبخانة) في قلعة كلعنبر (قرب حلبجة) في ولاية شهرروز (في العراق) في القرن السادس عشر، واخرى في ولاية بغداد الى جانب (البارودخانة) فيها[3].

الى جانب قيادة ((الطوبجي باشي)) لرجال المدفعية، كان يشرف على دار الصناعة، وكذلك مخازن البارود (بارود خانة) في مدينة سالونيك وغاليبولي والعاصمة، في الوقت الذي كان فيه لكل من دار الصناعة ومخازن البارود مفتشون حكوميون مستقلون الى جانب المدير الفني للدار نفسها[4].

يمكن القول مما تقدم ان العثمانيين واكبوا اول الامر التطور الذي شهدته اوربا في صنع المدافع، وان المدافع العثمانية امتازت بالضخامة والقدرة على الحركة، وحسن الاستخدام في عمليات الهجوم، حتى ان احد المؤرخين البريطانيين

---

[1] Dohsson, op.cit, T, v11, p.363.

[2] Ibid, p.364.

[3] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 159.

[4] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 98 – 99.

قال ((إن الاختراع الذي قدمه المسيحيون (المدفع) كان السلاح الذي مكن الكفار من السيطرة على القسم الشرقي من اوربا))[1].

والواقع ان العثمانيين بذلوا جهوداً كبيرة في هذه المنافسة، وذلــك بحكــم التحدي العسكري المصيري الذي واجهوه في شرق اوربا، فكانوا يرحبون بالصناع والفنيين الذين يفدون اليهم من اوربا، ويغدقون عليهم الاموال ليفيدوا من خبــرتهم المتقدمة في صنع الاسلحة[2].

كما بادر العثمانيون اثر انتصاراتهم الحربية الى فرز الفنيين من الاسرى، ونقلوا الصناع المهرة من مدن البلدان المفتوحة الى العاصمة استانبول لهذه الغاية، ومن ذلك كان ما فعلوه عند احتلالهم مدينة تبريز الفارسية سنة 1514[3]، والقاهرة سنة 1517، بل كانوا يستولون على المدافع والاسلحة النارية التي يعثرون عليهــا في المدن والقلاع بعد فتحها وينقلونها الى عاصمتهم[4]. فضــلاً عــن انشــاء دور الصناعة والمعامل الميدانية لصنع المدافع وتزويد القوات العثمانية بحاجتها من هذه الاسلحة في ميادين القتال[5]. ومع ذلك وبرغم فاعلية المدفعية العثمانيــة، الا انهــا كانت تستهلك كميات كبيرة من الذخيرة، فضلاً عن ثقلها الكبير الذي كان يؤثر على طريقة استخدامها ونقلها. وقد تمكن الاوربيون من التغلب على هذه العيوب والتفوق بمدفعيتهم من حيث الحركة والفاعلية على المدفعية العثمانية[6]. لا سيما بعد النصف النصف الثاني من القرن السادس عشر.

---

[1] سمير الخادم، المصدر السابق، ص 123.

[2] رولان موسنييه، المصدر السابق، المجلد الرابع، ص 549، سمير الخادم، المصدر السابق، ص 120.

[3] محمد فريد بك، المصدر السابق، ص 74.

[4] محمد بن احمد ابن اياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ 5، القــاهرة، ط 2، 1982 – 1984، ص 191، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 125.

[5] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1 ن ص 97.

[6] سمير الخادم، المصدر السابق، ص 120.

اما عن الاسلحة النارية الاخرى، واهمها الغدارات والمسدسات والبنــادق، فأنها قد بدأت تتسرب الى الدولة العثمانية قبيل منتصف القــرن الخــامس عشــر الميلادي[1]. وورد في بعض المصادر التاريخية ان الجيش العثماني الذي حاصــر القسطنطينية سنة 1453، كان يستخدم بعض البنادق الى جانب المدفعية الثقيلــة[2]. وقد اصبحت الاسلحة النارية معروفة لدى العثمانيين في النصف الثاني من القــرن الخامس عشر، واخذ استخدام هذه الاسلحة واستيرادها يتصاعد في القرن الســادس عشر، لمواجهة الحروب التي خاضها العثمانيون في شرق اوربا[3]. ومنذ البدايــة لجأت الدولة العثمانية الى احتكار استيراد السلاح او صنعه واصــلاحه، وفــرض حظر على الرعايا المسلمين، وغيرهم في امر استخدامه او حيازته او الاتجار به، خوفاً من اشاعة الفوضى او استخدامه في حركات التمرد والعصيان[4]. ومع ذلــك فقد فشلت الرقابة التي فرضتها الدولة العثمانية على تسرب هذا السلاح الذي وجــد طريقة لكثير من المغامرين والمتطلعين الى الاستئثار بالنفوذ والسلطان داخل الدولة العثمناية نفسها. كما حدث في مناطق اسيا اصغرى وبلاد الشام وتونس[5].

والواقع ان احلال الاسلحة النارية محل الاســلحة التقليديــة فــي القــوات العثمانية تطلب وقتاً وجهداً كبيرين، كما ان هذه العمليــة تمــت بــبطء وتــدرج، وواجهت معارضة من داخل القوات وخارجها[6]، وهو امر يكاد يواكب كل تقنيــة جديدة تدخل في مجال عملي بنّي واعتاد على انماط تقليدية فــي اســلوب العمــل ووسائله، وبخاصة وان الاسلحة النارية من مسدسات وبنادق كانــت فــي بــدايات

---

(1) المصدر نفسه، ص 121.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص66.

(3) سمير الخادم، المصدر السابق، ص ص 154 – 156.

(4) سمير الخادم، المصدر السابق، ص ص 154– 156.

(5) المصدر نفسه، ص 154.

(6) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 126.

مراحل تطورها، وكان استخدامها يتطلب تدريباً خاصاً، فضلاً عن الصعوبات التي ترافق عمليات استخدامها[1].

وتشير بعض المصادر الى ان القوات الانكشارية بدأت في التدريب علـى استخدام البنادق منذ حوالي سنة 1510[2]، كما اشترك رماة هذه البنادق في معركة جالديران ضد الصفويين سنة 1514، وساهم هؤلاء الرماة – كما ذكرنا سابقا – مع المدفعية العثمانية في الانتصار على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانيـة، ويبدو ان هذا السلاح كان ما يزال محدوداً في صفوف القوات العثمانية. ففي سـنة 1548 فشلت محاولة عثمانية لتزويد فرق الخيالة (السباهية) بهذه الاسلحة، وذلـك في اثناء توجهها للاشتراك في حملة عسكرية ضد الصفويين، مما ادى الى سـحب تلك الاسلحة من الفرسان بعد ان سخر زملاؤهم منهم لـتلطخ ايـديهم وملابسـهم بالبارود[3]. لكن الرحالة البريطاني ((انتوني جينكز)) اكد لدى وصفه – في حلب – للجيش العثماني المتوجه الى الجبهة الفارسية سنة 1553، وجود ستة عشر الفاً من الانكشارية المزودين بالبندقية ((الهركوب))[4].

وبالرغم من محاولة الدولة العثمانية مواكبة التطور السريع والمذهل الـذي كانت تشهده الاسلحة النارية في اوربا حينذاك، الا انها لم تسـتطع اللحـاق بهـذا التطور، لاسباب موضوعية تتعلق بالتقنية العلمية التي اخـذت ترسـخ قواعـدها ومؤسساتها في الغرب الاوربي، مما حسم التفوق العسكري لصـالح الاوربيـين، فضلاً عن الاسباب التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقـة بطبيعـة تكـوين

---

(1) سنل ونتر نغهام وبلاش فورلاد، المصدر السابق، ص ص 108 – 109.

(2) سمير الخادم، المصدر السابق، ص 158، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 126.

(3) كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 81، احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 126.

(4) الهركوب : سلاح ناري شبيه بالبندقية، كان يركب على ثلاث قوائم صغيرة بكلاب او بغير ذلك. انظر : برنارد لويس، المصدر السابق، ص ص 90 – 91.

القوات العثمانية وامتيازاتها، والاحتكار الذي فرضته الدولة على صناعة الاسلحة واستيرادها، وعدم تفكيرها المبكر في انشاء مؤسسات متخصصة لاستيعاب الاساليب العلمية والتقنية التي كانت تقف وراء تقدم صناعة الاسلحة في اوربا.

وقد بدأ عجز الآلة العسكرية العثمانية في الظهور منذ اواخر القرن السادس عشر، وبخاصة خلال حروب العثمانيين الطويلة ضد ((آل هبسبرغ)) في شرق اوربا بين عامي (1593 – 1606)، حيث جوبه العثمانيون بجيوش مسلحة كلها بأسلحة نارية من الطراز الجديد المتطور[1]. وقد اخفق الانكشارية ومن الحق بهم في سد الحاجة المتزايدة الى المحاربين الذين يجيدون استخدام البنادق[2]. وكان الجيش العثماني بقيادة الوزير سنان باشا قد اضطر الى الانسحاب من مدينة ((ولاشيا))، تحت ضغط جنود ترانسلفانيا المسلحين بالبنادق، كما ان القائد العثماني محمد باشا رفع تقريراً الى السلطان محمد الثالث في سنة 1602، يعترف فيه ((انه لقي التجربة نفسها على يد سلاح المشاة الالماني، ويشرح له ان الجيش العثماني يواجه في الميدان او خلال الحصار وضعاً سيئاً، لان القسم الاكبر من قوات العدو مشاة مسلحون بالبنادق بينما القسم الاكبر من قواته خياله وليس لديه الا قلة من المهرة في استعمال البندقية، ولذلك ينبغي على الانكشارية المسلحين بالبنادق الانضمام مع قائدهم الآغا الى الجيش فوراً))[3]. وهنا اضطرت الدولة العثمانية الى استئجار مجندين من السكبان المسلحين بالبنادق كرديف للجيش العثماني، مما مهد السبيل لهذه الفئة ان تلعب دوراً مهماً في تاريخ الدولة العثمانية[4].

اما عن دور صنف النقل، فأن افراده كانوا يخدمون الى جانب افراد صنف المدفعية، منذ تأسيس صنفهم في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح)، وكانت مهمتهم

---

[1] سمير الخادم، المصدر السابق، ص 160.

[2] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 106 – 107.

[3] سمير الخادم، المصدر السابق، ص 160.

[4] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 49 – 50.

تـــنحصر في نقل المدافع والذخيرة خلال الحملات العسكرية وصيانة عربات النقل، وبلغ عددهم حوالي ثلاثة الاف رجل مطلع تأسيس صنفهم، ومقرهم الــرئيس فــي العاصمة، ويقود الصنف ضابط يسمى ((طوب عربجي باشي))[1]. وادى ظهــور هذا الصنف الى معالجة المشاكل التي كانت تظهر عند نقل المدافع والذخيرة اثنــاء سير الجيش، الامر الذي كان يسبب ارباكاً كبيراً ويحد من سرعة حركــة زحــف الجيش، وكان بعض افراد هذا الصنف اسوة بافراد صنف المدفعية يوزعــون فــي ولايات الدولة[2].

3-الجيوش العثمانية الاخرى

1-قوات الولايات (عسكر الايالات)

بالاضافة الى ما تقدم ذكره من قوات عسكرية، كان على كل ولايــة مــن ولايات الدولة العثمانية ان تقدم في زمن الحرب عدداً من الجند يتراوح بين خمسة عشر الف وثلاثين الف مقاتل من المشاة والفرسان مســلحين ومــدربين بحســب امكانياتهم، ففي عهد السلطان مراد الاول ومنذ سنة 1376، كــان الاكــراد مــثلاً المقيمون في ولايات ديار بكر وشهر زور وفان يقــدمون للدولــة نحــو خمســة وعشرين الف مقاتل، والتركمان كانوا يقدمون نحو عشرة الاف مقاتــل، والبلغــار يقدمون حوالي ستة الاف مقاتل، ويقوم هؤلاء المقاتلين عادةً بوظائف البيطــريين والخدم، كذلك كانت ولايتي ((والاشيا ومولدافيا)) تقدم وحدات عــدة مــن الجنــد المسيحيين الذي كانوا يستخدمون في الاشغال العامة مثل تأمين الطرق العسكرية[3]. وذلك لانه لم يكن يسمح للفرد الذمي في الدولة العثمانية ان يشترك في القتال، اذ لم تكن الدولة تقبل في صفوف جيوشها مقاتلين غير مسلمين، وذلك لان القتــال فــي

---

[1] Dohsson, op.cit, T,v11, p p. 363 – 364.

وانظر ايضا: هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 98.

[2] محمود شوكت، المصدر السابق، جـــ 1، ص 5.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـــ 1، ص 107.

شريعتها هو دفاع عن الدين الاسلامي، ولا يمكن ان يقوم به الا مسلم، ولكن الباب العالي كان يقبل احياناً خدمات الا جانب العسكريين من غير المسلمين كمهندسين وضباط تدريب فقط[1]. ومع ذلك فأن الكثير من هؤلاء قد اعتنق الاسلام واصبح له دور كبير في ادارة اجهزة الحكم العثماني فيما بعد.

وذكر (ستانفورد شو) ((ان الكثير من قوات الولايات استخدمت منذ منتصف القرن الخامس عشر والقرن التالي، في اعمال مهمة منها حراسة الطرق والممرات الجبلية، لتأمين سلامة الحملات العسكرية العثمانية وقوافل الامدادات، ورصد تحركات العدو بايجاد نقاط رصد خاصة بذلك توفر الحماية العسكرية والتجارية))[2].

2-القوات الخاصة بالولاة (الباشوات)

تتألف القوات الخاصة بالولاة اولاً من عسكر اللاوند[*]، وهؤلاء هم من البحارة المسرحين من الخدمة بسبب مخالفتهم للاوامر، وكانوا يلجأون الى مناطق منعزلة، بعيدة عن سيطرة الدولة، كما ضموا عناصر اخرى، وكانوا مرتزقة جميعاً يعرضون خدماتهم مقابل المال فأستخدمهم الولاة وكونوا منهم مجموعات خاصة اعتمدوا عليها[3]. وكان المصدر الاخر هو الفرسان المستفيدين من اقطاعات

---

(1)Dohsson, op. cit, T, v11, pp. 385 – 386.

(2)Shaw, op.cit, vol, I, p.128.

(*) ان كلمة اللاوند، محرفة عن كلمة ((Levant)) وتعني الشرق، وقد استخدمت هذه الكلمة في الاصل للدلالة على البحارة الشرقيين المستخدمين في اسطول جمهورية البندقية – فينسيا – وقد اقتبس العثمانيون هذه الكلمة واطلقوها على بحارتهم الاوائل مع شيء من التحريف.

انظر : نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بيروت، 1981، ص ص 46 – 47.

(3) عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية، في بلاد الشام، المصدر السابق، ص 76.

((الخاص)) التي هي في الاصل تعود للوالي (الباشا) ويستغلونها بالنيابة عنه، ومن الامراء الذين لهم الحق باقطاعه ((الخاص)) امير اللواء أو (السنجق بـــك) الـــذي يمنحه اقطاعه عادة دخلاً يتراوح بين مئتي الف وخمسمائة الف اقجة سنوياً، وامير الامراء (او البيلر بك) الذي يرتفع مدخول اقطاعه الى ضعف مدخول اقطاعه امير اللواء[1]. وكان على جميع هؤلاء ان يقدموا فارساً واحداً عن كل خمسة الاف اقجة، وبهذا اختلفوا عن اقطاعيي (التيمار والزعامت) الذين كان عليهم ان يقدموا فارســـاً واحداً عن كل ثلاثة الاف اقجة[2].

الا ان هذه التنظيمات العسكرية اخذت في الاضمحلال بسبب الفساد، وكانت بداية ذلك في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595) عندما تحولت (السناجق) الى ايالات – باشويات – يحكم كل منها باشا برتبة قائد عسكري[3].

كان تعداد هذه الجيوش الخاصة بالولاة بالاضافة الى الفرسان الذين يتقـــدم بهم اصحاب اقطاعيّ ((التيمار)) و ((الزعامت)) يصل الى ما يزيد على اربعمائـــة وخمسين الف مقاتل، وكان يشترك قسم منهم في حروب الدولة بينما يبقى الاخرون في الايالات لحراستها، ولقد بقيت هذه التنظيمات، الا ان تطبيقها لم يعد قائماً منـــذ منتصف القرن الثامن عشر، بسبب ما اصابها من فساد وتمزق، حتى اصبحت هذه المصادر المذكورة للمقاتلين جميعها لا تكاد توفر للدولة ما يصل الى الستين الـــف مقاتل [4].

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـــ 1، ص 107.

[2] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ص 29 – 30.

[3] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـــ 1، ص 115.

[4] Dohsson, op.cit, T, v11, p p. 380 – 381.

3-القوات الاستثنائية وتتألف من:

أ-عسكر ((الميري))

وهم جنود نظاميون، يتعاقدون مع الدولة مقابل اجر معلوم، وكانت تؤلف منهم كتائب من المشاة والفرسان بلغ عدد كل واحدة منها الف رجل، ويشرف على تدريبهم وتنشئتهم ضباط يسمى احدهم (البنباشي) او ضابط الالف، ويشترط فيمن يتقدم للانضمام الى هذه الكتائب ان يكون مسلحاً ببندقية او سيف او رمح، وعند انخراطه في هذه القوات يقبض مكافأة قدرها خمسة وعشرين قرشاً مقابل اشتراكه في معركة واحدة، اما الراتب الشهري فكان قرشين ونصف لرجل المشاة، وخمسة قروش للفارس، في حين كان يصرف الى الضابط – قائد الكتيبة – مبلغاً قدره الفي قرش عن كل معركة يشترك فيها، بالاضافة الى ما يقتطعه من رواتب الجند وهو العشر، ويزود عسكر ((الميري)) عند وصولهم الى ميدان القتال بالمؤن والخيام والعلف الخاص لخيولهم، وعندما ينتهي القتال، تترك لهم الحرية في ترك الخدمة او الاستمرار فيها وذلك بتجديد التعاقد[1].

كان فساد قوات الفرسان (السباهية) في الاقطاعات العسكرية وانحلالها هو السبب الاساسي والمباشر لنشوء قوات ((عسكر الميري))، التي زاد نشاطها وكثر عدد افرادها في عهد السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1774) والفوا قسما كبيراً من قوته العسكرية، اذ كان هذا السلطان يخشى زيادة عدد قوات الانكشارية والفرسان وتمادي سطوتهم، فأعتمد هذه الطريقة ليضعف بها هذه القوات التي اصبحت تمثل خطراً على الدولة، وقد بلغ عدد ((عسكر الميري)) في اول معركة في الحرب الروسية – العثمانية سنة 1769 حوالي سبعة وتسعين كتيبة، ولكن الذي

---

[1] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 108.

كان يؤاخذ على جنود هذا الصنف وضباطه هو افتقـارهم الـى روح الانضـباط والتجربة العسكرية[1].

ب-الفرسان ((الدلي الدالاتية))

كلمة ((الدلي)) مشتقة من الكلمة التركيـة (Deli)، واسـمتهم المصـادر المحلية العثمانية بـ ((الدالاتية))، وهي تعني الفدائي او المخاطر، واطلق هذا الاسم على هذه المجموعة العسكرية لتميزّها بالشجاعة والاندفاع في سوح القتال، وكـان يعرف قائدها بـ ((دلي باشي))[2].

والدالاتية كانت تنتظم في سرايا يتراوح عدد كل منها بين مئتي وخمسمائة مقاتل يتم اختيارهم من الجيوش العثمانية المختلفة، ويتقاضى كل منهم اجراً يوميـاً يبلغ بين عشرة وعشرين اقجة، ويستخدمون في العمليات العسكرية الاكثر خطورة مثل حرب الخنادق وزرع الالغام والانقضاض على العدو، ويحصل الجندي الـذي يتميز منهم في العمليات العسكرية علاوة مالية تضاف الى راتبـه قـدرها ثـلاث اقجات، وعندما تنتهي الحرب يعود هؤلاء الجند الى جيوشهم الاصـلية، الا انهـم يبقون محتفظين طيلة حياتهم بالامتيازات التي اكتسبوها اثناء خـدمتهم فـي هـذه السرايا[3].

ويصف الرحالة الفرنسي فيلامون (Villamont) ((سنة 1588)) الدالاتية بانهم ((الجند المغامرون، الذين بلغ عددهم نحو ستين الف خيال، وانهم يعيشون من الغزو، ويقومون بمغامراتهم الحربية حباً بالشهرة والمجـد والصـيت البطـولي، ويلبسون عادة لباساً عجيباً يتعمدون فيه اظهار غرابتهم تجاه العدو، كأن يلبسـون قلانس من جلد النمر والفهد مزينة بريش من ذنب النس، وهم عادة فرسان خفـاف

---

[1] Dohsson, op.cit, T, v11, p.382.

[2] Shaw, op.cit, vol, I, p.129. وانظر ايضا : نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 273. وكذلك : عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانيـة فـي بـلاد الشـام، المصدر السابق، ص 77.

[3] ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 108 – 109.

مسلحون بالسيوف والنبابيت والنبال والحراب، ويلبسون خيولهم لباساً من جلد الاسد او غيره من الوحوش المفترسة))[1]. كما ذكر الرحالة نفسه انه كان بامكان الدولة العثمانية ان تحشد في ذلك الحين نحو اكثر من مليون مقاتل، من داخل الدولة ومن ولاياتها، الا ان جيشها النظامي كان يبلغ نحو من ثلاثمائة الف مقاتل فقط[2].

جـ-الفدائيون ((السردان غيتشدي))

ينتظم افراد هذا الصنف في سرايا مؤلفة على شاكلة السرايا السابقة ((الدالاتية)) الا ان جنودها يدربون تدريباً عالياً ليكونوا اكثر قوة واقدر على الاقتحام، اذ انهم يكونوا في الطليعة عند عمليات الهجوم الخطيرة، وهم عادة من ((الانكشارية)) الذين ينتظمون في وحدات -بيارق- تتألف كل منها من مائة وعشرين مقاتلاً، وتدفع الدولة لكل من هؤلاء المقاتلين عند التعاقد مبلغاً يتراوح بين عشرة وعشرين قرشاً بالاضافة إلى اجر يومي يتراوح بين خمس وخمسة عشر اقجة. كما ينال من يتميز منهم بشجاعته مكافأة مجزية، ويحصولون على ذلك اثناء الانتصارات العسكرية التي يحققونها، ويسمى قائدهم اغا الفدائيين او ((اغا السردان غيتشدي))[3].

---

[1] نقلاً عن : المصدر نفسه، جـ 1، ص 119.

[2] Shaw, op.cit, vol, I, p.129 .

= وانظر ايضاً: هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 81 – 82.

[3] المصدر نفسه، جـ 1، ص ص 272 – 273.

وانظر ايضاً: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 109.

ومن المفيد ان نشير هنا، ان بعض المصادر التاريخية ذكرت بان هناك انواعاً من الجند في الدولة العثمانية إلى جانب الفدائيين مثل ((الاكانج)) الذين كانوا يستقرون على حدود الدولة، ومهمتهم التخريب في اراضي العدو وازعاجه، وهؤلاء يعيشون على الغزو، لان الدولة لا تمنحهم شيئاً مقابل خدماتهم. انظر : Shaw, op.cit, vol, I, p.129.

لقد كان لهؤلاء المقاتلين دور مهم في بناء قوة الدولة ولا سيما في مرحلة توسعها خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، واثناء حروبها الطويلة على الجبهة الاوربية، لما عرف عن هؤلاء من شجاعة وحب للمغامرة.

د-المتطوعون

ان معظم المتطوعين انخرطوا في المسلك العسكري بسبب ظروفهم الخاصة، اذ كان معظمهم يعاني من الحاجة وبؤس العيش، فكان هذا المسلك سبيلاً لهم لتحسين حالهم من خلال ما كانوا يطمحون إلى الحصول عليه من اسلاب وغنائم، ويضاف إلى ذلك حافز اخر كان يدفع كثيرين إلى التطوع الا وهو الحافز الديني، اذ كان رجال الدين، من الدراويش، يعمدون في زمن الحرب إلى تحريك المشاعر الدينية لسكان الولايات، دفاعاً عن الدين والدولة، فيتألف اثر ذلك مجموعات مسلحة من المتطوعين في مختلف الولايات تفرز من بينها قياداتها على اساس الخبرة والمقدرة وتنضوي كل منها تحت راية احدى القوات العسكرية النظامية، وفي اغلب الاحيان تحت راية القوات الانكشارية، بفعل الحماس الديني، لتسير مع هذه القوات إلى ميدان القتال. وكثير ما يلتحق متطوعون جدد إلى هذه المجموعات اثناء تقدمها للقتال بفعل المحفزات المذكورة [1].

اما المواد التموينية التي كانت تحتاجها المجاميع المتطوعة، فكانت تحصل عليها من سكان الضياع والقرى التي تمر بها في طريقها إلى ساحة المعركة، وكانت طلباتها لا ترد، الا انه بعد انضمام هذه المجاميع إلى القوات العسكرية النظامية اثناء المعركة، يجري توزيع المواد الغذائية والتجهيزات اللازمة على افرادها طيلة مدة خدمتها. ولا تلزم بالبقاء في الخدمة بعد انتهاء المعركة [2].

---

[1]Shaw, op.cit, vol, I, p p. 127 – 128.

وانظر ايضاً: ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 109.

[2]Dohsson, op.cit, T, v11, pp. 383 – 384.

التدريب العسكري والتكتيك عند العثمانيين:

لم يكن العسكريون في الجيوش العثمانية يتدربون على القتال وتشـكيلاته وعلى استعمال السلاح وتداوله بصورة نظامية وفي نطاق الوحدة العسكرية، بـل كانوا يتعلمون فقط الرمي بمهارة، ويعني ذلك كل انواع الرمي، كرمـي السـهام ورمي الرصاص من البنادق وقذائف المدفعية، وكان رمي السهام هـو المفضـل لديهم، ولدى سلاطينهم وبخاصة السلطان محمد الثاني (الفاتح) الذي كان يسـتعمل هذا السلاح بحذاقه فائقة[1]، اما التمرين المفضل عند الفرسان فكان رمي الجريـد، ففي هذا المجال يصف الرحالة ((دارفيو)) 1635 – 1702 هذا التمـرين بقولـه ((ينقسم الخيالة إلى قسمين بينهما مسافة شاسعة، بحيث يقفون متقابلين، ثم يندفعون بسرعة فائقة بعد ان يرخوا لخيلهم الاعنة ويحاولون بمئة جولة ان ينالوا من ردف الذي يقاتلونه، وعندما يصبحون قريبين جداً منه، يرشقونه على ظهـره بقضـيب يحملونه باليد اليمنى، ولا يسمح لهم ان يرشقوه مواجهة))[2].

كان هذا التمرين يحتاج إلى خبرة عسكرية فائقة، لان الجند كانوا – كمـا وصف الرحالة المذكور – يدورون بمهارة كي يتقوا ضربة العدو، وانهـم يقفـون عادة على ركبات خيلهم القصيرة جداً لكي يضربوا بقوة وشدة، وعنـدما يرمـون القضيب يعودون ليلتقطوه من الارض وهم على ظهور الجياد، وذلك بأن ينحنوا من جانب السرج او يلتقطه بعضهم بقضيب اخر، ذي عقافة، وبعضهم الاخر يضع قدم

---

(1) علي حسون، المصدر السابق، ص 46.

وانظر ايضاً : Dohsson, op.cit, T, v11, p.370.

وتأكيداً على المهارة القتالية للسلاطين العثمانيين وقدرتهم على استخدام السلاح، وصف ((لامرتين)) فـي كتابه، بدقة، شجاعة السلطان مراد الرابع وقدرته القتالية خلال حملته العسكرية التي استعاد بها بغداد من المحتلين الفرس في سنة 1638 م. انظر :

Lamartion, History of Turkey, Translated from French, vol.3, New York, 1857, pp. 265 – 268.

(2) نقلاً عن ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 103.

في ركاب فرسه والاخرى على الارض، ممسكاً الاعنة بيد وباليد الاخرى عـرف الحصان، يلتقط القضيب ويعود ليستوي على السرج بمهارة فائقة، ثم يتابع جريه[1].

كما كان الجند يتدربون إلى جانب ذلك على مختلـف انـواع الرياضـة، واستعمال القوس والنشاب بالاضافة إلى استخدام السيف ورمي الجريد.

كان العثمانيون يبدون مهارة كبيرة في التقدم اثناء المعارك وكشـف قـوة العدو، ويكمنون له ويحيطون به ويعجزونه[2].

كما عرفوا بدقة خططهم العسكرية، ولعل ابرز دليل على ذلـك، خطـتهم العسكرية الذكية في فتح القسطنطينية في عهد السلطان محمد الثاني (الفـاتح) فـي سنة 1453، التي تـنم عن وعي عسكري وادراك لمكامن القوة والضـعف عنـد العدو، الذي يتضح من سير الخطة التي نعرضها هنا على سبيل المثال لا الحصـر للتدليل على المستوى الذي وصل اليه الاسلوب العسكري العثماني في واحدة مـن ابرز المعارك التاريخية التي دارت في مطلع النصف الثاني من القـرن الخـامس عشر.

لقد بدأ الزحف العثماني نحو القسطنطينية بقيادة السلطان نفسه الذي كان في طليعة الجنود، وقبل التركيز على الخطة العسكرية العثمانية، لا بد لنا مـن القـاء نظرة على خارطة المدينة لتوضيح مواقع القوات المهاجمة والمناطق المحصنة[3]. فسور القسطنطينية محاذٍ لساحل القرن الذهبي وبحر مرمرة ويمتد بـراً مـن رأس القرن الذهبي شمالاً وبانحناء حتى البحر وهو مؤلف من ثلاثة اسوار، امامي يليـه من جهة الداخل السور الخارجي الذي يبلغ ارتفاعه خمسة وعشرين قدماً ثم يليـه السور الداخلي الذي يبلغ ارتفاعه اربعين قدماً وبين هذين السورين فراغ قدره مـا بين خمسين إلى ستين قدماً والسور مدعم بأبراج وامامه خندق واسع وهـو خـط

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 104.

[2] محمد كرد علي، المصدر السابق، جـ 5، ص ص 27 – 28.

[3] انظر الخارطة المدينة في الملحق رقم (3).

الدفاع الاول، اما ابواب السور فهي باب ادرنة من جهة الشمال الغربي والباب العسكري من جهة الجنوب الغربي وبينهما باب المدفع المسمى (طوب قبو)[1].

تضمنت الخطة العسكرية العثمانية وضع جنود الاناضول في جهة الميمنة ومركزهم الباب العسكري، وفي جهة الميسرة، وضع الجنود الذين هم من منطقة الروميلي او (الروم ايلي) ومركزهم باتجاه باب ادرنة، اما جهة القلب فقد وضع الجنود الانكشارية ومركزهم باتجاه باب المدفع، وكانت فرقة المدفعية العثمانية المسماة (زغنوش باشا) ترابط في المرتفعات المشرفة على مدينة ((غلطة)) حيث تقوم بمراقبة قوة مدينة جنوه الايطالية خشية مشاركتهم في القتال إلى جانب البيزنطيين[2].

واستكمالاً للخطة العسكرية، قام الاسطول العثماني بتطهير بحر مرمرة من السفن المعادية واستولى على جزر الامراء بقيادة بالطة بن سليمان اوغلي، ثم بدأت المدافع باطلاق قذائفها باتجاه السور وسرعان ما احدثت ثغرة فيه، واندفع الجند نحوها ولكن لم يجدِ ذلك نفعاً اذ سرعان ما قام المحاصرون بسد الثغرة في اليوم نفسه، في الوقت الذي كان فيه الاسطول يقوم بمحاولة تحطيم السلسلة الواقعة في مدخل القرن الذهبي، غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل[3]. وفشلت ايضا محاولة التصدي لخمس سفن للعدو ظهرت فجأة في بحر مرمرة، كانت متفوقة في صناعتها على السفن العثمانية، ولكن السلطان الفاتح لم تلن عزيمته ازاء تلك الصعوبات

---

(1) علي حسون، المصدر السابق، ص ص 34 – 35.

وانظر ايضاً : Creasy, op.cit, pp. 76 – 80.

والقرن الذهبي : هو خليج القرن الذهبي الممتد من مضيق البسفور باتجاه الشمال الغربي داخل استانبول. انظر : علي حسون، المصدر السابق، ص 33.

(2) سيد رضوان علي، المصدر السابق، ص ص 35 – 37.

غلطة: منطقة تقع في الزاوية الحادة المتألفة من التقاء القرن الذهبي مع مياه البسفور. وتكون حالياً مع ضاحية بيزا منطقة بك اوغلي.

(3) علي حسون، المصدر السابق، ص 35.

وفكر في وسيلة جديدة كي ينقل بها السفن إلى داخل القرن الذهبي بعـــدما فشـــلت محاولة تحطيم السلسلة[1].

وبعد دراسة المنطقة على الطبيعة، قام بتطبيق فكرته الجديدة التي تتلخص في نقل السفن عن طريق البر لمسافة ثلاثة اميال من بحر مرمرة حتى مياه القرن الذهبي ومن خلف مستعمرة غلطة، فأمر بتعبيد الارض وفرشها بالالواح الخشــبية ثم جرى دهن الالواح بالزيت والشحم وبعدها زلجت السفن في تلك الطريق وفــوق الالواح المدهونة وبتلك الطريقة استطاع ادخال سبعين سفينة في ليلة واحــدة إلــى داخل الخليج[2]، وتغطية لذلك العمل قامت المدفعية باطلاق قذائفها طيلة الليل مــن هضاب خلف اسوار غلطة واندفعت السفن إلى اعلى الميناء حيث تتــوفر الحمايــة البرية هناك[3].

ثم قام الجند ببناء جسر عائم وتم احكام القبضة على السفن المعادية وقــام المدافعون بمحاولات لحرق السفن العثمانية بعد ان اصابهم الــذهول مــن كيفيــة ادخالها، لكنهم فشلوا، ثم بدأ هجوم عثماني جديد وازدادت الحالة سوءاً في المدينة، لشدة الحصار العثماني الذي تسبب بــنقص الطعــام واقتــرح المقربــون علــى الامبراطور البيزنطي السفر لطلب النجدة من الاوربيين، لكنــه رفــض واكتفــى بارسال الرسل[4].

واستمر الهجوم البحري والبري المدفعي من خلف هضاب غلطـــة باتجـــاه القرن الذهبي وجرى في الوقت نفسه نقل المدافع من تلك الهضاب إلــى ((طــوب

---

(1) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 59 – 60. =

= وراجع ايضاً : عبد السلام عبد العزيز فهمي، فتح القسطنطينية، القاهرة، 1969، ص ص 15-20.

(2) ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 114 – 115.

وانظر ايضاً : احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جــ 1، ص 142.

(3) محمد فريد، المصدر السابق، ص 60.

(4) علي حسون، المصدر السابق، ص 36.

قبو)) لتشديد الهجوم هناك حيث نقطة الضعف في السور[1]. ثم قام الفاتح بمفاجأة جديدة اذ امر الجند بحفر الانفاق تحت الاسوار، ومن مفاجأته التاريخية بناء قلعة خشبية ضخمة جاوز ارتفاعها ارتفاع السور تألفت من ثلاث طبقات كساها بالجلود السميكة المبللة بالماء والتي وضعت في داخلها واسفلها، كما قام ببعض الابتكارات العسكرية منها تصميمه مدافع ترمي إلى الاعلى ثم تسقط قذيفتها في قلب المدينة[2]. وبعد انقضاء خمسين يوماً على تلك التحضيرات والمناوشات بدأ الهجوم الفعلي الذي تكلل بالنجاح والسيطرة على القسطنطينية.

اما عن الحملات العسكرية العثمانية وستراتيجية تنظيمها، فقد اعتمد العثمانيون على نظام تجسس دقيق لتخطيط الحملات العسكرية التي كانوا ينفذونها[3]. فالطرق التي تسلكها تلك الحملات منذ القدم، كانت تعد جيداً، على وفق طبيعتها الجغرافية، وقواعد السلامة والامان التي تضمن نجاح الحملات العسكرية[4]. ففي جهات الاناضول مثلاً كانت تصل الحملات من استانبول عن طريق البحر الاسود، وبراً عن طريق ديار بكر التي كانت القاعدة الرئيسة للحملات تجاه شمال القوقاز او شرق ايران، في حين كانت تصل الحملات من استانبول إلى جهات الدانوب عبر مدينة (ادرين) ومنها عبر جبال البلقان إلى مدن (فلبيا) ثم (صوفيا) و (نيس) ومن وادي (مورابا) إلى (بلغراد) ثم عبر نهر الدانوب إلى المجر، وبوجود وادي نهر (التسيزا) امكن الوصول إلى مناطق (ترانسلفانيا)[5]. كما وفرت مدن (ساباودرابا) طريقاً يسيراً إلى البوسنة، حيث أستطاع الجيش العثماني، عبور الوديان الجبلية إلى (مونتغرو) و (هيرزوجوبانة) و ((دالماشيا))

---

[1] سيد رضوان علي، المصدر السابق، ص ص 38 – 39.

[2] علي حسون، المصدر السابق، ص 36.

[3] Shaw, op.cit, vol, I, p.129 .

[4] علي حسون، المصدر السابق، ص 393.

[5] Shaw, op.cit, vol, I, p. 129 .

وحتى ساحل البحر الادرياتي، واخيراً عدت مدينة (سالونيكا) القاعدة الرئيسة لبدء الحملات العسكرية إلى داخل بلاد اليونان والبانيا[1].

وهكذا اعطيت عناية فائقة لتحضير الطرق للجيش المتحرك، حيث كانت الاوامر ترسل ابتداءاً لاصلاح الطرق والجسور، وازالة كل ما يعيق تقدم الجيش لاسيما اذا كانت تلك الطرق غير مرتادة سابقاً[2]. وخلال معظم فترات القرن السادس عشر، اتبع السلاطين نظاماً صارماً خلال مدة زحف جيوشهم ومسيرتهم إلى القتال، معاقبين كل من يسيء إلى الاملاك الموجودة على طول الطرق، وتعويض كل من تتعرض املاكه للضرر[3]. ونتيجة للطبيعة الاقطاعية الجزئية للجيش العثماني، وحاجة السلطان اليه للمرابضة في العاصمة والعودة، بصورة دورية، وبسبب رداءة الطرق خلال فصل الشتاء، كانت الحملات العسكرية العثمانية تُنجز بين شهري نيسان وايلول مع تسريح افراد الجيش من الخدمة خلال اشهر الشتاء، وعادةً ما كانت تخطط الحملات مباشرة بعد تسريح الجيش في شهري تشرين الاول وتشرين الثاني وحتى بعد عودة شاغلي الاقطاعات إلى املاكهم لجمع الضرائب والتجهيزات، ثم تصدر الاوامر لهم بالتجمع لشن حملات عسكرية جديدة بدءاً من شهر نيسان، ولكن في الحقيقة، وكقاعدة اساسية، كان من الصعب على الجيش ان يتجمع في وقت واحد حتى اوائل شهر حزيران، لذلك كانت الحملات العسكرية تنجز بالكامل في شهري آب وايلول قبل حلول فصل الشتاء ونقص المواد الغذائية والاعلاف الذي يجبر الجيش على الانفكاك قبل حلول شهر تشرين الاول، وقد نتج عن ذلك عدم تمكن السلاطين من تصعيد الحملات العسكرية اتجاه مناطق شمال المجر او شرق الاناضول في سنة واحدة[4].

---

[1]Ibid, pp. 129 – 130.

[2] احمد جواد، المصدر السابق، ص ص 80 – 82.

[3]Shaw, op.cit, vol, I, p.130 .

[4]Ibid, pp. 129 – 130

لقد تطلب اعداد الحملات العسكرية جمع كميات كبيــرة مــن التجهيــزات والمواد الحربية. وكان اصعب شيء هو توفير المواد الغذائية اللازمة للجند وعلف الحيوانات، ولذلك كان يجهز الجيش الزاحف بقطعان من الماشية والاغنام، وفضلاً عن ذلك كان ببعض الفلاحين الذين يعيشون بجوار خط سير الجيش يقدمون إلــى الجند بعض حاجتهم من الحبوب والاطعمة الاخرى وبعض الحيوانات، وفي بعض الاحيان يطلبون عنها تعويضات[1]. كما عمدت الدولة إلى تشجيع زراعة الحبــوب وخاصة الرز على طول الاراضي التي كانت مسلكاً للحملات العسكرية الرئيســة، لتكون هذه المواد الغذائية متوفرة بصورة سريعة، فضلاً عن الحيوانات كــالثيران والجواميس التي كانت تُربى بصورة خاصة فــي اراضــي اقلــيم ((الروميلــي)) لاستخدامها في اغراض النقل مثل سحب العربات والمدافع، بينما كانت الحيوانــات الاخرى كالبغال والجياد والجمال، يتم جلبها من مناطق مختلفة كمنخفضات الدانوب واقليم الاناضول، وتستخدم لاغراض نقل الحمولات الخفيفة[2].

ونتيجة للتحركات العسكرية الكبيرة في مطلع القرن السادس عشــر التــي شملت التحرك نحو بلاد فارس ومواجهة الدولة الصفوية في سنة 1514، ثم التوسع الكبير في بلاد المجر، اضطرت الدولة العثمانية واثناء اختراق جيوشــها لمنــاطق نهبت بشكل كامل او خربت ودمرت بشكل مقصود ومنظم، إلى اصطحاب القوافل الضخمة من الذخائر والتموين[3]. فعلى سبيل المثال رافق الجيش الذي حاصر فينا في سنة 1529 ما لم يكن يقل عن اثنين وعشرين الف بعير محمل بالدقيق، وعــدد مثله من البغال، كما انيطت بفرقة (وينوق) المؤلفة من الفلاحين البلغار العناية بهذه

وانظر ايضاً:

Charles Eliot, Turkey in Europe, London, 1965.

[1] Dohsson, op.cit, T, v11, pp. 383 – 384.

[2] Shaw, op.cit, vol, I, p. 130.

[3] علي حسون، المصدر السابق، ص ص 393 – 394.

الشؤون، وكان افرادها يخدمون لقاء اعفائهم من دفع الجزية وحصولهم على بعض الامتيازات[1].

وكانت ستراتيجية حركة القوات العثمانية تقوم على تقدم فرقة المدفعية الجبلية وفرقة مصلحي الاسلحة (الجبه جية) الجيش عند الهجوم. ورافق الانكشارية طليعة الجيش هذه يتبعهم اغواتهم واثنان من قضاة العسكر والمحاسبون، ثم موكب السلطان بحرسه الخاص وحجابه وخلفه بيرق الحرب-وهو العلم الذي استبدلت به راية الرسول (صلى الله عليه وسلم) منذ عهد السلطان سليم الاول- ويليهم الالوية الستة الخاصة بفرق الجيش اضافة إلى اعلام ستة صغيرة تمثل فرسان (السباهية) المرتزقة [2]. وكان الصدر الاعظم والوزراء وحاشيتهم يحتلون مكان القلب في هذه التشكيلات، ويليهم باشا الروميلي، وباشا الاناضول، وكان ((الباشا)) الاول يتقدم الاخير في الحملات الاوربية في حين يتقدم الاخير على الاول في الحملات الاسيوية، وربما كان ذلك من باب حدود المسؤولية الادارية على هذه المناطق لكل منهما، وبعد هذه الحشود تبرز قوافل التموين والعتاد في المؤخرة [3].

وعند ابتداء المعركة يتقدم باشا الروميلي وباشا الاناضول إلى الصف الاول، وتقوم فرقة من المدفعية واخرى من الخيالة (اقنجي) بدعم جناحي الجيش، ويأتي بعدهم فرسان (السباهية)، بينما يقف الانكشارية في القلب، ويتخذ السلطان مكانه خلفهم[4]. وقد كانت هذه الترتيبات تؤلف المحور المركزي للاساليب ((التكتيكات)) العسكرية العثمانية.

---

[1] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص ص 86 – 87.

[2] علي حسون، المصدر السابق، ص 394.

[3] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 87.

[4] Shaw, op.cit, vol, I, p.131. =

= وانظر ايضاً : علي حسون، المصدر السابق، ص 394.

يظهر مما تقدم ان الانتصارات العسكرية الكبيرة التي حققها العثمانيون منذ مطلع عهد دولتهم وطيلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، سواءاً على الجبهة الاوربية او الاسيوية، لم تأتِ من فراغ، بل على وفق خطـــط عســكرية منظمـــة ومدروسة اعتمدتها المؤسسة العسكرية.

ثانيا- القوة البحرية العثمانية

لقد استغرق بناء وتنظيم القوة البحرية العثمانية بعض الوقت، قبل وصولها إلى درجة يمكن ان تقارن بها مع القوات البرية، طالما كانت الحرب البرية اساســاً لستراتيجيات الغزو العثماني[1]. ورغم ان الدولة العثمانية لم ترث عن اسلافها من ((سلاجقة الروم)) تقاليد بحرية، فقد كان هؤلاء السلاجقة في ((قونية))، رغــم ان اراضيهم كانت تضم بعض السواحل، فأنهم استولوا على هذه الاراضي عن طريق التقدم من الداخل[2]. ادرك العثمانيون، فيما بعد، اهمية الحروب البحرية، فقد ذكــر ان سليمان باشا ابن السلطان اورخان اجتاز البحر في جهة مضيق غــاليبولي فـــي (صنادل الروم)[*]، فتمكن من السيطرة على عدة اماكن من اقلــيم ((الروميلـــي)) وضمها إلى الدولة العثمانية فضلاً عن استيلائه على بعض السفن البيزنطية[3].

كان انتصار قوات جمهورية البندقية (فينسيا بايطاليا) على العثمانيين فـــي غاليبولي سنة 1416 هو الذي حمل الاخيرين على التفكير جدياً في انشاء اسطول بحري[4]. فقد انشئ هذا الاسطول بقصد مواجهة اسطول البندقية، ثم مـــا لبـــث ان

---

[1]Shaw, op.cit, vol, I, p.131.

[2] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 128.

[*] صنادل الروم : سفن بيزنطية متوسطة الحجم.

[3] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص 87.

وانظر ايضاً: احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـــ 1، ص 142.

[4] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـــ 3، ص 88.

تطور واصبح يخدم السياسة العثمانية في غربي البحر المتوسط وفي البحرين الاسود والاحمر والمحيط الهندي والخليج العربي[1]. وكان الاساس الذي قام عليه الاسطول العثماني هو سفن المغامرين ((ريّاس البحر)) من رعايا الدولة الذين كانوا يفضلون الاستيلاء على السفن المملوكة لغير المسلمين، ولهذا خصص الاسطول العثماني بعد انشائه جانباً كبيراً من اوجه نشاطه على سفن مملوكة امتلاكاً خاصاً[2].

بعد ان تم انشاء الاسطول العثماني، كان بمثابة صورة هي طبق الاصل للاساطيل الايطالية، وكان ذلك لانه اعتمد على نماذج من السفن البحرية للبندقية ((فينسيا)) و ((جنوا)) الايطاليتين ويرجع سبب هذا الاعتماد إلى تفوق الاخيرين البحري في المشرق بوقت طويل، كما ان المغامرين من الرعايا، الذين دخلوا حينذاك في خدمة السلطان العثماني، من المسلمين واليونانيين، سبق لهم ان تتلمذوا على ايدي البنادقة والجنويين من ذوي الخبرة في فنون البحر[3]. ومع ذلك فقد مضى وقت طويل – كما ذكر ذلك – قبل ان يتطور بناء الاسطول وتنظيمه إلى درجة يمكن مقارنتها ببناء القوات البرية وتنظيمها، واقتصرت مهامه الاولى في الدفاع عن مضيقي البسفور والدردنيل والسواحل ونقل الجنود، على ان نظمه تطورت بالتدريج على وفق النمط البندقي والجنوي، وفي كثير من الاحيان كانت تستعمل المصطلحات البحرية الايطالية او ما يقابلها باللغة التركية (العثمانية)[4].

وفي عهد السلطان مراد الثاني (1421 – 1451)، بنيت السفن الحربية التي مكنت العثمانيين من طرد البنادقة من مناطق ساحلية مختلفة في شبه جزيرة

---

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 128.

(2) المصدر نفسه، ص 129.

(3) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 132.

(4) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصر السابق، ص 129.

البلقان[1]. وترجح المصادر التاريخية سبب عدم قيام اسلافه باي نشاط بحري إلى ان دولتهم، برغم سرعة اتساعها، كانت ذات سواحل قليلة غزيت من الداخل، ولم يحدث حتى بعد اجتياح معظم البلقان ان لجأ العثمانيون إلى الحرب البحرية حتى عهد مراد الثاني، ويمكن ان يلاحظ ان الامارات التركية في اسيا الصغرى ضمها العثمانيون إلى دولتهم اما عن طريق الحرب في البر او عن طريق المفاوضات[2].

لم تصبح القوة البحرية العثمانية ذات اهمية الا بعد الفتح العثماني للقسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية في سنة 1453، كما ذكر سابقاً، في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) الذي قام بتعزيز الاسطول العثماني ومنحه السمعة العسكرية التي يستحقها لقاء دوره الفاعل في عملية الفتح المذكورة، كما انصب اهتمامه مبكراً على دار الصناعة البحرية (الترسانة) واصلاح شؤونها، فأنشأت خلال مدة قصيرة العديد من السفن التي استخدمها في فتح القسطنطينية، كما انه كافأ قائد الاسطول العثماني، المدعو بلطة بن سليمان اوغلي لجهوده، فرقّاه إلى رتبة (قبودان باشا) أي امير البحر بطوغين اثنين، ثم رقي بعد بضع سنوت إلى رتبة وزير[3].

ان اهم ما يميز المدة التي اعقبت الاستيلاء على القسطنطينية وحتى نهاية القرن الخامس عشر، هو تحول البحر الاسود إلى بحيرة عثمانية، فقد حقق الاسطول العثماني انتصارات كبيرة في المجال البحري بعد ان تم اخضاع ((خانية

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 501.

(2) مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، تحفة الكبار في اسفار البحار، استانبول، 1329 هـ (1911م)، ص ص 75 – 80. =

= وراجع ايضاً : هاملتون جب وهارولد بوون ن المصدر السابق، جـ 1، ص 131..

(3) احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 142 – 143.

القرم)) وملحقاتها، والسيطرة على بعض المقاطعات الساحلية والجزر الواقعة في شبه جزيرة البلقان وما حولها[1].

وبلغت البحرية العثمانية في عهد السلطان بايزيد الثاني (1481 – 1512) قوة لا يستهان بها، فعندما اراد السلطان غزو سواحل شبه جزيرة المورة امر بأنشاء سفن كبيرة، فأنشئت اثنتان طول كل منها سبعين ذراعاً وعرضها ثلاثون ذراعاً ونصب في كل منهما مدافع كبيرة، وكانت طاقة استيعابها للقوات المحمولة عليها تصل إلى الفي رجل بين مقاتل وجذاف، كما انشئت ثلاثمائة سفينة صغيرة وكبيرة اخرى من مختلف الانواع[2].

بدأت القوة البحرية بالضعف في عهد السلطان سليم الاول (1512 – 1520)، لانصرافه عن الاهتمام بالشؤون البحرية، وانشغاله بالحروب في ايران (1514) والبلاد العربية (1516 – 1517)، ولكنه على الرغم من ذلك عمل على الاهتمام بدار الصناعة البحرية، فعمر المخازن وانشأ احواض المياه، وكان حريصاً على تحقيق السيطرة البحرية العثمانية على سواحل وجزر البحر المتوسط، اذ ذكر المؤرخ العثماني ((جودت)) عن هذا المجال ((بعد ان استولى السلطان سليم على مصر والشام رجع إلى دار السلطنة وشرع بتنزيل الاساطيل إلى البحر على قصد الاستيلاء على البحر الابيض جميعه، ولكنه بادرته الوفاة في السنة التالية ...))[3].

لكن البحرية العثمانية استعادت قوتها وهيبتها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566)، الذي يعد عهده من ازهى عهود النشاط البحري العثماني. فقد اهتم هذا السلطان من جديد بالاسطول البحري وجدد القوة البحرية في الدولة كما تابع الاهتمام بدار الصناعة البحرية كسلفة، وبلغت سفن الاسطول في عهده حوالي ثلاثمائة سفينة، استطاع من خلالها ان يسيطر على البحر المتوسط

---

[1] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 516 – 517.

[2] المصدر نفسه، جـ 1، ص ص 521 – 522.

[3] المصدر السابق، جـ 1، ص ص 145 – 147.

سيطرة تامة وان يجوب باساطيله مياه المحيط الهندي على الرغم مما كان للبرتغال، منذ العقد الاول من القرن السادس عشر، من اساطيل وقوة كبيرة في هذه المياه، واخذت السفن البحرية العثمانية – بدءاً من عهده – ترفع راياتها في الخليج العربي وفي البحرين المتوسط والاحمر[1].

برزت في عهد السلطان سليم الاول ثم في عهد خلفه السلطان سليمان القانوني بعض الشخصيات البحرية، التي لعبت دوراً مهماً في تعزيز القوة البحرية العثمانية، ورفع قدراتها، ولعل من ابرز هذه الشخصيات هو خير الدين المعروف لدى الاوربيين بأسم ((باربروسا)) – أي ذي اللحية الحمراء – والذي بدأ حياته مغامراً بحرياً وحقق في احدى عملياته الحربية البحرية التي شاركه فيها اخوه (عروج) نجاحاً بالاستيلاء على الجزائر في سنة 1516، وبعد ذلك طلب العون من السلطان سليم الاول الذي لبى طلبه وقدم له المساعدة المطلوبة، وعينه ((بكلربكي)) لولاية الجزائر التي عدت جزءاً من الدولة في سنة 1533، واستولى خير الدين بربروسا بعد ذلك على تونس في السنة التالية[2].

اثر هذه الانتصارات دعاه السلطان سليمان القانوني إلى استانبول، حيث نصبه في سنة 1536 قائداً للاسطول العثماني، فوجه عناية كبرى لبناء السفن وتنظيم الاسطول العثماني، وخلال مدة امارته للبحر احتلت اخر جزر بحر ايجة باسم السلطان، الذي عقد في السنة المذكورة تحالفاً مع فرنسا ضد (الامبراطوية

---

[1] مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المصدر السابق، ص ص 82 – 83.

وانظر ايضاً : احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 146 – 147، 160 – 161.

ولمزيد من التفاصيل عن طبيعة المواجهة العثمانية البرتغالية خلال النصف الال من القرن السادس عشر. انظر : امين الطيب، المواجهة العثمانية – البرتغالية في البحر الاحمر في النصف الاول من القرن السادس عشر، بحث منشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان، 1–2، تونس، تموز، 1990.

[2] المصدر نفسه، جـ 1، ص ص 147 – 150.

وانظر ايضاً : هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 133 – 134.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص ص 131–134.

الرومانية المقدسة)، وكان هذا هو اول تحالف عقده العثمانيون مع الاوربيين، واثر ذلك قاد (باربروسا) الاسطول الذي ارسله السلطان سليمان القانوني لمساعدة اسطول ملك فرنسا ((فرانسوا الاول)) في حصار مدينة (نيس) سنة 1543، وكرس ((باربوسا)) جهوده حتى وفاته في سنة 1546 في مهاجمة كل ما تمكن الوصول اليه بحراً من ممتلكات امبراطورية شارل الخامس في كل من ايطاليا واسبانيا[1]، والحقيقة ان نفوذه لدى الباب العالي هو الذي ساعد إلى حد كبير في عقد هذا الحلف مع فرنسا الذي منحها امتيازات كبيرة كانت البداية لما عرف بالامتيازات الاجنبية في الدولة العثمانية[2]. وقدم المؤرخ العثماني جودت صورة لنشاط خير الدين (بابروسا) حين كتب ما نصه:

((بامر السلطان انشأ واحداً وستين مركباً من نوعي الباشترده والقادرغة وكان احضر معه من الجزائر ثمانية عشر مركباً مع الخمس سفن المتطوعة التي كانت معه، سافر بعدها ثانية إلى البحر الابيض (المتوسط) في اربعة وثمانين قطعة حربية هجم بها على جزائر مالطة وساردنيا وميروقة، وخرب كثيراً من البقاع والقلاع واحرق كثير من سفن الاعداء وفي عودته إلى الاستانة صدر الامر السلطاني بأنشاء مائتي سفينة اخرى ...))[3].

بعد استيلاء العثمانيين على مصر في عهد السلطان سليم الاول، سنة 1517، ونتيجة لتطورات الاوضاع العسكرية بأزدياد التهديد البرتغالي في المنطقة جرت محاولات عدة في عهد السلطان سليمان القانوني لمواجهة هذه التهديدات

---

[1] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ص ص 538 – 539.
وانظر ايضاً : عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 77 – 78، عبد القادر احمد اليوسف، محاضرات في تاريخ الشرق الادنى، المصدر السابق، ص ص 11 –12.
وعن نشاط عروج واخيه خير الدين ((باربروسا)).
انظر: جاسم محمد حسن، عروج، دوره في احداث المغرب العربي وحوض البحر المتوسط الغربي، بحث منشور في مجلة التربية والعلم، الموصل، العدد 2، شباط، 1980.

[2] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 95 – 98.

[3] المصدر السابق، جـ 1، ص ص 151 – 152.

والتصدي لهذا الخطر، لكن هذه المحاولات اخفقت في القضاء على مصدر التهديد بسبب القوة الحربية للاساطيل البرتغالية[1]. ومع ذلك نجح العثمانيون في ضم الجزء الاكبر من اليمن، بما فيه عدن، كما ضموا جزءاً من الشاطئ الغربي للبحر الاحمر والمعتقد ان هذه الحملات البحرية قامت بها سفن مصرية بقيادة ضباط عثمانيين. ولكن هذه القوات البحرية لم تكن بالمستوى الذي يستطيع منافسة البرتغاليين واخراجهم من المنطقة[2]. وبخاصة وان البحرية العثمانية اخذت تعاني نقصاً في قدراتها التسليحية في اواخر القرن السادس عشر، ولا سيما فيما يتعلق بسلاح المدفعية.

وشهد عهد السلطان سليم الثاني (1566– 1574) نشاطاً بحرياً باستيلاء الاسطول العثماني عى جزيرة قبرص في سنة 1570 بعد انتصاره على اسطول البندقية (فينسيا)، غير ان هذا النجاح اصيب بنكسة بحرية كبيرة عندما تعرض الاسطول العثماني إلى هزيمة ساحقة في خليج ليبانت (Lepante) في السابع من تشرين الاول سنة 1571 على يد الاساطيل الاوربية المتحالفة والمسلحة

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 135 – 136.

(2) Ch.Imber, The administration of the Ottoman Navy during the region of Suley man I, 1520 – 1566, unpulished ph.D thesis, Cambridge 1970, pp. 50 –55.

وانظر ايضاً: صالح اوزبران، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي 1534 – 1581، ترجمة عبد الجبار ناجي، بغداد، 1979، ص ص 42 – 43. =

= ومن المفيد ان نشير هنا إلى ان المدة منذ منتصف القرن السادس عشر، قد شهدت ذروة الصراع العثماني – البرتغالي في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، وذلك من خلال الحملات البحرية العديدة التي وجهها العثمانيون إلى تلك المناطق بقيادة كل من (بيري ريس) و (مراد ريس) و (سيدي علي ريس). ولكن العثمانيين لم يكتب لهم النجاح في تلك الحملات بسبب تفوق القوة البحرية البرتغالية، واستخدامها للاسلحة النارية الحديثة التي يسميها سيدي علي ريس ((معارك المدفعية والبنادق)).

انظر: نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 285.

بالمدفعية[1].وترتب على هذه الهزيمة فقدان نصف سفن الاسطول، الذي لم يعد بعد ذلك يمثل خطراً على الاساطيل الاوربية، والسبب الرئيس لهذا الضعف والهزيمة هو تعيين عدد كبير من رجال البلاط العثمانيين غير المتمرسين بالحرب البحرية في وظيفة امير البحر (قبطان – قبودان – باشا)، ومع ذلك جرت محاولات لبناء سفن جديدة تعوض خسارة الاسطول لسفنه في موقعه ليبانت[2].

كان الاسطول البحري العثماني في النصف الاول من القرن السابع عشر، يتألف من نوعين من السفن الشراعية. النوع الاول يمثل سفن الحكومة المركزية في استانبول وعددها يتراوح بين اربعين وسبع واربعين سفينة، اما النوع الثاني فيمثل سفن الولايات في جزر الارخبيل[3].ولم تكن سفن الحكومة المركزية تسلح وتخرج من موانئها الا في فصل الصيف، اما في فصل الشتاء، فكانت تعرى من سلاحها وتودع في ميناء استانبول وكان السلطان، اذا اراد ان يخرج سفينة منها فانه يعطي قبطانها او (رئيسها) مدفعاً واشرعة والحبال اللازمة له ويزوده بمئتي ملاح (نوتي) عثماني، وسبعة عشر بحاراً مدرباً، مع اربعة الاف قرش ليدفع لهم اجورهم بمعدل عشرين قرشاً لكل واحد منهم، كما كان يزود السفينة بخمسة عشر قنطاراً من المعجنات، اما اللحوم وسواها من المواد الغذائية، فكان على ربان السفينة ان يشتريها بنفسه، ولم يكن السلطان يسلح من هذه السفن سنوياً اكثر من ثلاثين او خمس وثلاثين سفينة، في حين يظل الباقي منها في المرفأ حيث يحتفظ به

---

(1) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 111 – 112، حناخباز، المعارك الفاصلة في التاريخ، ط2، بيروت، 1959، ص ص 161 – 162.

(2) ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 143 – 144. =

= وراجع ايضاً : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 558-560.

(3) ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1، ص 110.

لحالات الطوارئ، ولكن المرجح هو انه لم يكن ليستطيع تسليحها واخراجها جميعها بسبب النقص في البحارة [1].

اما سفن الولايات، فتبقى مسلحة دوماً، في فصل الصيف كما في الشتاء، ومهمتها حراسة جزر الارخبيل الواقعة خارج مضيق الدردنيل، وفي هذه الحالة، يكون والي الولاية، هو امير البحر بالنسبة إلى السفن التابعة لولايته، وعليه ان يتعهد هذه السفن مع بحارتها بالصرف عليها من المدخولات المالية لولايته، اما السلطان فأنه يزوده بالسفينة ومدفعيتها واشرعتها وحبالها وما يلزمها من البارود، وعلى الوالي نفسه ان يجهزها بجند من ((اللاوند)) وما يحتاجه هؤلاء من كساء وغذاء وعتاد[2].

كان عدد السفن التابعة للولايات جميعها نحو اربعين سفينة موزعة بواقع سبع سفن في جزيرة رودس وست في جزيرة قبرص، وفي شبه جزيرة المورة احدى عشرة سفينة، ومصر ثمان، وفي اماكن مختلفة من جزر الارخبيل ثمان[3].

وخلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، اخذت القوة البحرية العثمانية في الانحطاط والتدهور، فذهبت سطوتها عن سواحل الهند واليمن والحبشة وقل نفوذها في البحر المتوسط وحصرت مهامها في المحافظة على ما لديها من ولايات، مكتفية بفتح بعض الجزر الصغيرة مثل كريت الذي استغرق فتحها خمساً وعشرين سنة بين (1644 – 1669)[4].

وحاول السلطان احمد الثالث (1703 – 1730) ان يعيد للسلاح البحري العثماني عظمته فصرف همه الى اكمال الامور البحرية وانشأ غليوناً كبيراً، وتقدمت في عهد صناعة الغلايين في دار الصناعة البحرية بأستانبول، فصار

---

[1] ياسين سويد، المصدر نفسه، ص ص 110 –111.

[2] Imber, op.cit, pp. 60 –61.

[3] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 566 – 567.

[4] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 173.

وانظر ايضاً : هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 139.

الاسطول العثماني يتألف كله من الغلايين، واصبحت السفن الشراعية مخصصة لمساعدة الغلايين فقط بعد ان كانت هي السفن المقاتلة، كما انشئ السلطان نفسه في اواخر عهده سفينة ذات ثلاثة مستودعات طولها واحد وستون ذراعاً ونصف. وبالفعل تمكن هذا السلطان من انه يعيد للبحرية العثمانية شيئاً من هيبتها، ولكن ليس كلها التي كانت لها سابقاً[1].

وضعفت البحرية العثمانية من جديد في عهد خلفاء السلطان احمد الثالث، وذلك بعد ان اهملت الحروب البحرية كلها، فصار الاسطول العثماني يخرج الى البحر المتوسط ليقوم بدوريات الحراسة فقط، ويعود في الخريف ليستقر في دار الصناعة التي اهملت بدورها نظراً للتكاليف الباهضة التي كانت تكلفها صناعة غليون واحد، اضافة الى عدم كفاءة العاملين فيها[2]. وفي عهد السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1774) وبعده السلطان عبد الحميد الاول (1774 – 1789) تخلت الدولة عن استعمال السفن الشراعية نهائياً ولم يحتفظ منها الا بسفينة (القبودان بشتردا) التي كانت مزينة تزيناً رائعا والتي اصبحت تستعمل في المناسبات الاحتفالية فقط[3]. وقد اصبح السلاح البحري العثماني يتألف في اواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن الذي اعقبه من: (احدى وعشرين سفينة مقاتلة اهمها اربع بوارج كل منها يتألف من ثلاثة جسور، وست جراقات وقرغاطات، واربعة اغربة او مراكب حراسة، مع نحو اربعين زورقاً مدفعياً وقاذفاً للقنابل))[4].

---

[1] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 175 – 176.

[2] المصدر نفسه، جـ 1، ص ص 176 – 178.

وانظر ايضاً : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 625 – 627.

[3]Dohsson, op.cit, T, v11, p.424 .

وانظر ايضاً : احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 176 – 177.

[4]Ibid, T, v11, pp. 425-426.

رجال القوة البحرية العثمانية ومهامهم:

كان ((القبودان باشا)) على رأس العاملين في القوة البحرية العثمانية، واول من تولى هذا المنصب هو المدعو بلطة بن سليمان اوغلي – كما مر بنا – في عهد السلطان محمد الثاني. وتمنح وظيفة ((القبودان باشا)) شاغلها، رتبة ((بكلر بكي)) بطوغين، اذ ان القبودان (القبطان) الى جانب كونه اميراً للبحر، كان والياً في ولايته، فهو يحكم سنجق (غاليبولي) الذي الحق به قضاءاً غلطة وازميد (نيقوميديا)، وسبب الحاق هذين القضائين يرجع الى ان الاول كان سكانه من الجنويين الذي لبوا دعوة السلطان الفاتح وخدموا الاسطول العثماني، في حين احتوى القضاء الثاني على اغنى مصادر الاخشاب اللازمة لبناء السفن[1].

وعلى أي حال فقد تمتع ((القباطنة)) برتبة وزير بثلاثة اطواغ، منذ ان اصبح خير الدين ((باربروسا)) عضواً في ديوان الدولة[2].

ولما كان الاسطول العثماني قد ضم الى حوزته بالتدريج كل ممتلكات البندقية وغيرها من الاملاك في البحر المتوسط والشرق العربي، فأن كل هذه الممتلكات من جزر ومناطق ساحلية خضعت تقريباً لسلطة (القبطان باشا) مكونة ايالة تسمى ((ايالات بحر سفيد)) أي ايالة البحر المتوسط، وقد قسمت هذه الايالة الى سناجق كان (بكواتها) يسمون (بكوات) البحر الذين كان السباهية الاقطاعيون يعملون في الاسطول تحت امرتهم[3]. وحين ابطلت هذه الخدمة، كلف كل منهم بتموين سفينة او صيانتها.

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 147.

وانظر ايضاً بارتولد، تاريخ الحضارة الاسلامية، ترجمة حمزة طاهر، ط3، القاهرة، 1958، ص 146.

[2] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص 144.

وانظر ايضاً : محمد فريد، المصدر السابق، ص 95.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 147 – 148.

و((القبطان باشا)) هو ((بكلر بكي)) غاليبولي بحكم انها كانت قاعدة ((للترسانة)) البحرية الاصلية. وحتى بعد نقل القواعد البحرية الرئيسة الى استانبول في سنة 1516، استمر (القبطان باشا) يدير المصانع البحرية الجديدة في دار الصناعة (الترسانة) الموجودة في ضاحية ((غلطة)) على القرن الذهبي التي تعرف بالتركية في تلك الفترة بأسم (ترسانة بوغازي)[1]. ويتبع (القبطان باشا) مباشرة عدد من الضباط يتولون الاشراف على السفن، وعدد اخر من الموظفين المسؤولين عن الشؤون البحرية[2]. ولكن يبدو ان المعلومات المتوفرة عن مهام كل منهم قبل حلول السفن الشراعية محل السفن ذات المجاذيف، كانت ضئيلة. وبلغ عدد الموظفين الذين يتقاضون رواتب من البحرية الذين يؤلفون ((اوجاقاً)) تسمى (ترسانة اوجاقي)، مثلاً في عهد السلطان مراد الثالث حوالي الفين وثلاثمائة وستة واربعين موظفاً من ((قباطنة)) ومساعديهم وضباط بحريين ومدفعيين وحراس[3].

ويقوم مقام ((القبطان باشا)) في ادارة شؤون البحرية امين يسمى ((ترسانة اميني))، ومهمته الاشراف على بناء السفن واصلاحها وتسليحها، ويتولى امين اخر يدعى (انبارلر اميني) ادارة شؤون المخازن البحرية، وكان للبحرية ايضاً مفتش يسمى (ترسانة كخياسي) يتولى قيادة حراسها، وهناك ايضاً كاتب للسفن (قليونلر كاتبي) وحافظ للسجلات (ترسانة رئيسي) وموظف مالية (سركي اميني)، ويكمل سلم الموظفين هذا رئيس الميناء (ليمان رئيسي) ويطلق عليه ايضاً لقب بك[4]. اما البحارة او الملاحون الذين يطلق عليهم بـ ((الوند)) – وهي تحريف للكلمة الايطالية ليبنتو (Levantino) البحر – فكان اغلبهم من اليونانيين والايطاليين

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 148. وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص 372.

[2] Shaw, op.cit, vol, I, pp. 131 – 132.

[3] سيد مصطفى نوري، نتائج الوقوعات، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 145 – 146.

[4] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 149 – 150.

والالبان والدلماشيين الذين عملوا كبحارة مجذفين او في دار الصناعة البحريـــة[1]. وحتى عهد السلطان محمود الاول .(1730 – 1754) كان يسد النقص في صفوف البحارة الذين لم يتلقوا تدريباً كاملاً عن طريق اجراء تم التوصل اليه مع ((قباطنة)) سفن تجارية معينة كانوا يتنقلون بين الموانئ العثمانية في الشرق. اذ يكلف هؤلاء مع بحارتهم بالخدمة في الاسطول العثماني في اوقات الحرب مقابل اعفائهم عـــن دفع الرسوم الكمركية في اوقات السلم وبهذا الاتفاق امكن للبحرية ان تحصل على خدمات حوالي الفي بحار مدرب[2]. لكن البحرية العثمانية حرمت من ذلك منذ عهد السلطان محمود الاول، اذ اصر امين الكمرك على ان تدفع تلـــك الســـفن رســـوم كمركية عن الشحن من البضائع وغيرها من اجل زيادة موارد الدولـــة[3]. لـــذلك اصبح لزاماً على البحرية ان تعتمد منذ ذلك الوقت على الضباط والبحارة المقيّدين في سجلات المرتبات الخاصة بها[4]. ولا شك ان هذا الامر اثـــر علـــى الفاعليـــة القتالية للاسطول العثماني فيما بعد، وحرمه من خدمات رجال ذوي خبرة في فنون البحر.

وكان ((للقبطان باشا)) ديوان، شبيه بديوان ولاة الولايات الاخرين، يعقـــد جلساته في مقره بالبحرية، ويتولى القبطان نفسه مسؤولية المحافظة علـــى الامـــن العام في ضواحي ((غلطة)) كما كان (اغا الانكشارية والجبه جي باشي والطوبجي باشي) مسؤولين عن مناطق اخرى في العاصمة وضواحيها، ويقوم رجال البحـــر بدوريات الحراسة في الاسواق والشوارع تحت اشـــراف (القبطـــان باشـــا) وفـــي المناطق المخصصة لهم[5].

---

[1] Shaw, op.cit, vol, I, p.132.

[2] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 151.
وانظر ايضاً : اسماعيل سرهنك، جـــ 1، ص ص 625 – 626.

[3] وثائق ارشيف رئاسة الوزراء بأستانبول، دفتر مهمة، رقم 53، ص 9.

[4] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـــ 1، ص 150.

[5] المصدر نفسه، جـــ 1، ص، 151–152.

اما عن موارد القوة البحرية، فكانت تحصل عليها من السناجق التي تزودها بمعونات مالية، ولكنها لم تكن تكفي لسد احتياجاتها لذلك تحتم عليها الاعتماد على خزينة الدولة. كما ان هذه الموارد لم تكن ترض ((قباطنة)) البحر، لذلك لجأوا الى طرق شتى لزيادة مواردهم منها بيع المناصب لذوي النفوذ في البلاط وغيرهم[1].

انواع السفن الحربية العثمانية

قبل الحديث عن انواع السفن الحربية العثمانية، الصغيرة منها والكبيرة، لابد من الاشارة الى ان هذه السفن كانت تحمل في الغالب اسماء تركية، حيث استمدها العثمانيون من جيرانهم البنادقة. اما المصادر الاوربية فهي اما ان تذكر اسماء السفن بمسمياتها ولكن بصورة محرفة، او انها تستخدم ما يقابلها باللغات الاوربية، وكذلك الحال بالنسبة للمصادر العربية حين تذكر السفن بأسمائها التركية، او توردها مجردة من ذلك مكتفية بكونها سفناً او مراكب. اما انواع السفن الحربية التي كانت تستخدم في القوة البحرية العثمانية فهي[2]:

الغليون:

وهو في الاصل من السفن الكبيرة التي لا تستخدم الا بالشراع وله انواع عدة مثل قراقة وبارجة وبوليقة وجميعها مسلحة. وتم صنع معظمها منذ عهد السلطان سليمان القانوني.

الجكديرر:

وتستخدم هذه السفن بالشراع والمجاذيف ايضاً وتشتمل على انواع عدة صنفت حسب طاقاتها الاستيعابية منها:

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 151 – 152.

(2) احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 143 – 145.

وانظر ايضاً: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المصدر السابق، ص 84. وكذلك : احمد راسم، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 251 – 252، اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 561، 587، 614، 637، شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الاسلامية (41 – 904 هـ – 661 – 1498م)، الكويت، 1990، ص ص 136 – 158.

فرقاطة:

وتحتوي هذه على عدد من المقاعد يتراوح بين عشرة الى سبعة عشر.

بركنده:

التي يتراوح عدد مقاعدها من ثمانية عشر الى تسعة عشر مقعداً.

القاليتة

وهي سفينة حربية، تحتوي على عشرين الى اربعة وعشرين مقعداً، وهي تحمل حوالي مائتي وعشرين مقاتلاً في الحرب وتسير بالمجاذيف والاشرعة ومزودة بالاسلحة.

قدرغة

وتحتوي على خمسة وعشرين مقعداً على جانبي السفينة، وبلغ طاقم السفينة المقاتلة ذات المجاذيف من النوع المتوسط من صنف القادرغة حوالي (مائة وست وتسعين مجذفاً، ومئة مقاتل مسلح، وثلاثين بحاراً يتولون شؤون السفينة وثلاثة ضباط).

باشترده

وتستخدم بمثابة سفينة القيادة ويترواح عدد مقاعدها من ستة وعشرين الى ستة وثلاثين مقعداً وبلغ طاقم السفينة حوالي (اربعمائة وسبع وتسعين مجذفاً، ومائتي وخمسون مقاتلاً مسلحاً، وست وسبعين بحاراً وثمانية ضباط.

ماونة

وهي السفينة التي تتميز بعرضها وارتفاعها وتسلح بحوالي اربعة وعشرين مدفعاً، وبلغ طاقمها حوالي (ثلاثمائة وسبع وخمسين مجذفاً ومائة وخمس وسبعين مقاتلاً مسلحاً وخمس وخمسين و ستة ضباط).

كوكا

وهي السفينة ذات الطابقين، ويكون اسفلها من نوع الماونة واعلاها من نوع غليون، وبها مدفعان كبيران في المقدمة، ويبلغ عدد بحارتها حوالي الالفين ما بين مجذف ومسلح.

الغراب

جمع اغربة، وهو من السفن الحربية العثمانية المعروفة في البحر الاحمر والخليج العربي، وتكون عادة مسلحة بالمدافع.

الغلافة

سفن حربية، تتحرك بالمجاذيف عادة، وتتميز انها تستطيع السير في مياه قليلة العمق[1].

---

[1] عن انواع هذه السفن انظر :

احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 145 – 146.

وانظر ايضاً : عبد الامير محمد امين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد، 1966، ص 56.

وكذلك : صالح اوزبران، المصدر السابق، ص ص 48 – 49.

هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 139 – 145.

الفصل الثالث

تدهور المؤسسة العسكرية العثمانية
1566 – 1826

تدهـــــور المؤسسة العسكريـــة العثمانيـــة
1566 – 1826

استطاعت الدولة العثمانية بواسطة مؤسستها العسكرية القويّة، ان تحقق العديد مــن الانتصارات العسكرية طيلة القرنين الرابع عشـــر والخـــامس عشـــر الميلاديـــين والنصف الأول من القرن السادس عشر، حين وصلت الى اوج قوتها وتوســعها. فضمت اليها ممتلكات عديدة في اوربا واسيا. ولكن رغم هذه النجاحات التي حققتها المؤسسة العسكرية، فأن مظاهر الضعف والتدهور بدأت تصيب بنيتها الداخلية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، بفعل عوامل داخلية وخارجية.

أسباب التـــدهور:

ارتبطت مظاهر التدهور في المؤسسة العسكرية، بعوامل الضــعف التـــي اصابت الدولة العثمانية منذ اواخر عهد الســلطان ســليمان القــانوني (1520 – 1566)[1]، حين بدأ النفوذ الاوربي بالازدياد داخل الدولة العثمانية اثر

---

[1] محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، 1925، ص 283.

الامتيازات[*]، التي منحت لفرنسا، بموجب معاهدة سنة 1535 م، وتعثرت الفتوحات العسكرية العثمانية في شرق اوربا، وفشل السلطان الاخير في القضاء على الدولة الصفوية في ايران، ومنافستها، بالرغم مما حققه من انتصارات عسكرية عليها، ثمّ تخليه عن قيادة بعض الحملات العسكرية، والسماح للجيش ((الانكشاري)) بالقتال تحت امرة قادته الذين كثر، فيما بعد، تمردهم ضد الدولة

---

[*] الامتيازات (عهد نامة همايون) Capitulation : مصطلح لغوي يدل على ما تتضمنه معاهدات تعقد بين دولة ما ودولة اخرى او مجموعة من الدول يمنح بموجبها مواطني الدولة امتيازات معينة طالما كانوا مقيمين في ارض الدولة الاخرى المتعاقد معها. وكانت اول معاهدة للامتيازات في الدولة العثمانية، هي المعاهدة التي عقدها السلطان سليمان القانوني في سنة 1535 مع الملك فرانسوا الاول ملك فرنسا (1515 – 1547). وبموجبها منحت فرنسا امتيازات متعددة من جملتها حرية الفرنسيين في التجارة والملاحة في الموانئ العثمانية وتخفيض الضرائب الكمركية على البضائع الفرنسية الى 5% واعفاء التجار الفرنسيين من تطبيق القوانين العثمانية عليهم فصاروا يخضعون لقوانين فرنسية= = تتعلق بالنواحي المدنية والجزائية. ومنح الفرنسيين الذين يقطنون الدولة العثمانية حرية ممارسة شعارهم الدينية وزيارة الاماكن المقدسة. ثم وقع الانكليز معاهدة مماثلة مع الدولة العثمانية في سنة 1579، وبعد تسع عشرة سنة، عقد العثمانيون مثيلاً لها في سنة 1598 مع هولندا، ومع هنغاريا في سنة 1615، ومعاهدة مع روسيا في سنة 1700، ومع نابولي في سنة 1740، وهي السنة نفسها التي تم فيها تأكيد بنود المعاهدة الفرنسية العثمانية لسنة 1535 واعتبارها سارية المفعول بشكل دائم وجرى تخفيض الرسوم الكمركية الى 3% بدلاً من 5%. وتم ايضاً تأكيد المعاهدة مع نابولي في سنة 1756. وعقدت معاهدات امتيازات اخرى بين الدولة العثمانية واسبانيا في سنة 1782، ومع الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1830. راجع عنها :

انور زقلمه، اصل الامتيازات الاجنبية، مجلة الهلال، السنة 37، القاهرة، تشرين الثاني، 1928، ص70. وعبد الوهاب عباس القيسي، المصدر السابق، ص31. وزكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، القاهرة، 1966، ص ص 12–16. ولينوار رايت، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر 1830 – 1914، ترجمة فاطمة علم الدين، القاهرة، 1987، ص ص 54 – 55. وحميد احمد حمدان التميمي، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني واثره في العراق 1839 – 1914، اطروحة دكتوراه غير منشورة، اجيزت في كلية الاداب – جامعة البصرة، 1995، هامش، ص 164.

وابتزازهم الاموال من السلاطين العثمانيين[1]. كل ذلـك اسـرع خطـى الفسـاد والتدهور في المؤسسة العسكرية وتشكيلاتها، وبالتدريج فقد ((الانكشارية)) معظـم مهارتهم القتالية ولم يعد بالامكان الاعتماد عليهم في ميادين القتال، وبخاصـة وان ابتزاز الاموال والرشوة بالنسبة اليهم اكثر اهمية من احراز النصر، وبالاضافة الى ذلك لم يبذل جهد جدي لمواكبة التطور العسكري الذي وصلت اليه الدول الاوربية، التي كانت تدخل التحسينات على سلاحها واساليبها العسكرية، فـي الوقـت الـذي احتفظت فيه الدولة العثمانية باساليبها العسكرية القديمة، وكان يجرى فـي اغلـب الاحيان تعيين القادة العسكريين، لا لكفائتهم بل للرشاوى التـي كـانوا يـدفعونها، وكانوا يفتقرون الى الخبرة والمقدرة العسكرية[2].

كما كان للازمة المالية التي مرت بها الدولة العثمانية منـذ اواخـر عهـد السلطان سليمان القانوني، دورها الفعال في اضعاف البنيـة الداخليـة للمؤسسـة العسكرية، فقد اخذت هذه الازمة تتفاقم في الدولة منذ مطلع القرن السادس عشـر نتيجة لاكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح في سنة 1498 وتأثير ذلك على طرق التجارة البرية والبحرية التقليدية التي كانت تجتـاز اراضـي الدولـة العثمانية وبحارها، كما ان اتساع ممتلكات الدولة في القارتين الاسيوية والاوربية، تطلب توفير جيش كبير، وامكانات عسكرية فعالة للدفاع عنهـا، وموازنـة ماليـة ضخمة تستوعب رواتب الجند وحاجات التوسع العسكري[3]. وقد اضطرت الدولـة

---

[1] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 91، 108.

[2] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ص 47 – 48.

وراجع ايضاً :

احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 104.

وكذلك : محمد انيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 1976، ص ص 30-35.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 244 – 249.

وانظر ايضاً : عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص 187.

ازاء ذلك الى الاعتماد الى حد كبير على غنائم الحرب لتوفير الاعتمادات اللازمة لها، يضاف الى ذلك ان سلسلة الهزائم العسكرية التي اصابت المؤسسة العسكرية العثمانية منذ اواخر القرن السادس عشر، زادت من الحرج في الوضع الداخلي وتفاقم الازمة المالية[1].

ان هذه الاوضاع جعلت ايرادات الحكومة العثمانية غير كافية لسد نفقاتها، وبخاصة العسكرية، الامر الذي دفعها الى اتخاذ اساليب اصبحت معتادة في الحياة العثمانية، مثل بيع المناصب الحكومية وزيادة الضرائب وتخفيض قيمة العملة وما اشبه ذلك، وازاء هذه الظروف اضطر بعض السلاطين العثمانيين الى قبول الهدايا (الرشاوى)، نظير من يحصل على وظيفة عليا في الدولة، لسد العجز المالي الذي واجهوه، وللوفاء بالالتزامات المالية المطلوبة منهم[2].

وقد نتج عن العوامل السابقة ضغط على النقد العثماني، ولم تستطع موارد الدولة من المعادن تلبية الحاجات المتزايدة للنقد. وحدث في النصف الثاني من القرن السادس عشر والازمة النقدية العثمانية في اوجها، ان تدفقت الفضة الرخيصة الى البلدان المطلة على البحر المتوسط من العالم الجديد – اميركا – بوساطة المستعمرين الاسبان[3]. فارتبك وضع النقد العثماني، تبعاً لذلك، وانهارت قيمة وحدته الفضية، وهي ((الاقجة)) وارتفع سعر الذهب، وقل وجوده بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة، واصدرت الدولة العثمانية وحدة نقد فضية جديدة في سنة 1620، هي ((البارة))، ولكنها لم تنفع في القضاء على التضخم النقدي وغلاء الاسعار[4]. وفشلت كذلك محاولة اخرى لاحقة حين اصدرت الدولة عملة جديدة هي

---

[1]Sell, op.cit, pp 64-65.

[2]هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص 9.

[3]Halil Inalcik, Ottoman Heyday and Decline, The Cambridge History of Islam, vol, I, pp, 344-345.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص ص 340 –343.

[4]عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 122.

((القرش))، في نهاية القرن السابع عشر، في القضاء على الازمة المالية اذ ارتفعت الاسعار في اعقاب ذلك[1]. وللدلالة على انهيار قيمة ((الاقجة)) الفضية بالنسبة للذهب نذكر على سبيل المثال لا الحصر، انه بلغ متوسط واردات الدولة العثمانية، في عهد السلطان سليمان القانوني، خمسمائة وسبع وثلاثين مليون ((اقجة)) وهي تُعادل عشرة ملايين قطعة ذهبية، بينما في سنة 1653 قدرت الواردات بنحو خمسمائة وسبعة ملايين ((اقجة))، وكانت تعادل اربعة ملايين ومائتي الف قطعة ذهبية[2]. ولتلافي العجز المالي عمدت الدولة الى اعادة تقييم بعض الضرائب، مثل ضريبة الجزية على غير المسلمين، كما انها استحدثت ضرائب جديدة عرفت بأسم ((عوارض ديوانية))، وهي في الاصل ضرائب استثنائية فرضها الباب العالي على السكان لتلبية متطلبات عسكرية طارئة، وقد اصبحت، منذ اواخر القرن السادس عشر، ضرائب سنوية ثابتة شملت سكان الدولة، وكانت تزداد قيمتها سنة بعد اخرى، وعُدّتْ المصدر الثالث في ايرادات الدولة، الى جانب العشر والجزية[3]. وخوّل الباب العالي الولاة ان يجمعوا من السكان ضريبة اخرى سميت ((سلمة))، لدفع رواتب الجنود المرتزقة، مثل ((السكبان))، في الولايات[4].

ومن اجل زيادة واردات الدولة، عمدَ الباب العالي ايضاً الى السيطرة على واردات اقطاعات ((التيمار))، بمنح جباية ضرائبها الى ملتزمين[5].

لم تجد هذه المحاولات جميعها في انقاذ الاقتصاد العثماني من الانهيار، وعمَّ خلط العملة بمواد رخيصة، واحياناً انقص وزنها، مما ادى الى انهيار

---

[1] Inalcik, Ottoman heyday, op,cit,p.345.

وراجع ايضاً:

اندري كلو، المصدر السابق، ص 344.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 123.

[3] اندري كلو، المصدر السابق، ص 292.

[4] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 123.

[5] Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961, pp. 27-28.

قيمتها[1]. وترتب على ذلك ارتفاع الاسعار، وتأثر بنتيجة ذلك اصحاب الرواتب بشكل خاص، فعمت مظاهر الرشوة بين الموظفين، ولجأ العسكريون المتنفذون من اصحاب الاقطاعات العسكرية الى فرض الضرائب، بدون حق، على سكان هذه المقاطعات والتمرد على السلطة حين عارضتهم في ذلك، ولا شك ان هذا التصرف انعكس سلباً اذ تسبب في اضعاف البنية الداخلية للمؤسسة العسكرية[2].

ولا شك ان توقف الفتوحات العسكرية العثمانية نتج عنه انقطاع موارد كبيرة للدولة، وقد زاد هذا في ارتباك وضع الاقتصاد العثماني وتوافق هذا مع ازدياد عدد الجنود الانكشارية والموظفين الذين يتقاضون الرواتب، بعد ان تضاءل الاعتماد على الجنود والموظفين الاقطاعيين، وما رافق ذلك من تناقص واردات الدولة بسبب فساد نظام الالتزام وجباية الضرائب[3].

وكان من اسباب تدهور المؤسسة العسكرية هي سلسلة الهزائم التي منيت بها خلال القرن السابع عشر ومطلع القرن التالي له. ففي الوقت الذي كان فيه العثمانيون منشغلين بالاخطار على خط الجبهة مع الدولة الصفوية في بلاد فارس، في عهد السلطان مراد الرابع (1623-1640)، كانت اوربا تمزقها الحروب التي عرفت بحروب ((الثلاثين عاماً))[*]، والتي دارت بين السنوات (1618-1648) والتي كانت في اساسها حروباً سياسية ودينية، بين المسيحين الكاثوليك والبروتستانت في المانيا وسرعان ما اشتركت فيها دول اخرى كالسويد وفرنسا

---

[1] اندري كلو، المصدر السابق، ص 344.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 123-124.

[3] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 106 -109.

وراجع ايضاً : عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، بيروت، 1971، ص ص 14-20.

[*] لقد انقسمت هذه الحرب الى اربع مراحل هي : الحرب البوهيمية (1618-1625) والحرب الدنماركية (1625-1629) والحرب السويدية (1630-1635) والحرب السويدية الفرنسية (1635-1648).

راجع عنها : عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا، بيروت 1974، ص ص 170 - 180.

واسبانيا وحين انتهت هذه الحروب في سنة 1648، استعاد الاوربيون نشاطهم وتحالفهم، وتبلور هذه الامر بخاصة في الربع الاخير من القرن السابع عشر، فتمكن جيش تحالف مكون من جنود نمساويين والمان وهكنغار من صد الهجوم العثماني الثاني على مدينة فينا – عاصمة النمسا – في صيف سنة 1683، واندفع النمساويون، في اعقاب ذلك، فاحتلوا مناطق عثمانية في هنغاريا واليونان وعلى سواحل البحر الاسود، وهزموا وحلفائهم العثمانيون في معركة موهاج (Mohaj) الثانية في سنة 1687 ثم في معركة زنتا (Zinta) في سنة 1697[1]. ثم وقعوا بعد ما يقرب من عامين، في اليوم السادس والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1699 معاهدة كارلوفيتز (Carlowitz)مع آل هابسبورغ، وتخلوا بموجبها لاعدائهم عن مناطق ((هنغاريا وترانسلفانيا وبودوليا)) وكانت هذه المرة الاولى التي وقع فيها العثمانيون الصلح كمنهزمين وتخلوا بموجبها عن مناطق سيطروا عليها منذ مدة طويلة[2]. ولم يتمكنوا، بعد ذلك، من استعادة ما خسروه، بل فقدوا مناطق اخرى.

وفي سنة 1718 تخلت الدولة العثمانية عن مناطق (تمسفار ووالاشيا الصغرى وبلغراد واجزاء من شمالي صربيا) للنمسا بموجب معاهدة باساروفيتز (Passarovitz)[3].

كذلك تعرضت الدولة العثمانية الى الخطر الروسي منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، ففي سنة 1575 حدث نزاع مسلح بين الدولتين في عهد

---

[1] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 125 – 126، 136 – 141.

وراجع ايضاً : عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 116-117.

[2] Creasy, op.cit, p.319.

وراجع ايضاً :

محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، القاهرة، 1957، ص ص 108-109.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص 145.

وتعد ((تمسفار ووالاشيا من مقاطعات رومانيا، استولى عليها العثمانيون خلال القرن الخامس عشر)).

القيصر ((ايفان الرابع الرهيب)) (1533-1584) من اجل الاستيلاء على مناطق ((اصطراخان وقازان)). ولكن هذا النزاع كان محدوداً ولم يؤدِ الى نتيجة حاسمة[1].

وقد تغير الوضع حين جاء الى حكم روسيا القيصرية، القيصر بطرس الاكبر (1672-1725) الذي سعى الى الوصول الى البحر الاسود وذلك بالاستيلاء على الاراضي العثمانية المتاخمة له، والقضاء على ((خانية القرم)) التابعة للسيطرة العثمانية[2]. وفعلاً تمكن القيصر نفسه في سنة 1696 من الاستيلاء على قلعة آزوف الحصينة التي شيدها العثمانيون عند مصب نهر الدانوب، ومع ان ذلك امن لروسيا السيطرة على بحر آزوف، الا انه ابقاها بحاجة ماسة الى منفذ يصلها بالبحر الاسود[3]. لذلك تجدد الصراع بين الدولتين في تشرين الاول 1710، وفشلت روسيا في تحقيق اهدافها، عندما تمكن العثمانيون من استعادت قلعة آزوف ومناطق اخرى، بعد هزيمة الروس وتوقيعهم لمعاهدة الصلح في تموز من السنة التالية[4].

وعلى الرغم من ذلك بقيت روسيا القيصرية اكثر دول اوربا عداءً وتهديداً للدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وفي الجبهة الشرقية توقفت الجيوش العثمانية عن حدود العراق مع بلاد فارس، ولم تستطع التوغل الى ابعد من ذلك لاسباب سياسية وعسكرية واستراتيجية. وقد حاول الصفويون في عهد الشاة عباس الاول (1587-1629)،

---

[1]عبد الوهاب عباس القيسي، المصدر السابق، ص 33.

((اصطراخان وقازان مدن روسية تقع على الضفة اليسرى لنهر الفولجا على مسيرة نحو ستين ميلاً من النقطة التي يصب عندها في بحر الخزر)).

[2]هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص 27.

[3]عبد الوهاب عباس القيسي، المصدر السابق، ص ص 33-34.

[4]محمد فريد، المصدر السابق، ص 144.

اقامة تحالف مع آل هابسبورغ ((اباطرة الامبراطوية الرومانية المقدسة)) ضد العثمانيين، وتمكنوا من احتلال بغداد واجزاء اخرى من العراق هي كركوك والموصل في سنة 1623، اثر حركة التمرد التي قام بها بكر صوباشي[*]، في بغداد ضد السلطات العثمانية فيها وقتل الوالي يوسف باشا وتفاوض مع الصفويين الذين استغلوا الفرصة واقتحموا المدينة ولم يستطع العثمانيون من اخراجهم منها الا بعد حرب ضروس قادها ضدهم السلطان مراد الرابع في شهر كانون الاول سنة 1638[1]. واعقب ذلك مفاوضات طويلة بين طرفي الحرب انتهت بتوقيع معاهدة زهاب في السابع عشر من شهر ايار سنة 1639، ثبتت الحدود السياسية بين الطرفين، فسادت فترة هدوء نسبي بينهما امتدت الى ان غزا الافغان بلاد فارس في سنة 1722 بقيادة مير محمود الذي اطاح بالشاه حسين الاول (1694-1722) فتجددت الحرب بين فارس والسلطة العثمانية في العراق في اخر سني الوالي حسن باشا (1704-1723) ثم في عهد ولاية ابنه احمد باشا (1723-1734)[2].

وتوقف النفوذ العثماني عند اطراف الجزيرة العربية بسبب صعوبة اختراق المحيط الهندي وخطر مجابهة البرتغاليين المسيطرين عليه[3]. واقتصرت السيطرة

---

[*] ينتسب بكر صو باشي الى طائفة ((انكشارية بغداد))، وانه من اصل رومي، تدرج في المراتب العسكرية، فأصبح صوباشياً (مديراً للشرطة))، ثم ((آغا الانكشارية)). وقد اشتهر بـ ((الصوباشي)) لان الناس العاديين، ومن بينهم الاخباريين، اعجبوا به، وهو ذو الرتبة الدنيا، والذي نصب نفسه والياً، وتحدى السلطان والولاة الذين عينهم، وفاقهم شهرة. راجع عنه : عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 138.

[1] مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، فذلكة كاتب جلبي، جـ 2، استانبول، 1285 هـ (1868م)، ص 46. وانظر ايضاً : علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد= = العثماني، دراسة في العلاقات السياسية 1700 - 1800 م، بغداد، 1979، ص ص 30، 36، 60-61.

[2] لمزيد من التفاصيل عن هذه الحرب، راجع : علاء موسى كاظم نورس، المصدر نفسه، ص ص 137-177.

وكذلك : عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، الاسكندرية، د.ت.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 117.

العثمانية على سواحل عدن التي احتلوها في الثالث من آب سنة 1538، واليمن التي احتلوا عاصمتها صنعاء في سنة 1547، وسواكن ومصوّع على الساحل الافريقي الشرقي، اللتين خضعتا لهم في سنة 1554[1].

اما بالنسبة للخليج العربي، فقد احتل العثمانيون البصرة في السادس والعشرين من كانون الاول سنة 1546، وبعدها الاحساء التي امتد حكمهم فيها على مدى مرحلتين: الاولى منذ دخولهم منطقة القطيف في سنة 1550. والثانية امتدادهم في منطقة الهفوف في سنة 1555[2]. ومكنهم ذلك من التحكم بتجارة الهند مع اوربا، عبر البصرة، واستمرت هذه التجارة مزدهرة حتى الربع الاول من القرن السابع عشر، حين بدأت تنافسها التجارة الهولندية والانكليزية التي اعتمدت على سفن كبيرة كانت تجوب رأس الرجاء الصالح[3]. ومن ناحية اخرى اقتصر الحكم العثماني، في شمال افريقيا، على المناطق الساحلية، وحددت الطبيعة الجغرافية والبشرية للمنطقة الداخلية من توسع العثمانيين فيها. في حين بقي المغرب الاقصى الدولة العربية الوحيدة خارج نطاق الحكم العثماني[4].

وظهر تقهقر المؤسسة العسكرية في فترة الضعف هذه، في تبدل الاماكن التي عقدت فيها معاهدات الصلح. ففي فترة القوة العثمانية كان الاعداء يأتون صاغرين الى استانبول لتوقيع المعاهدات كمنهزمين، وفي فترة الضعف انتقل العثمانيون الى الحدود لتوقيع المعاهدات كخاسرين، وفي فترة الانحطاط، في القرن

---

[1] صالح اوزبران، المصدر السابق، ص ص 39-40، 51.

وراجع ايضاً :

مصطفى سالم، الفتح العثماني الاول لليمن 1538-1635، القاهرة، 1969، ص ص 10-15.

[2] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 84.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 118.

[4] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ص 52-53.

وراجع ايضاً : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 119.

الثامن عشر، ذهب العثمانيون صاغرين الى مدن الاعداء لتوقيع المعاهدات كمنهزمين[1].

وقد اثر توقف التوسع العسكري العثماني، على مجمل الاوضاع العامة في الدولة، وبخاصة انها اعتمدت على الغزو في اوربا بوصفها ((دولة جهادية)). مما وفر اجواءً للفوضى وعدم الاستقرار الداخلي، برز ذلك بوضوح، في ضعف شخصية بعض السلاطين الذين تولوا الحكم بعد وفاة السلطان سليمان القانوني. وافتقارهم الى الخبرة السياسية واعتمادهم في ادارة شؤون الحكم على وزراء كانوا احياناً مثالاً للفساد وسوء العمل، واحياناً اخرى بعضهم كان مشفقاً على الدولة من الانهيار، ومنهم من قام باصلاحات منحت الدولة حيوية ادارت بها شؤونها لسنوات عدة[2].

فمثلاً كان بعض هؤلاء السلاطين قبل ان يتولوا العرش سجناء في مقاصير خاصة عزلتهم عن شؤون السلطة وحركة المجتمع، وقد انعكست هذه التربية الصعبة على سلوكهم خلال توليهم الحكم، فمنهم كان شديد الاسراف في الابهة والقتل ومنهم من شغل بالقنص والنساء والشراب والتصرف بمالية الدولة وقبول الهدايا وبيع المناصب[3]. وكان لحريم البلاط تأثير قوي على السلاطين وبخاصة السلطانة الوالدة، التي كانت حريصة على الاحتفاظ بالعرش لابنائها، حتى برزت سطوة الحريم وتدخلهم في شؤون الحكم طيلة القرن السابع[4]. واصيبت من جراء ذلك، الهيئات الحاكمة بما فيها المؤسسة العسكرية وتشكيلاتها المختلفة، بالفساد

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 118-119.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ص 153-154.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 110.

[3] علي حسون، المصدر السابق، ص 112.

[4] عن دور الحريم السلطاني في البلاط العثماني. راجع :

سامي عبد الحافظ القيسي ويوسف عبد الكريم طه الرديني، دور الحريم السلطاني في البلاط العثماني، بحث منشور في مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد 26، 1997، ص ص 239 – 253.

والانحلال، اذ تولى المناصب العليا من لا تجربة له، وتــدهور الوضــع الاداري، واهمل السلاطين الرقابة وحضور جلسات الديوان الذي اقتصــر علــى المراسـم والاعمال المظهرية[1].

شملت مظاهر التدهور في المؤسسة العسكرية العثمانية تشكيلاتها المختلفة، بما فيها ((القوات الاقطاعية والانكشارية)) والاصناف العسكرية الاخــرى الــذي سرى الانحلال اليها، بشكل اضعف من قدراتها القتالية، وجعلها مصدر تهديد للدولة وسلاطينها، بعيداً عن مهامها الرئيسة في حفظ الامن والاستقرار.

تدهور اوضاع القوات الاقطاعية:

في الوقت الذي كانت فيه القوات الاقطاعية تمثلُ نواة المؤسسة العسكرية منذ عهود مبكرة من قيام الدولة العثمانية، فان نظام الاقطاع العسكري الذي كان سائداً في الدولة، اخذ منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر بالتدهور، ولم يعد ملائماً للظروف الجديدة التي اصبحت الدولة تواجهها، من حيث النمو والتوسع العسكري، وعلى الرغم من المحاولات العديد ة التي قام بها بعض السلاطين [*]، لايقاف تحلل هذا النظام، والمحافظة على موارد الاقطاع وكفاءة قواته العسكرية [2]، الا ان جهودهم جميعها في هذا السبيل، كان يصيبها الفشل، لان المستفيدين من تطبيق النظام نفسه، اصبحوا عاجزين عن ان يؤمنوا للزراعة تطوراً ملموساً، وللمزارعين في الاقطاعات مستوى من المعيشة يمكنهم من استثمار اراضيهم

---

[1] حميد احمد حمدان التميمي ويوسف عبد الكريم طه الرديني، تفشي ظاهرة الرشوة واثرها في اضــعاف البنية الداخلية للدولة العثمانية، بحث منشور في مجلة المعلم الجامعي، كلية المعلمين، ميسان، جامعــة البصرة، المجلد الثالث، العدد السادس، كانون الثاني، 2001 م، ص 28.

[*] لقد سبق الاشارة الى بعض هذه المحاولات في الفصل الثاني عند بحث القوات الاقطاعية في الدولــة العثمانية.

[2] Shaw, op.cit, vol, I,pp.126-127.

وراجع ايضاً : ا.ن. بولياك، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمــة عــاطف كــريم، بيروت، 1948، ص ص 11-15.

والتوسع في ذلك، فالحروب الداخلية والخارجية الكثيرة كانت تقع عواقبها الوخيمة على كاهل هؤلاء المزارعين، في حين كان هم اصحاب الاقطاعات ((التيمارجي والزعيم)) الحصول على ضرائبها. الامر الذي ادى الى افلاس المزارعين وافضى بالتالي الى تدهور اوضاع الزراعة التي كانت عماد الاقتصاد العثماني [1]. والواقع ان الحروب الكثيرة، حتى التي تحقق فيها النصر للعثمانيين، كانت تؤدي الى تخريب القوى المنتجة، لان القيم المادية التي تؤخذ من البلاد التي يجري الاستيلاء عليها، لم تكن تصرف في اوجه انتاجية، تديم بقاء موارد الاقطاع، بل تذهب الى جيوب اصحاب الاقطاع العسكري وغيرهم من المتنفذين [2].. وهذا يؤشر مدى الخلل في اجهزة الدولة وضعف رقابتها، بشكل جعل اصحاب الاقطاع يعتقدون بانهم في مأمن من سحب الاقطاع منهم، اذا لم يستثمر كما يجب ويحقق ما هو مطلوب من الانتاج والمقاتلين. وهكذا اخذت التعقيدات الداخلية في النظام الاقطاعي تزداد وتتسع مع مرور الوقت، وادت بالنتيجة الى اضعاف المؤسسة العسكرية العثمانية.

ان اغلب الاقطاعات العسكرية التي خصصها السلاطين خلال القرن السادس عشر، منحت كتيمار للشخصيات الادارية المهمة، والى كبار ضباط الجيش الانكشاري، لتوظيفها لفائدتهم الشخصية، هذا على وفق المبدأ العثماني، الذي سبقت الاشارة اليه، الذي يقضي بان الدولة هي المالك الوحيد للارض، ومقابل ذلك وجب على الانكشارية والفرسان ((السباهية)) ووارثيهم المستفيدين من الارض، خدمة

---

[1] هاشم صالح التكريتي ، المصدر السابق، ص 7.

[2] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 78.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص 341.

الدولة، كلما احتاجت الى ذلك اثناء حركة فتح اراضٍ جديدة او القضاء على الثورات، واعادة الامن في الولايات الاوربية والاسيوية والافريقية[1].

وقد تكاثر الاقطاع العسكري بيد افراد الجيش الانكشاري وغيرهم ممن سبق ذكرهم، وتضاعف بسرعة في كل مكان واصبح بمرور الزمن حالة ثقيلة جداً للتسير الاداري والمالي، بل مصدرٌ للمتاعب والصراعات والتجاوزات الادارية، وهو الامر الذي الف احد الاسباب العديدة لافول نجم الدولة العثمانية[2].

برزت ظواهر الابتزاز والرشوة والفساد بوضوح، من خلال منح الاقطاعات العسكرية لبعض الفئات دون غيرها، فكثيراً ما كان يأخذ حكام الولايات ((البكلربكوات)) الرشاوى مقابل اعادة توزيع ما اصبح شاغراً من تلك الاقطاعات على اشخاص جدد[3]. ومما زاد في تدهور الاوضاع هو تحول الاقطاعات العسكرية تدريجياً، اما الى ملكيات مدنية او اقطاع من نوع ((خاصة)) يُعهد به الى كبار موظفي الدولة [4]. ومما لاشك فيه ان رجالات البلاط العثماني والموظفين الذين حصلوا على الاقطاعات، اخذوا يتصرفون فيها على وفق مشيئتهم وكان بأمكانهم منحها الى اشخاص اخرين لا يستحقونها وبشكل ادى الى استشراء الفساد الاداري وشيوع الرشوة والمحسوبية، وقد تزامن هذا الوضع مع تدهور صفات الضباط الذين رقوا الى مرتبة امير اللواء ((السنجق بكي)) في الولايات، لان معظم هؤلاء عينوا في مناصبهم الجديدة من خلال دفعهم للرشاوى الى ((البكلربكوات))، وقد شجع هذا الامر اخيراً امراء الالوية على اخذ الرشاوى بدورهم من الفرسان ((السباهية)) ممن كانوا يشغلون الاقطاعات مقابل تهربهم من اداء الخدمة

---

(1) عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص 189.

(2) وثائق ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، دفتر مهمة : رقم 58، الوثيقة رقم 15.

(3) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 263.

(4) اندري كلو، المصدر السابق، ص 341.

العسكرية[1] . وقد تمخض عن هذه الحالة انه لم يظهر في جبهة القتال سوى اصحاب الاقطاعات ذات الغلة القليلة الذين لا يشتركون في القتال، لانهم كانوا في معظم الاحوال مسؤولين عن تقديم تابع ((سباهي)) مسلح واحد فقط[2].

وذكر ((جب وبوون)) حالة التدهور والاختلال التي سادت في تلك الاقطاعات بما نصه:

((ان الموظف الموجود في العاصمة والمكلف بمنح الاقطاعات لم يكن يتردد في ان يخدع المتقدمين لها بمنحه الاقطاع الواحد مرتين او اكثر، ومن ثم كثرت المنازعات الخاصة بوضع اليّد على الاقطاعات مما ادى الى تخلف السباهي عن المشاركة في الحرب ...))[3].

واثر ذلك كان صاحب الاقطاع يدخل في حالة نزاع مستمر مع اطراف اخرين ينافسونه على ملكية اقطاعه، فينشغل بمصالحه الخاصة وما يدره عليه ذلك الاقطاع من مكاسب مادية مشروعة وغير مشروعة[4]. مما لا شك فيه ان هذا يشير الى المدى الذي تفشت فيه الرشوة والفوضى القائمة في اجراءات شغل الاقطاعات العسكرية التي اصبحت في ضوء ذلك لا تفي بالتزاماتها تجاه الدولة.

ونظراً لتمادي اصحاب الاقطاعات وجشعهم في الاستحواذ على الضرائب، وعدم ايفائهم بالتزاماتهم المالية تجاه الدولة. عمدت السلطات العثمانية على تشديد

---

[1] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 2، ص 186.
وراجع ايضاً:
هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 266.

[2] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 103.

[3] المصدر السابق، جـ 1، ص 266.

[4] وثائق ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، دفتر مهمة : رقم 59، الوثيقة رقم 3.

قبضتها على الاقطاعات بمنح ضرائبها على وفق نظام الالتزام(*)، من اجل زيادة موارد الخزينة وتغطية نفقات الدولة المتزايدة[1].

بلغ نظام الالتزام اوج فعاليته وتعقيداته في نهاية القرن السابع عشر، مترافقاً مع الانهيارات السياسية والعسكرية للدولة، وبخاصة عندما منحت الدولة حق الالتزام للملتزمين مدى حياتهم، فولدت طبقة جديدة وقفت حاجزاً بين الدولة والمجتمع واساءت كثيراً لاقتصادياتهما، ولا سيما في المناطق ذات البيئات القبلية والجبلية او البعيدة عن مركز الدولة وولاياتها[2].

استمرت عملية تدهور نظام الاقطاع العسكري في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكانت عاقبة ذلك وخيمة ليس على اوضاع المؤسسة العسكرية فحسب، بل على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة العثمانية بمجملها، فمع ان اسلوب الانتاج الزراعي لم يتغير من حيث الاساس، فان علاقة المالك الاقطاعي بالفلاح وملكيته للارض وموقفه من الالتزامات المفروضة عليه تجاه الدولة هي التي تغيرت، فقد حلت ملكية الارض غير المشروطة محل ملكية صاحب الاقطاع

(*) ان اول لجوء الى الالتزام في جمع الضرائب كان سببه هو ان والي بغداد احمد باشا (1649) رأى ان طريقة جمع الضرائب خاطئة وان فيها كثيراً من سوء الاستعمال، ولذلك فانه حين ترك الولاية وصار صدراً اعظم بعدئذ، امر ((بوجوب تطبيق طريقة الجباية المقطوعة (الضمان) واعطاء الضرائب بالمعاملة والالتزام. وكانت النتيجة الاولى لذلك ازدياد الواردات فاستفادت الخزينة الامبراطورية منها فوائد عظيمة. غير ان جمع هذه= = الواردات – على عكس ما توخاه الوزير من رحمه – ادى الى ظلم اشد مما قبله كان ينزله في الناس مئون من الجباة العاسفين الذين كان واجباً على السلطة تأييدهم)). انظر : يوسف عبد الكريم طه الرديني، المجلس البلدي في البصرة 1921–1932، دراسة تاريخية وثائقية، رسالة ماجستير غير منشورة، اجيزت من كلية الاداب، جامعة البصرة، 1994، هامش ص 26.

(1) Inalcik, The Ottoman Empire : Conquest, op.cit, p.117.

وراجع ايضاً : اندري كلو، المصدر السابق، ص 342.

(2) سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 50.

العسكري المشروطة بالتزامات معينة وظهر المالك الاقطاعي الاعتيادي محل صاحب الاقطاع القديم المرتبط بالدولة بواجبات مقننة عليه ان يؤديها والا نزعت عنه ملكية الأرض التي بحوزته[1]. ولم تعد السلطات تراعي القرار القاضي بمنع تركيز اكثر من اقطاع واحد بيد الشخص الواحد فادى ذلك الى اتساع اقطاعيات وتحولها الى ضياع واسعة جداً لم يكن مالكوها في كثير من الحالات ملزمين بتأدية التزامات عسكرية كما كانت عليه الحالة في السابق[2] . مما افقد الدولة ومؤسستها العسكرية الكثير من قدراتها في هذا المجال. وفي الوقت نفسه ادى تنامي الطلب على الاقطاعات في الداخل والخارج الى ظهور استثمارات جديدة تنتج لغرض البيع، انشاها اثرياء المدن على الارض التي كانوا يحصلون عليها من الدولة، او يستحوذون عليها من الفلاحين، وكان هذا النوع من الاستثمارات التي سُميت ((جيفتلك)) يستخدم العمل المأجور ويعتمد اسلوباً جديداً في الانتاج، وشاع بشكل خاص في ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان[3].

وقد ادى هذا التطور في مجمله الى اضمحلال نظام الاقطاع العسكري، بحيث اوشك على الاختفاء في اواخر القرن الثامن عشر، على الرغم من التدابير التي اتخذت لتعزيزه[4]. وكانت النتيجة المباشرة لذلك تقلص حاد في عدد القوات الاقطاعية، ففي الوقت الذي كانت فيه الاقطاعات العسكرية في عهد السلطان سليمان القانوني – على سبيل المثال لا الحصر – تقدم حوالي مائة وثلاثين الف فارس، كان منهم خمسون الفاً من الولايات في اسيا وثمانون الفا من الولايات العثمانية في اوربا، لم يصل عدد القوات الاقطاعية في حرب الدولة العثمانية مع

---

(1) هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص 12.

(2) Dohsson, op.cit, T.v11, p.375.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 120.

(3) عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص 13.

(4) Creasy, op.cit, p.457.

روسيا، بين عامي 1768 – 1774 في عهد السلطان مصطفى الثالث، الى اكثر من الفي فارس، ليس هذا فحسب بل ان الكثير من كبار الاقطاعيين اخذ يتهرب من الخدمة العسكرية، والف قسم منهم قواتاً خاصة بهم يعتمدون عليها في التمرد والخروج على طاعة الحكومة المركزية[1].

ولعل في وصف المؤرخ العثماني (جودت) لحالة الاختلال التي كانت سائدة في شغل الاقطاعات العسكرية واستغلالها ما يكمل الصورة التاريخية لها، اذ كتب ما نصه عنها:

((لقد امست التيمارات والزعامات التي هي حق الغزاة مأكلاً لهذا وذاك وفي مدة قصيرة اضمحلت الهيئة العسكرية العظيمة التي كانت في غاية الترتيب والانتظام وزال رونق الالوية والايالات ... ومع مرور الايام لم يبق من ارباب التيمار والزعامة اكثر من سبعة او ثمانية الاف. وزيادة على ذلك فقد كانوا عندما تقع الحرب يأبون حمل السلاح وذلك لما وقع بينهم من الخلاف على مرتباتهم، وبيان هذا ان التيمارات والزعامات كانت توجه من استانبول فوقع الخلل والتناقض في البراءات حتى كان شخصان منهم يدعيان بيتمار واحد بناء على ما بيد كل منهما من البراءات ... التي تناقض مضمونها واختلف فحواها ... فتضعضعت لذلك احوال اصحاب التيمارات والزعامات وزال تأثيرات[*] الفرمانات السلطانية وعمت الشكاوى وتذمر السكان، من سوء استخدام الاقطاعات، ولما حصل التناقض في البراءات والاختلافات في مضموناتها. زالت لذلك هيبتها ... وصار لا ياتي احد

---

[1] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 76.

وراجع ايضاً :

هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص 13.

ذكر اندري كلو في هذا المجال : ((ان عدد القوات الاقطاعية كان في سنة 1550، مائتي الف فارس. في حين لم يبق منهم في سنة 1630، الا سبعة الاف فارس)). انظر : المصدر السابق، ص 341.

[*] هكذا وردت في النص المترجم والصحيح هو ((تأثير)).

من ارباب التيمار الى الحرب وكلفت رايات التيمار والزعامة باثقال حفر المتاريس وما يتعلق بالمدافع وغير ذلك من الاعمال الشاقة ...))[1].

وهكـــذا فان النظام الاقطاعـــي فقد جـــدواه من حيث تحقيق الاهداف العسكرية والاقتصادية التي استلزمت وجوده. مما ادى الى الغـــائه رسمياً في سنة 1831، والحاق الاقطـــاعات العسكرية بأملاك الدولة بموجب الاصـــلاحات التي قام بها السلطـــان محمود الثاني (1808 – 1839)[2].

تدهور اوضاع الجيش الانكشاري:

على الرغم من ان الجيش ((الانكشاري)) كان منذ نشأته في القرن الرابع عشر وطيلة القرن الخامس عشر ومطلع القرن الذي اعقبهما، يمثل عماد المؤسسة العسكرية العثمانية وسر قوتها في تحقيق الانتصارات على الاعداء، الا ان هذا الجيش اخذ منذ النصف الاول من القرن السادس عشر يفقد الكثير من صفاته العسكرية والانضباطية، بل اصبح مصدر خطر دائم يهدد الحكم العثماني، ولم يعد بالامكان الوثوق بافراده في ميدان القتال [3]. ويرجع سبب اختلال نظام الجيش ((الانكشاري)) وبروز مظاهر التمرد فيه الى علو مكانته بسبب الانتصارات التي حققها في بداية نشاطه العسكري، واعتماد السلاطين عليه، الامر الذي منحه سطوة في تركيبة الدولة، وقد ادى هذا الى غرور في نفوس كثير من قياداته، وحين ضعف السلاطين تحول ((الانكشارية)) الى قوة ضاغطة راحت تسعى الى ابتزازهم

---

[1] المصدر السابق، جـ 1، ص ص 113-114.

[2] Creasy, op.cit, p.p. 457- 458

[3] احمد راسم، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 249 – 251.

وراجع ايضاً :

احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 104.

بوسائل شتى للحصول على الاموال والتفرد في النفوذ وكان ذلك على مستوى ادارة الدولة في العاصمة – استانبول – وكذلك في الولايات.

وهناك امثلة كثيرة توضح لنا كيف ان ((الانكشارية)) اصبحت مصدر قلق للدولة وابتزاز لاموالها وعبء على سلاطينها، فقد اعلن هؤلاء عصيانهم في العاصمة في سنة 1481، وقتلوا الصدر الاعظم ((قرمانلي محمد باشا)) لكتمانه موت السلطان محمد الثاني، ومحاولته تنصيب الامير ((جم)) الابن الاصغر للسلطان على العرش بدلاً من اخيه بايزيد الثاني، ولم تهدأ الفوضى الا بعد تسلم الاخير مقاليد الحكم (1481–1512)، وقيامه بزيادة اعطيات الانكشارية[1]، حتى صار ذلك عرفاً ثابتاً يطلبون تنفيذه كلما ارتقى العرش سلطان جديد[2].

وفي اواخر عهد السلطان بايزيد الثاني مارس ((الانكشارية)) دوراً خطيراً في الصراع الذي نشب بين ابنائه المتنازعين على العرش، وهو على قيد الحياة، واجبروه على التنازل عن العرش لابنه السطان سليم الاول (1512–1520) الملقب بـــ ((ياوز سلطان))[3]. وبذلك تركت هذه العلاقة الشاذة بين السلاطين وابنائهم او بين هؤلاء الابناء بعضهم بعضاً، فرصة سانحة امام الانكشارية لفرض نفوذهم على السلطة. ولم يكتفوا بطلب الهبات السخية كلما رقي العرش سلطان جديد، بل ارغموا السلطان سليم الاول على الانسحاب من حربه مع الدولة الصفوية، بعد ان انتصر عليها في موقعه جالديران في سنة 1514، واكرهوا السلطان نفسه على ان

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـــ 1، ص 519.

وراجع ايضاً : محمد فريد، المصدر السابق، ص 68.

وكذلك : حسين لبيب، تاريخ الاتراك العثمانيين، جـــ 1، القاهرة، 1917، ص ص 10–15.

(2) ابطل هذا العرف السلطان عبد الحميد الاول في سنة 1774. انظر : اسماعيل سرهنك، المصدر نفسه، جـــ 1، ص 634.

(3) احمد راسم، المصدر السابق، جـــ 1، ص 251.

وراجع ايضاً : محمد فريد، المصدر السابق، ص 72.

يقطع اثناء الحرب الفارسية، رؤوس الصدر الاعظم وقاضي العسكر وقائدهم نفسه[1].

كذلك تمرد ((الانكشارية)) في اوائل عهد السلطان سليمان القانوني في سنة 1525، وعاثوا في العاصمة فساداً حتى تدارك السلطان الموقف، بأرضائهم بتوزيع الاموال عليهم، ثم عزل رؤسائهم الذين كانوا سبباً في ذلك التمرد وقتل بعضهم[2]. كما شهد اواخر عهده تمرداً اخر للانكشارية، اثر المؤامرة التي دبرتها زوجته الروسية ((روكسلانه)) ودفعته الى قتل ابنه الاكبر مصطفى من زوجته السابقة ((غولبهار))، بحجة انه يريد عزله عن الحكم، وبكونه مرشحاً لولاية العهد، ومؤيداً من قبل ((الانكشارية)) الذين ابدوا معارضتهم لقتله، وانتهت الازمة بتولي السلطان سليم الثاني (1566–1574) العرش[3]. وهنا بدت خطورة تدخل الانكشارية في شؤون الحكم، اذ كان سليم الثاني دون مستوى ابيه مقدرة، فاستغلوا ذلك واعلنوا التمرد والعصيان، برفضهم طاعة اوامر ضباطهم وامتهونهم بحضور السلطان نفسه، وذلك بعد ان امتنع الصدر الاعظم محمد صوقللي باشا عن توزيع العطايا المعتادة عليهم عند اعتلاء السلطان الجديد العرش، ومن اجل تهدئة الموقف، اضطر السلطان الى توزيع مبلغ ضخم لارضائهم[4].

وفي اواخر القرن السادس عشر استطاع ((الانكشارية)) الغاء مبدأ تحريم الزواج والذي يعد من مبادئ تنظيمهم الرئيسة، الامر الذي ترتب عليه شيوع

---

[1] كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص 85.

وانظر ايضاً : علاء موسى كاظم نورس، مدى مسؤولية الانكشارية، المصدر السابق، ص 52.

[2] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 83–84.

[3] سامي عبد الحافظ القيسي ويوسف عبد الكريم طه الرديني، المصدر السابق، ص 246–247.

[4] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 556.

وراجع ايضاً :

محمد فريد، المصدر السابق، ص 109.

مظاهر الفوضى، اذ اصبح الانتماء اليهم وراثياً بصرف النظر عن المقدرة العسكرية[1].

وشهد عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595)، تمرداً اخراً للانكشارية، احتجاجاً على اصداره امراً بمنع شرب الخمرة التي شاع تعاطيها في عهد السلطان سليم الثاني، فاضطر السلطان الى:

((اباحته لهم بمقدار لا يترتب عليه ذهول العقل وتكدير الراحة العمومية))[2]. وهذا يمثل مخالفة واضحة للشرع الاسلامي، ولكنه اراد به تهدئة الحال الى حين اخر على ما يبدو. ومن اجل اضعاف دور ((الانكشارية)) سمح السلطان نفسه في سنة 1582 بدخول عدد كبير من المجندين غير المدربين في صفوفهم، بالرغم من معارضة ((آغا الانكشارية)). ويعتقد الكاتبان ((جب وبوون)) ان الدافع وراء هذه الخطوة هو:

((ان مراداً الثالث قد رغب في الواقع الى افساد تنظيم الانكشارية بعد ان لاحظ الى أي مدى كانوا هم سادة الدولة مستقبلاً ...))[3].

وقد ترتب على اجراء السلطان مراد الثالث، الانف الذكر، نتائج خطيرة اهمها نسف نظام ((الدوشرمة))، اذ كان من الواضح ان هذا النظام سيصبح عقيماً فيما لو تكررت هذه الاجراءات، وبمعنى اخر، بداية اضمحلال نظام التدريب العسكري، الذي كان سائداً في تأليف فرق ((الانكشارية))، بالاضافة الى ارتفاع عدد افراد القوات العسكرية النظامية، وزيادة رواتبها بشكل ارهق خزانة الدولة كثيراً، وادى الى لجوء الحكومة الى تخفيض قيمة العملة لسد النفقات المتعلقة

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 254 – 255.

[2] محمد فريد، المصدر السابق، ص 113.

[3] المصدر السابق، جـ 1، ص 252.

برواتب الجند[1]. وقد رافق ذلك حدوث تضخم مالي وارتفاع في الاسعار ما تسبب في تذمر الجند ومعاناة المواطنين من ذوي الدخول المحدودة[2].

وظهرت اثار هذه الازمة في الثورات التي نشبت في العاصمة استانبول، وهي ثورات قام بها الجند ((الانكشارية)) اولاً ثم فرق الفرسان (السباهية) بعد ذلك بسنوات قليلة. وكانت اخطر تلك الثورات هي التي اندلعت في سنة 1587، قام خلالها ((الانكشارية)) بقتل ناظر ((الضر بخانة))[*] والدفتر دار وهاجموا السراي السلطانية [3]. وبعد ست سنوات من ذلك تجددت ثوراتهم في ((استانبول وبودابست والقاهرة)) بسبب حفظ قيمة العملة وتأخر رواتبهم، ولم يستطع السلطان مراد الثالث ان يقضي على هذه الثورات الا بصعوبة بالغة [4]. كما عمل في هذا المجال الصدر الاعظم سنان باشا[*]، على اخراج الجند ((الانكشارية)) من العاصمة، وارسالهم للاشتراك في الحرب ضد المجر في مناطق شمال البلقان، الا انهم فرّوا من القتال وتسببوا في هزيمة الدولة سنة 1595، نظراً لتردي مستواهم العسكري[5].

---

[1] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 143-144.

وراجع ايضاً :

عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 501 - 502.

[2] محمد فريد، المصدر السابق، ص 116.

[*] دارسك النقود.

[3] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، 567.

[4] احمد بن يوسف بن احمد ابو العباس القرماني، اخبار الدول واثار الاول، تاريخ القرماني، بيروت، د.ت، ص 116.

[*] عين صدراً اعظم ثلاث مرات : الاولى بين عامي (1580-1582)، والثانية (1588-1590)، والثالثة (1592-1595).

انظر : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 567.

[5] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 116-117.

ازداد تدهور القوات الانكشارية في عهد السلطان محمد الثالث (1595-1603)[1]، الذي سار على سياسة سلفه في التخلي عن قيادة الجيش في الحروب، تاركاً شؤون الدولة في ايدي كبار وزراءه، وهم ((سنان باشا وجفالة باشا وحسن باشا)) الذين وصفهم احد المؤرخين بأنهم:

((فسدوا في الارض، وباعوا الملكية والعسكرية، وقللوا عيار العملة، حتى علا الضجيج في جميع الجهات وتعاقب انهزام الجيوش العثمانية امام ميخائيل الفلاقي[**]. فضم لسلطانه بمساعدة الجيوش النمساوية، اقليم البغدان[***]، وجزءاً عظيماً من ترانسلفانيا لعدم وجود القواد الاكفاء لصدّهم))[2].

واضطر السلطان محمد الثالث، ازاء هذا الخطر الحقيقي، وتدني الروح القتالية عند الجند ((الانكشارية))، الى الخروج بنفسه على رأس حملة عسكرية كبيرة لمواجهة جيوش ((النمسا والمجر))، وذلك بعد ان ساد الاعتقاد عند السكان وافراد الجيش بأن تخلي السلاطين المتأخرين عن قيادة الجيوش، كان من اسباب هزيمة الدولة امام اعدائها، وتمكنت القوات العثمانية من احتلال قلعة اكري (Egri) والانتصار على القوات المعادية في موقعه كرزت (Keresztes)، في سنة 1596، لكن هذا النصر كلف الدولة خسائر كبيرة، واظهر تراجعاً في الروح العسكرية لدى القوات العثمانية وفرار احدى فرقها وهي ((السكبان الانكشارية)) [3]0 وقد نفيت

---

(1) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، المصدر السابق، ص 285.

(**) امير ولاية والاشيا (افلاق) في رومانيا.

(***) المقصود به ((مولدافيا)) الواقعة في رومانيا.

(2) محمد فريد، المصدر السابق، ص 118.

(3) المصدر نفسه، ص ص 118-119.

وراجع ايضاً : كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، ص ص 139-140.

وكذلك : عبد العزيز محمد الشناوي، اوربا في مطلع العصور الحديثة، القاهرة، 1969، ص 784.

الفرقة الفارة الى ولايات اسيا الصغرى، واطلق عليها اسم ((فراري)) تحقيراً لها، فتمرد قائد تلك الفرقة ويدعى ((عبد الحليم قره يازجي)) الذي قاد مع اخيه المدعو ((دلي حسن)) ثورة خطيرة في الاناضول[1]. ولم تستطع الدولة العثمانية القضاء على هذه الثورة بالقوة العسكرية، فعمدت الى الطرق السلمية لتحقيق هذا الهدف، فعينت ((دلي حسن)) بعد وفاة اخيه، والياً على البوسنة، وفيها هلكت قواته جميعها في المناوشات المستمرة مع جيوش النمسا والمجر في سنة 1603[2].

من ناحية اخرى نجد ان الفرسان ((السباهية)) اعلنوا الثورة في استانبول، مطالبين الدولة بتعويضهم عما فقدوه من ريع اقطاعاتهم العسكرية، في اسيا الصغرى، بسبب ثورة ((قره يازجي)) واخيه، فاستعانت الدولة بالجند ((الانكشارية)) للقضاء عليهم[3]. واظهرت هذه الثورات بجلاء مدى اختلال اوضاع المؤسسة العسكرية العثمانية وعدم صلاحية قواتها لحفظ مكانة الدولة.

وقد بذل السلطان عثمان الثاني (1618-1622) جهداً كبيراً لكبح جماح الانكشارية، الذين فقدوا روحهم القتالية، وبدأ يعد العدة لحشد قوات عسكرية جديدة في ولايات اسيا الصغرى وعمل على تدريبها وتنظيمها للتخلص من ((الانكشارية))، الا ان هؤلاء كانوا من القوة، واحسوا بما يخطط لهم، وتمكنوا اخيراً من خلع السلطان وقتله[4]. بل واعادوا مصطفى الاول الى العرش في سنة

---

[1] علي حسون، المصدر السابق، ص 131.

[2] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 570-571.

وراجع ايضاً : كارل بروكلمان، المصدر السابق، جـ 3، 140.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص 119.

[4] يروي محمد فريد، قصة قتل ((الانكشارية)) للسلطان عثمان الثاني بما نصه : ((لم يكتفوا بعزله – السلطان– بل هجموا عليه في السراية وانتهكوا حرمتها، وقبضوا عليه بين جواريه وزوجاته، وقادوه قهراً الى ثكناتهم، موسعيه سباً واهانة مما لم يسبق له مثيل في تاريخ الدولة ... وزيادة على ذلك انهم نقلوه من هناك الى القلعة المعروفة بـ (ذات السبع) ... واعدموه)). انظر :

1622، الذي سبق لهم ان خلعوه في سنة 1617، واستمر السلطان الاخير العوبة في ايديهم، حتى عزلوه اخيراً وعينوا مكانه في سنة 1623، السلطان مراد الرابع، وبدأ يكون للانكشارية شأن سياسي، فارهبوا السلاطين واخذوا يولون الوزراء ويعزلونهم ويمنحون المناصب لمن يجزل لهم العطايا، فدخلت الدولة في فوضى وعدم استقرار بسبب سوء تصرفاتهم[1] .

استمر ((الانكشارية)) في عهد السلطان مراد الرابع (1623–1640) ولمدة عشر سنوات بين (1622–1632) متمردين على السلطة، فهم الذين نصبوا السلطان في الحكم وكانوا يطمعون في ان يسيروا امور الدولة على وفق ما يرون، ولعل ابرز مثال على تدخلهم في شؤون الحكم كان تمردهم ضد السلطان في سنة 1631، على اثر التغييرات التي اجراها في القيادة العسكرية، بعد ان فشل الجيش العثماني في استرجاع بغداد من الاحتلال الفارسي، واحتجاجاً منهم على عزله الصدر الاعظم ((خسرو باشا)) المؤيد من قبلهم، وتعيينه ((حافظ احمد باشا)) بدلاً عنه، المناوئ لسياستهم، فزاد ذلك من غضبهم، ودخلوا ((السراي السلطانية)) واخذوا يطالبون برأس كل من الصدر الاعظم والمفتي والدفتردار، واناس اخرين من المقربين الى السلطان، وبلغ عدد الذين طالبوا بهم سبعة عشر شخصاً[2]. واقفلت العاصمة محلاتها واصبحت ((السراي)) في حالة رعب، ولم يجد السلطان

المصدر نفسه، ص ص 123–124.

[1] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 163–166.

وراجع ايضاً : Creasy, op.cit, p.243.

[2] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 580.

وراجع ايضاً : Creasy, op.cit, p.248.

بداً من تسليم الصدر الاعظم اليهم والتضحية به، بعد ان كاد تمردهم ان يطيح به ايضاً، فقتلوه اشنع قتله في حضرة السلطان نفسه في شباط سنة 1632[1].

وازاء الوضع الشاذ الذي واجهه السلطان مراد الرابع، كان لا بد له من كسر شوكة ((الانكشارية)) والقضاء على سطوتهم، فعمل في التاسع والعشرين من آيار سنة 1632، بهدوء على تنظيم قوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها وقت الحاجة في درء خطر ((الانكشارية)) وتمردهم، كما ان المنازعات داخل القوات المتمردة في اطار الصراع القائم بين ((الانكشارية والسباهية))، جعلت هناك ثمة فرصة سانحة لكبح جماح الجميع[2]. فأمر السلطان بقتل كل من ثبت عليه اية مساهمة في حوادث التمرد الاخيرة، ومن ابرز من قتلوا الصدر الاعظم رجب باشا الذي كان يحرض المتمردين سراً[3]. واتخذ السلطان اجراءات اخرى – بعد ان اخذ ((الانكشارية))، يناقشون مسألة عزله بشكل علني في ثكناتهم – من بينها: توزيع اعداد كبيرة منهم على حاميات الحدود، وانشاء تشكيلات عسكرية جديدة يمكن الاعتماد عليها، وتخفيض عدد المشاة ((الانكشارية))، بأيقاف نظام التجنيد المعروف بـــ ((الدوشرمة))، على الرغم من ان ذلك ادى الى نتائج سيئة، في اضمحلال نظام

---

[1] يذكر ((كريزي)) في صفحات كتابه تفاصيل المحنة التي واجهت السلطان مراد الرابع مع ((الانكشارية)) واعوانهم، وتفاصيل المشهد التي تم فيه قتل الصدر الاعظم حافظ احمد باشا.= = ومما يـــذكره : ((ان السلطان عندما خاطب المتمردين الذين تجمعوا في الساحة الثانية للسراي التي كانت تعد بمثابة الديوان، قائلاً : ((ما الذي ترغبون اليه يارعاياي)) اجابوه في صوت عال وبوقاحة : ((اعطنا السبعة عشر رأساً ... او يسير الامر معك الى ما لا تحمد عقباه)). كما انهم كانوا يصيحون عالياً مرددين ((السبعة عشـــر رأساً او التنازل عن العرش)) ... فاستسلم لمطلبهم وملؤه الاسف، وارسل يستدعي الصدر الاعظـــم . للموت، وعند مجيئه خاطب مراد الرابع قائلاً : ((مولاي، ليهلك الف عبد مثل حافظ في سبيلك، انني فقط اتضرع اليك الا تقتلني انت ...)) وفعلاً ... ((فان احد الانكشارية جثم على صدره وجـــز رأســـه ...)). انظر : Ibid, p.249.

[2] Ibid, pp. 249-250.

[3] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 174-175.

التدريب العسكري واثره في اضعاف فاعلية القوات العسكرية العثمانية[1]. كما ان هذه الاجراءات التي اتخذها السلطان نفسه، لم تكن من القوة بحيث تكفي للقضاء على الانكشارية.

ومما زاد في فساد ((الانكشارية))، مدى الاختلال الذي اصاب نظامهم، فقد اخذ الكثيرون منهم يزاولون مهن وانشطة اقتصادية مختلفة، الامر الذي ترتب عليه تضاؤل ارتباطهم بثكناتهم، وضعف قدراتهم القتالية وعزوفهم عن التدريب، لانشغالهم بمهام غير عسكرية، حتى صار العديد منهم لا يذهب الى الثكنات الا لتسلم المرتبات، التي كانت تسمى ((العلوفات))[2]. اضافة الى قيام بعضهم ببيع تذاكر مرتباتهم ((علوفاتهم)) الى الراغبين من عامة الناس، ورافق هذه العمليات سوء استعمال كان ((آغا الانكشارية)) وضباطه، قد تغاضوا عنه، لانه يسير في مصلحتهم، اذ بامتناعهم عن اخبار المسجلين بما يحدث من نقص في ((فرق الجيش الانكشاري))، جعلهم يقومون بأصدار تذاكر جديدة، بقصد بيعها او سحب مرتباتها بأنفسهم[3]. وشجع هذا الوضع بعض الموظفين من ذوي النفوذ بالقيام بتسجيل اسماء خدمهم واتباعهم في القوائم الرسمية ((للجيش الانكشاري))، وبذلك كلفوا الدولة مبالغ طائلة تدفع لهم كمرتبات دون ان يقوموا بأي دور عسكري[4]. كما ان الغاء نظام ((الدوشرمة)) ادى الى دخول المسلمين الاحرار في الجيش المذكور، ممن

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 253-254.

وراجع ايضاً :

علاء موسى كاظم نورس، مدى مسؤولية الانكشارية، المصدر السابق، ص 54.

[2] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 47.

[3] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 110-111.

[4] سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 2، ص 93.

كانوا مرتبطين بأسرهم وحرفهم، مما ساعد ذلك على امتزاج ((الجند الانكشارية)) بالمجتمع المدني[1].

ان ((الانكشارية)) التي نشأت في البداية ((مغلقة)) عن المجتمع المدني، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلطان، تطورت الان باتجاه الانفتاح على هذا المجتمع والانخراط فيه عبر طريقين: الطريقة الصوفية ((البكتاشية)) التي كانت في الاساس الاطار الديني ((للانكشارية))، وطريق الانخراط في العمل التجاري والحرفي المتاح في المجتمع.

ولما اراد السلطان ابراهيم (1640-1648)، التخلص من رؤوساء ((الانكشارية)) ووضع حد لاختلال نظامهم واستمرار تدخلهم في شؤون الحكم، تآمروا ضده وقاموا بقتله خنقاً بعد حصولهم على فتوى من شيخ الاسلام ((عبد الرحيم افندي))[2] وقد انصب ذلك في اطار التحالف بين المشيخة الاسلامية و ((الانكشارية))، فكانت الاولى تقدم لاعمال الاخيرة احياناً التغطية ((الشرعية)) عن طريق الفتاوي.

استمر ((الانكشارية)) في اساليبهم هذه، حتى سادت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وقد نصبوا بعد السلطان ابراهيم ابنه السلطان محمد الرابع (1648-1687) الذي شهد عهده استمرار تمردهم ضد الدولة وابتزازهم الاموال وتعديهم على الناس[3]. ثم تمردوا ايضاً، في عهد السلطان سليمان الثاني (1687-

---

(1) هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 254-255.

(2) محمد فريد، المصدر السابق، ص 129.

وتصف بعض المصادر التاريخية ((السلطان ابراهيم بالشذوذ والجنون)).

انظر : هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 56.

(3) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 586.

1691)، وكانوا سبباً رئيساً في هزيمة الجيش العثماني امام قوات النمسا والمجر في سنة 1687، وخسارة الدولة الكثير من ممتلكاتها في اوربا[1].

وقد قوم المؤرخ العثماني، (جودت)، اوضاع ((الانكشارية)) هذه بما نصه:

((بعد ان اختل نظامهم وقانونهم اصبحوا لا ينقادون والتحقوا بزمرة الاشقياء وصارت فرقهم ملجأ المتهمين ومأوى الجانين وبذلك كانوا علة لكثير من الفضائع كالخروج عن طاعة السلطان مثلا وعدم النظر في الاعمال النافعة للدين والدولة وكانوا يرفضون المصالح الملكية مع انهم لا يفرقون بين النافع منها والضار فزاد فيهم الاختلال والغش حيناً بعد حين حتى بلغت مساؤهم واضرارهم للدولة ... الى درجة لا يستطيع اللسان ان يصفها))[2].

استمر تمرد ((الانكشارية)) وتدخلهم في شؤون الدولة، طيلة القرن الثامن عشر وما بعده، وكان اغلب سلاطين الدولة، في تلك المدة، عرضة للخلع والعزل، فتمكنوا من خلع السلطان مصطفى الثاني في سنة 1703، بعد ان رفض الانصياع اليهم[3]. واعلنوا كذلك تمردهم ضد السلطان احمد الثالث (1703-1730)، اذ تمكنوا في الثامن والعشرين من ايلول سنة 1730، من فرض سيطرتهم التامة على العاصمة، وظلوا لمدة ثلاثة ايام يطالبون برأس الصدر الاعظم داماد فريد باشا (1716-1730) وعدد من كبار رجال الدولة، بحجة انهم مالوا الى الصلح مع الفرس وتسببوا في خسارة القوات العثمانية[4]. والواقع ان

---

[1] ذكر محمد فريد، ((انه في سنة 1687 مني الجيش العثماني بهزيمة قاصمة عند ((موهاكس)) في بلاد المجر، وفقدت الدولة العثمانية بعد سنتين من ذلك ((مدن سمندرية وبلغراد التي سيطر عليها النمساويين، وكذلك مدن نيش وودين الواقعة في بلاد الصرب)). انظر : المصدر السابق، ص ص 138-139.

[2] المصدر السابق، جـ 1، ص 106.

[3] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص 209.

[4] محمد فريد، المصدر السابق، ص 146.

وراجع ايضاً : حسين لبيب، المصدر السابق، جـ 1، ص 17.

الامــــــر لم يكن كذلك بل كان الصدر الاعظم يعتــقد ان ليس بأمكان القوات العثمانية، ســــــــواء منها البرية والبحرية، الدخول في حــــــــرب في الغرب ضد البلدان الاوربية، او في الشــرق ضد قوات نادر شـــــــاه، في فارس. ورغم هذه القناعة، ارغمه ((الانكشـــــارية)) وعلمـــــاء الدين على اصــــــــدار امر الى والي بغداد، حسن باشا (1704-1723) بدخوله الحرب ضد الفرس، التي استــــــمرت حتى سنة 1746، وقد تخللتـــــها فترات سلم وانتهت بتوقيع معاهدة سلام بين الجانبيــــــن في السنة الاخيــــــرة[1].

واضطر السلطان احمد الثالث الى ان يستجيب الى مطالبهم، خوفاً من ان يطيح تمردهم به، فأعدم الصدر الاعظم واثنان من ذوي الشأن. لكن انصياعه لهم لم يمنعهم من العصيان عليه، فأعلنوا خلعه عن العرش[2].

توالى تمرد ((الانكشارية)) وزعزعتهم للامن الداخلي، في الدولة، في عهد السلطان محمود الاول (1730-1754)، وبخاصة في مطلع عهده، عندما ارغموه على قتل احد رؤسائهم وهو (بطرونا خليل)[*]، الذي هدد مصالحهم وتمادى في نفوذه، وكاد ان يؤدي ذلك الى حدوث هياج كبير في العاصمة، لو لا تدخل السلطان ونجاحه في تهدأت الوضع[3].

وشهدت عهود كل من السلاطين مصطفى الثالث (1757-1774)، وعبد الحميد الاول (1774-1789)، وسليم الثالث (1789-1807)، ومحمود الثاني

---

[1] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 208-211.

[2] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 74. وراجع ايضـاً : اسـماعيل سـرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 621.

[*] وهو الذي قاد تمرد ((الانكشارية)) ضد السلطان احمد الثالث.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص 147.

(1808-1839)، جهوداً حثيثة للقضاء على ((الانكشارية))، ووضع حد لتمرداتهم، ضد الدولة، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في سنة 1826[1].

امثلة عن تمرد الانكشارية في بعض الولايات العثمانية:

ان انحلال نظام ((الانكشارية)) واهمالهم واجباتهم العسكرية من خلال تمردهم المستمر في العاصمة، وتدخلهم في تنصيب السلاطين والصدور العظام وعزلهم، وتعدياتهم على الناس، وبيعهم تذاكر مرتباتهم ((علوفاتهم)) وتهربهم عن اداء الخدمة الفعلية، ادى الى انتقال مظاهر الانحلال هذه الى الولايات العثمانية التي عملوا فيها، بل كان الامر في تلك الولايات اكثر وضوحاً[2].

دفعت حالة الانحلال هذه حرفيّ المدن وسكان الولايات الى تسجيل اسمائهم في سجلات كتائب ((اورطات الانكشارية)) منتسبين اليها اسمياً، لتأمين انفسهم من الاعتداءات المتكررة، فبحكم اقامة هذه ((الاورطات)) في المدن، واحتياج الجند الى ما ينتجه الحرفيون فيها من سلع ضرورية، اصبح انضمام الاخرين اليها سهلاً، ليستفيد كل فريق من الاخر[3]، وبخاصة وان انتساب السكان الى تلك ((الاورطات))، كان لا يحملها اية التزامات مالية، بل على العكس من ذلك، كان على طالب الانتساب ان يدفع مبلغاً من المال وبعض الهدايا الى ضباط ((الانكشارية)) لتسجيل اسمه في ((الاورطة))[4] . وبمرور الزمن ادى هذا الوضع الى حدوث شبه اندماج بين ((الانكشارية)) والسكان المحليين، بحيث غلب الطابع المحلي عليها.

---

[1] لقد سيتم بحث هذه الجهود، بالتفصيل، في الفصل الرابع من الاطروحة، والمعنون : (الاصلاحات العسكرية العثمانية 1703-1839).

[2] رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت، د. ت، ص ص 97-98.

[3] نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 254.

[4] المصدر نفسه، جـ 5، ص ص 254 – 255.

وهناك امثلة كثيرة عن سريان الانحلال الى ((انكشارية)) الولايات العثمانية، اذ اصبحوا مصدراً للفتنة وبؤرة للفساد. فقد لعبوا في بعض الولايات، مثل بغداد، دوراً خطيراً في الفتن الداخلية، ونشب القتال اكثر من مرة بينهم وبين القوات المحلية، وضج الناس بالشكوى من تعدياتهم، وفشلت محاولات الولاة لكبح جماحهم[1].

ففي سنة 1605 استطاع القائد الانكشاري محمد بلوك باش بن احمد الطويل، ان يستأثر بالسلطة العليا في بغداد، بعد ان ورث منصبه كقائد عن والده، ونجح في هزيمة الجيش الذي ارسله السلطان احمد الاول (1603-1617)، لاخضاعه بقيادة نصوح باشا والي ديار بكر، وقد اعانه على ذلك خيانة الجند المرتزقة في صفوف جيش السلطان[2]. واستتب الامر لابن الطويل، ولكنه في سنة 1607 اغتاله كاتب ديوانه، وعندها نصب اخوه مصطفى بدلاً عنه، وقد ارسل الباب العالي جيشاً للقضاء على التمرد، كان بقيادة محمود باشا جغالة بن سنان باشا، فاستقر في الموصل، واجرى اتصالات سرية ومع بعض القادة ((الانكشارية)) في بغداد، اذ كانت له معرفة بهم حين كان والياً في بغداد من قبل [3].

فأنهي حكم مصطفى[*] وتولى محمود باشا امر الولاية، وبذلك استطاع الباب العالي ان يستعيد حكمه المباشر في بغداد[4].

ثم حدثت اخطر حركة قام بها الانكشارية في بغداد في القرن السابع عشر وهي حركة بكر الصوباشي – التي سبقت الاشارة اليها –، الذي عظم شأنه وفاق

---

[1] علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 31.

[2] مصطفى نعيما الحلبي، المصدر السابق، جـ 4، ص 458.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 137.

[*] قام محمود باشا بعد ان تولى امر الولاية بتنصيب مصطفى بن احمد الطويل والياً على الحلة في سنة 1608 ولكن هذا خشيّ على نفسه، فهرب، بعد ذلك، الى بلاد فارس.

راجع : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 137.

[4] عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، جـ 4، بغداد، 1949، ص ص 160-162.

في قوته ونفوذه سلطة الوالي الضعيف يوسف باشا، واستطاع، في سنة 1621، ان يستأثر بحكم الولاية بعد ان تمكن من القضاء على الحركة التي هدفت الى الاطاحة به التي قام بها بعض كبار ضباط ((الانكشارية)) واشراف الولاية بدعم من والي بغداد نفسه، الذي ذهب ضحية ذلك، وعندئذ اصبح الصوباشي ذا سلطة مطلقة، في بغداد، فكان ذلك ممهداً لوقوع المدينة تحت الاحتلال الفارسي[1] .

فقد اصدر الباب العالي اوامره الى حافظ احمد باشا، والي ديار بكر، لقيادة حملة عسكرية، للقضاء على حركة الصوباشي، وعند وصول الحملة المذكورة الى بغداد، نشب قتال عنيف عند اسوارها، وجرت مفاوضات بين الطرفين، غير ان الصوباشي لم يقنع بغير حكم الولاية[2]. وادت قلة الامدادات، وضعف الحامية، من جراء الحصار الشديد، الذي فرضته قوات الوالي، الى طلب الصوباشي نجدة من الشاه الصفوي، عباس الكبير (1587-1629) في مقابل ان تكون الخطبة والسكة للشاه ويبقى هو الحاكم في بغداد، وقد وجد الشاه في هذا فرصة للتوسع على حساب العثمانيين فأرسل جيشاً كبيراً لاحتلال العراق، اوكل قيادته الى حاكم همدان، وامره بالتحرك فوراً الى بغداد لمعاونة بكر الصوباشي[3].

ولما دخلت طلائع القوات الفارسية الغازية الى الاراضي العراقية واخذت تتقدم نحو بغداد، لم يجد القائد العثماني حافظ احمد باشا، بداً من اقرار الامر الواقع، وذلك للحيلولة دون سقوط بغداد بايدي الفرس الطامعين، فعقد الصلح مع

---

[1] علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 32.

[2] مصطفى نعيما الحلبي، المصدر السابق، جـ 2، ص 274.

[3] مرتضى افندي نظمي زاده، كلشن خلفا، ترجمه عن التركية موسى كاظم نورس، النجف، 1971، ص 217.

الصوباشي، واسند اليه حكم الولاية، لقاء بذل جهوده لحماية البلاد من الخطر الفارسي، ورجع الى الموصل ومنها الى ديار بكر[1] .

ولكن القوات الفارسية لم تعترف بما حدث، وواصلت زحفها على بغداد وحاصرتها وطلب قائدها من الصوباشي ما وعد به، غير ان الاخير اجابه بانه مستعد لدفع نفقات الحملة الفارسية، دون تسليم المدينة[2]. وعندما علم الشاه بذلك جاء بنفسه للاشتراك في الحصار، في صيف سنة 1623[3]. فطلب الصوباشي منه فك الحصار والرحيل الى بلاده، فغضب لذلك واخذ يشدد من حصاره على المدينة، التي تعرض سكانها الى مجاعة شديدة جعلتهم غير قادرين على الصمود مع عدم وصول الامدادات العسكرية العثمانية[4]، كما ان اعوان الصوباشي تخلوا عنه، حتى خانه ابنه محمد، الذي كان قائداً لقلعة المدينة، فبعث الى الشاه يطلب الامان لنفسه واتباعه، لقاء تسليمه القلعة وفتحه ابواب المدينة فقبل الشاه بذلك[5].

وفي الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة 1623 دخلت القوات الفارسية الى المدينة. وتم القاء القبض على بكر الصوباشي ثم اعدم، كما اعدم قاضي بغداد واخرون، وكثرت حوادث القتل والنهب[6].

---

[1] عباس العزاوي، المصدر السابق، جـ 4، ص 174.

وراجع ايضاً :

مرتضى افندي نظمي زاده، المصدر السابق، ص 218.

[2] علاء موسى كاظم نورس، العراق في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 34.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 140.

[4] ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد، 1985، ص 77.

[5] ياسين العمري، زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، النجف، 1974، ص ص 62-63.

[6] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص77-78.

استمر تمرد ((الانكشارية)) بعد فشل حركة بكر صوباشي، وبخاصة بعد ان استعاد العثمانيون بغداد في سنة 1638، وزاد نفوذهم، اذ وصل آغا الانكشارية الى الحكم، في بغداد، اكثر من مرة. وكان ذلك بالعنف، ويذكر – على سبيل المثال – هنا ما حصل لوالي بغداد، في سنة 1647، ابراهيم باشا الذي كان بحماية الصدر الاعظم صالح باشا، فلما قتل الاخير، خشي ابراهيم على نفسه، فتقرب الى عساكر بغداد المحليين، ليتقوى بهم ويقاوم التآمر ضده[1]. غير ان هذه العساكر واجهت مقاومة ومنافسة من ((انكشارية بغداد)) الذين كانوا يقيمون في القلعة ويحرصون على استمرار نفوذهم في الولاية، فعمدوا الى الوقوف الى جانب متسلم بغداد الذي ارسله الباب العالي، وتمكنوا بالحيلة من اعتقال الوالي ابراهيم باشا وحجزه بالقلعة، وصد هجمات عساكر بغداد من القوات المحلية الذين حاولوا انقاذه، واثر تدهور الوضع، قتل الوالي ومساعده (الكاخيا) بأمر سلطاني، كما قتل بعض مؤيديه من عساكر بغداد، الذين فقدوا الكثير من نفوذهم وتمت مطاردة العديد منهم في المدينة[2]. وفسح ذلك المجال لتسلط ((الانكشارية)) على بغداد وفرض نفوذهم على ولاتها وكانت كلمتهم نافذة في العاصمة استانبول[3].

ونتج عن تزايد نفوذ ((الانكشارية)) في بغداد، ان كثرت مساوئهم خلال العقود التالية من الزمن، وحاول الولاة فرض سلطتهم ومعاقبة المسيئين. ولكن انشغالهم في محاولات اخضاع والي البصرة من آل افراسياب[*]، صرف اهتمامهم

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 140.

[2] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص 108 – 109.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 214.

[*] اسرة محلية حكمت البصرة بين سنتي (1596–1667) تنحدر الى اصول سلجوقية – تركية، الا ان حكامها مارسوا سياسة عربية محظة مستمدين شرعيتهم التاريخية المحلية من ابناء البصرة، وكانوا مستقلين عن الدولة العثمانية.

راجع عنها : جان باتيست تافرنيه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، 1944.

وكذلك : طارق نافع الحمداني، العلاقات بين افراسياب والدولة العثمانية ابان حكم افراسياب باشا وعلي باشا 1569–1650. ، بحث منشور في مجلة الخليج العربي، المجلد (16)، العدد (1)، البصرة 1984.

عن الاوضاع في بغداد، واستغل بعض قادة ((الانكشارية)) الوضع، فقام احدهم ويدعى عبدي، بالعصيان في سنة 1653، وحين قتله والي بغداد، اجتمع اعوانه واصطدموا به[1] ومن اجل تهدأت الوضع، واعترافاً بسطوة ((الانكشارية)) عين الباب العالي آغا جديد للانكشارية من استانبول منح صلاحيات واسعة، شملت قتل الوالي نفسه، فهدأت الفتن اثر ذلك، الى حين، ولكن نفوذ الانكشارية تعاظم كثيراً[2].

ادى زوال نفوذ القوات المحلية وتوطد سلطة ((الانكشارية)) الى ظهور الانقسام بين صفوفهم، وحدث ذلك بشكل واضح خلال الحملة التي ارسلت لقمع ثورة عشائر المنتفق في سنة 1657، اذ انقسم ((الانكشارية)) على انفسهم، ازاء مؤيد للحملة ومعارض لها، واستغل ذلك افراد القوات المحلية وعادوا الى الظهور[3]. وتدخل الوالي محمد باشا الخاصكي لفرض النظام وايده كبار ضباط ((الانكشارية))، فسويّ الخلاف على مستوى الجيش الانكشاري الا انهم طالبوا بقتل رئيس نقابة التجارة، و ((الروزنامجي)) وامين المخزن، وتم لهم بالفعل ذلك، واضطر الوالي الى الابتعاد عنهم خشية على حياته، ويبدو ان كبار ضباط ((الانكشارية)) قد خشوا رد فعل الحكومة في استانبول، فاستدعوا الوالي، وقاموا بطرد افراد القوات المحلية ونكلوا بهم من جديد[4].

ان الولاة العثمانيين لجأوا الى اسلوب جديد، في مطلع النصف الثاني من القرن السابع عشر، لاستعادة هيبتهم وذلك بالاعتماد على القوات ((الانكشارية))، في تثبيت حكمهم، وجمع الضرائب الاضافية، من السكان لصالح الدولة، ومما دلل على توافق المصلحة بين ((الانكشارية)) والسلطة، تعيين ((آغا الانكشارية)) والياً،

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 214.

[2] المصدر نفسه، ص ص 214-215.

[3] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص 113-114.

[4] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 214-215.

في بغداد، في سنة 1661، وكذلك كان الامر في سنة 1674[1]. ولكن ازدياد تسلط ((الانكشارية)) ادى الى اصطدامهم بجند الوالي من المرتزقة (السكبان)، في سنة 1676، ونجح الوالي في اعادة الامن بعد جهد[2].

ان ازدياد نفوذ ((الانكشارية)) وتمتعهم بمكاسب عديدة، في بغداد، وارتباطهم المصلحي بالسكان، دفع الدولة الى سحب بعض الوظائف من ايديهم، وابدال الكثيرين منهم، حتى بلغ عدد الذين ابدلوا قرابة الالف، بهدف فرض هيبتها عليهم[3]. ونتج عن هذا الاجراء ظهور عداء شديد بين الافراد القدامى والجدد، داخل القوات الانكشارية، ادى الى حدوث الاشتباك فيما بينهم، وكانت الغلبة فيه للقدامى منهم، الذين تمكنوا من قتل ((آغا الانكشارية))[4]. واثر ذلك ارسلت الدولة في سنة 1683 نحو الف من ((الجند الانكشارية)) لاضعاف نفوذ القدامى منهم، وقاموا بكثير من الفوضى. وبعد خمسة سنين عاد ((الانكشارية)) الى التمرد، وقتلوا بعض اعيان بغداد ولم يهدأوا حتى قتل ثلاثة من زعمائهم[5].

وهكذا بقيت القوات ((الانكشارية)) – حتى اوائل القرن الثامن عشر – تمثل اكبر قوة عسكرية مؤثرة في بغداد والبصرة وبقية المدن العراقية. وان معظم الولاة الذين ارسلتهم الدولة، لم يأملوا في الحصول على مزيد من القوة اكثر مما هو مسموح به من القوات المحلية[6]. وكان على كل والٍ ان يثبت اسمه مع هؤلاء ((الانكشارية)) رسمياً، وذلك لاسباب تتعلق بمسألة اعترافهم به، الا ان تلك الضرورة توقفت في عهد الولاة المماليك (1750–1831)، ذلك لان هؤلاء الولاة،

---

[1] عباس العزاوي، المصدر السابق، جـ 5، ص 69.

[2] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص 117–118.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 215.

[4] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص ص 118–119.

[5] عباس العزاوي، المصدر السابق، جـ 5، ص 119 و 137.

[6] نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 266.

لما استطاعوا من بناء قوة عسكرية متماسكة وجيش خاص مدرب اكثر مما هو مألوف في القرن السابع عشر، بدأوا يهددون الهيمنة السابقة للقوات ((الانكشارية)) في المراكز الرئيسة، ويحدون من اهميتها كقوة مواجهة[1]. ولهذا فأن دور ((الانكشارية)) كعنصر مؤثر في الصراع السياسي قد تناقص وجاء الى نهايته.

وعلى غرار ما حدث في الولايات العراقية، فقد ظهرت حالات تمرد ((للانكشارية)) في بلاد الشام على السلطة العثمانية. ولكن تمردهم لم يبلغ حد العنف، ولم تظهر بينهم زعامات عسكرية تطمح الى الحكم، كما حصل في ولاية بغداد. وقد حاول ((الانكشارية)) في دمشق الاثراء عن طريق ابتزاز الاموال من الفلاحين[2] .

كان هناك في ولاية دمشق نوعان من ((الانكشارية)) هما ((انكشارية القابو قولية)) التي كان ولاؤها للدولة العثمانية، و ((الانكشارية اليرلية – المحلية)) التي ترسخ ارتباطها بالمجتمع الدمشقي، وارتبطت مصالحها مع مرور الزمن بالسكان العرب، بل وازداد ذلك بالفعل المصاهرة، وتعد ((اليرلية)) ذات اهمية بالغة، اذ كانت متنفذة، لها مجالها الاقتصادي وثراؤها واوكل الى بعض زعمائها مهام امارة

---

[1] من المفيد ان نشير الى انه في الوقت الذي عمل فيه ولاة المماليك على تحجيم دور القوات الانكشارية في العراق، فانهم عملوا في الوقت نفسه على زيادة نفوذ قواتهم الخاصة. اذ قام في هذا المجال الوالي سليمان باشا الكبير (1780–1802)، بجلب اعداد كبيرة من المماليك الجورجيين الجدد، واسرع في تدريبهم وعين افضل قواده قادة للفيالق ((الانكشارية)). وقد استخدم الجيش المملوكي لاجبارهم على الخضوع والانضباط، وقبول التدريب واستخدام الاسلحة الحدثية.

للتفاصيل راجع : علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، 1750–1831م، بغداد، 1975.

وكذلك : نخبة من اساتذة التاريخ، جـ 5، ص ص 266–267.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 141.

وراجع ايضاً :

ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري، في مطلع العهد العثماني، دمشق، 1973، ص ص 15–20.

قوافل الحج الشامي، مرات عديدة، وعدوا انفسهم اهم المدافعين عن المصالح جميعها، لذلك ساندهم السكان ضد ((القابو قول))[1].

وقد حدث في الربع الاخير من القرن السابع عشر تطور هام في بنية القوات ((الانكشارية)) في دمشق، اذ انتسب اليها، كما حدث في كثير من الولايات الاخرى، افراد من اصل محلي، أي غير عثماني، املاً في الحصول على الامتيازات الكثيرة التي كانت تتمتع بها[2]. ويدل ذلك على انحلال انظمة الجيش ((الانكشاري))، التي منعت، في الاصل، غير الروم (العثمانيين) الانتساب اليه، واخذ ((انكشارية دمشق، بمرور الزمن يعيشون خارج القلعة، ويتعاطون الحرف المختلفة، واصبحوا تجاراً وبذلك زاد ارتباطهم بالمجتمع وانضمام الكثير من السكان المحليين الى صفوفهم[3]. وقد دفع هذه الوضع السلطان العثماني مراد الثالث (1574-1595) الى اصدار فرمان في شهر تموز من سنة 1577، موجهه الى حاكم دمشق، يأمره فيه ان يعيين في الوظائف الشاغرة بين ((الانكشارية)) افراداً من اصل رومي، وليس من السكان المحليين او الغرباء[4]. ويبدو ان انتساب اجناس اخرى الى ((انكشارية دمشق))، الذي بدأ قبل تاريخ صدور هذا الفرمان بمدة، ولم يتوقف بصدوره، بل زاد كثيراً. ولهذا عمت الفوضى بين صفوف ((الانكشارية)) وكثر تحديهم للسلطات القائمة في دمشق ووسعوا مجال تسلطهم الى مدن اخرى[5].

---

[1] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 165-166.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية في بلاد الشام، المصدر السابق، ص 69.
وراجع ايضاً : يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، بيروت، 1966، ص 20-25.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 141.

[4] محمد امين بن فضل الله المحبي، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر، جـ 2، بيروت، 1966، ص ص 129-130.

[5] نوفان رجا الحمود، المصدر السابق، ص ص 133-134.

وفي اواخر القرن السادس عشر وسّع ((انكشارية دمشق)) دائرة نفوذهم الى ولاية حلب ن حيث كان يذهب قسم منهم كل سنة للخدمة هناك، واحياناً لغرض جباية الضرائب الحكومية، من قرى الولاية، واستفادوا من دعوة الدولة لهم القتال المتمردين من اتباع ((الحركة الجلالية))(*)، شمال حلب، في تعزيز نفوذهم في هذه الولاية، ومارسوا كثيراً من الظلم وابتـــزاز الأموال بشكل ارهق كاهل السكان، واضطر ولاة حلب لقتالهم واخراجهم من الولاية بالقوة بمساعدة علي باشا جانبلاط، الذي حكمت اسرتـــه (كلس وحلب)، ومن هنا بدأ العداء بين الاخير و((انكشارية دمشـــق))[1].

وشهدت بدايـــات القرن السابع عشر، استمرار حالات تمـــردهم ضد السلطة، ويمكن تفسير سبب ذلك، بعوامل الاختلال في أنظمة تجنيد ((الجيش الانكشاري)) وتدريبهم وانضباطهم في عموم الدولة العثمانية [2]. وكان انفتاح ((انكشارية دمشق)) على الاجناس الاخرى مظهراً لهذا الانحطاط العام، وعاملاً في تفشي الفساد بين صفوفهم، وتماديهم في ابتزاز الاموال، مستفيدين من اضطراب

(*) تنتسب هذه الحركة الى الشيخ جلال الدين، وظهرت في اواخر عهد السـلطان سـليم الاول (1512-1520)، وتزايد نشاطها في مناطق ((الاناضول)) اواخر القرن السادس عشـر. ويبـدو ان التنظـيم العسكري في الاناضول وزيادة اعداد السكان والحروب المتواصلة مع بلاد فارس، قد ادت الى تمرد الجلاليين ضد الدولة العثمانية، واشتركت في اعمال التمرد مجاميع من الافراد العاطلين، مما جعلها – الحركة – تتخذ طابعاً تخريبياً واسع النطاق وانتشرت في كل من الاناضول وشمالي سوريا.

للتفاصيل : راجع عنها :

احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 151.

(1) عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 142.

(2) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 47.

الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية، وانهيار قيمة العملة، وانعكاس ذلك الوضع على ولايات الشام، ومنها دمشق التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في اسعار الحبوب[1].

وادى ضعف ولاة دمشق، الى زيادة سطوة ((الانكشارية)) الذين لم يهتموا بعد ذلك، بسبب ضعف انضباطهم العسكري، بالانتصار في الحملات العسكرية التي اشركهم فيها ولاة الشام. ففي سنة 1606، مثلاً، هرب ((الجند الانكشارية)) من القتال ضد علي باشا جانبلاط، الذي الف زعامة عسكرية ضد الدولة العثمانية امتدت من حماة جنوبا حتى (اضنة) شمالاً. وكان سجلهم في الحملات ضد المعنيين[*] فاشلاً[2].

وشهد عهد السلطان مراد الرابع (1623-1640)، ازدياد سلطة الولاة، بفعل نشاط الادارة في استانبول. وتمكن اثـــــر ذلك ولاة الشام من قتل العديد من زعماء ((الانكشـــــــارية)) مثل (ابن اعجفران وابن الصباغ وعلي بن الارناؤوط وكيوان) وغيرهم[3]. والحقيقة ان النفوذ الذي بلغه هؤلاء، سواء في ((الجيش الانكشاري)) أو لدى سكان دمشق، يكشف لنا مدى الصراع على السلطة والنفوذ في دمشق بين الولاة وزعماء ((الانكشارية))، وبالتالي زادت حوادث القتل

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام، المصدر الســابق، ص ص 92-93.

[*] حكمت الامارة المعنية المقاطعات اللبنانية بين عامي (1516-1697)، وتمتعت بشبه استقلال ذاتي عن الدولة العثمانية، ويعد فخر الدين المعني الاول من اكفأ امراءهــا مقــدرة مــن الناحيــة السياســية والعسكرية.

للتفاصيل، راجع عنها : ياسين سويد، المصدر السابق، جـ 1. وكذلك: يوسف الحكيم، بيروت ولبنــان، في عهد آل عثمان، بيروت، 1964.

[2] صلاح الدين المنجد، ولاية دمشق في العهد العثماني، دمشق، 1949، ص ص17-21.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية، المصدر السابق، ص ص 68-69.

هذه في تفاقم العداء بين الطرفين[1]. وبرز ذلك بوضوح في فترة الضعف العثماني التي اعقبت وفاة السلطان مراد الرابع. ففي سنة 1648 حدث قتال عنيف بين ((الانكشارية)) واتباع ((المتسلم)) في دمشق. وظهر اثر هذا العداء في الحملة العسكرية التي قام بها مرتضى باشا والي الشام، في السنة التالية، على مدينة صفد، اذ حدث نزاع، اثناء الحملة، بين الانكشارية وجنود الوالي، تطور الى قتال بين الطرفين رجعت بسببه الحملة الى دمشق[2]. وازداد تأزم الوضع ايضاً، خلال الحملة التي شنها والي دمشق سنة 1649-1650، ضد الدروز في الشوف، اذ ان الوالي خسر المعركة بسبب تجنب ((الانكشارية)) الاشتراك الفعلي فيها، ولم يصب أي منهم في القتال، وقد ابدى الوالي حقده على الانكشارية نتيجة لذلك[3]. ومع هذا تعاضم نفوذهم، بعد ذلك، حتى انهم وصفوا، في سنة 1653، بأنهم يحكمون دمشق، وفعلاً استطاعوا، حينذاك، من طرد الوالي من دمشق، بعد ان وجهوا مدافع القلعة الى السرايا التي اقام فيها[4].

وتزايد نفوذ ((الانكشارية)) الى حد ان عينت الدولة بعض افرادهم امراءً لقافلة الحج الشامي، للمحافظة على سلاماتها، بعد ضعف دور الامراء المحليين وعدم قدرتهم على الاستمرار في قيادة تلك القوافل، بسبب قضاء الامير فخر الدين المعني الثاني على نفوذهم اثناء توسعه[5].

استمر تمرد ((الانكشارية)) في دمشق ضد السلطة العثمانية، رغم ان الدولة سعت لوضع حد لهذه الحالة، ففي سنة 1656 عينت، الوالي مرتضى باشا لحكم دمشق مرة اخرى، وكان قد سبق له ان تنازع مع ((الانكشارية))، الذين خشوا من

---

[1] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ص 56-57.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 144-145.

[3] المصدر نفسه، ص 145.

[4] نوفان رجا الحمود، المصدر السابق، ص ص 134-135.

[5] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 57.

قوته، وتمكنوا من منعه مع اتباعه من دخول المدينة، بل وطردوا متسلمه منها، وعينوا محمد باشا ابن الطيار خلفاً له، وقد اعترف السلطان محمد الرابع (1648-1687) بالامر الواقع واقر تعيين الاخير، فكان ذلك نصراً لهم وزاد في نفوذهم[1]. وتفاقم خطر ((الانكشارية)) عندما طلب السلطان نفسه، في سنة 1657 فرقاً من الجنود، من بعض الولايات، وكان من بينها دمشق وحلب، للاشتراك في الحرب في اقليم ((الروم ايلي))، وعين اثر ذلك والي حلب (ابازه حسن باشا) قائداً عاماً لجنود الشام، وانضم اليه والي دمشق، (ابن الطيار) والجند الانكشارية فيها، غير ان (ابازه حسن باشا) استغل منصبه الجديد، ووجود قوات كبيرة تحت قيادته فاعلن العصيان في السنة نفسها، وطلب من السلطان اعدام الصدر الاعظم محمد باشا كوبريللي (1656-1661)[*]، بدافع الحسد، نظراً لما حققه الاخير من اصلاحات داخلية اعادة الهدوء والهيبة للدولة، وسانده في طلبه هذا (ابن الطيار) والانكشارية في دمشق[2]. عندئذ ادرك السلطان خطورة الموقف وخشية من استغلال الصفويين لهذا التمرد، عمل بحزم، وارسل جيشاً لقتال حسن باشا في سنة 1658، ولكنه هزم. واخيراً تمكن والي حلب الجديد من التخلص من حسن باشا وقمع تمرده، كما عزل السلطان، محمد باشا ابن الطيار عن ولاية دمشق، بسبب تأييده لحسن باشا، وامر باعدامه مع متسلمه بعد ذلك، وحصل كل ذلك، بفضل همة الصدور العظام

---

[1] محمد امين بن فضل الله المحبي، المصدر السابق، جـ 3، ص 418.

[*] تولى افراد اسرة كوبريللي منصب الصدارة العظمى في الدولة العثمانية خلال المدة الممتدة بين عامي (1656-1683)، وكان لهم دور كبير، في اعادة الحيوية والقوة الى الدولة، وانقاذها من بعض مظاهر الضعف التي اصابتها بعد انتهاء حكم السلطان مراد الرابع (1623-1640). =

= للمزيد من التفاصيل، راجع :

اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 594، 600، 606.

وكذلك : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 153- 154.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 146.

من اسرة ((آل كوبريللي)) اذ شهد عهدهم نشاطاً ملحوظاً في تدعيم الادارة المركزية للدولة على ولاياتها[1].

وعين السلطان محمد الرابع، في سنة 1659، والياً جديداً لدمشق، هو عبد القادر باشا، الذي القى القبض على عدد من كبار قادة ((الانكشارية)) الذين ايدوا حسن باشا، في عصيانه، واعدمهم[2]. كما ارسل السلطان، الى دمشق، ايضاً، قوة من الجنود الانكشارية من صنف (القابي قول) حلت محل قوات ((اليرلية)) في مهام المحافظة على القلعة وابواب المدينة والاسواق[3].

اصبحت مهمة ((الانكشارية اليرلية)) محصورة في المحافظة على القلاع في طريق الحج، ولكن معظمهم لم ينفذوا ذلك في الواقع، وبقوا يقيمون في دمشق، وفي حالة نزاع مستمر مع الجنود ((الانكشارية – القابي قول)) وازداد ذلك مع تزايد اعداد ((قوات اليرلية)) بأنضمام اعداد كبيرة، من سكان دمشق اليها، الامر الذي جعل منها فرقة عسكرية قوية، في النصف الثاني من القرن السابع عشر [4].

استمر التنافس والنزاع بين القوتين العسكريتين المذكورتين، في اواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، ويبدو ان الدولة ارادت اضعاف ((قوات اليرلية)) بوصفها قوة محلية يخشى من ان تناميها قد يتسبب في اضعاف سطوة الدولة المباشرة، فكان من ذلك قتل قوات ((الانكشارية القابي قول)) لصالح آغا احد قادة ((اليرلية)) في سنة 1688، واعقب هذا الحادث، سلسلة من الاجراءات للقضاء على زعماء ((اليرلية)) كان منها اعدام والي دمشق حمزة باشا

---

[1] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 595 – 596.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 146 –147.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام ، المصدر السابق، ص 69.

[4] محمد بن امين فضل الله المحبي، المصدر السابق، جـ 3، ص ص 418 – 419.

وراجع ايضاً : وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 57.

لتسعة منهم، في سنة 1691، بناءاً على اوامر من السلطان سليمان الثاني (1687-1691)[1].

ادت حملة الاضعاف التي وجهت ضد قوات ((اليرلية)) الى تقليل نفوذهم، في دمشق، واستمر ذلك لسنوات عدة، وزاد ظلم الولاة وتعسفهم، مدعماً من رجال ((الانكشارية القابي قول)) الذين ايدوهم ضد قوات ((اليرلية))[2].

وفي سنة 1707، ارسل السلطان احمد الثالث (1703-1730) فرقاً اضافية من قوات ((القابي قول)) الى دمشق، مما زاد في نفوذها وتنافسها مع قوات ((اليرلية)) التي لم تلبث ان اصطدمت بها، في السنة التالية، فتسبب هذا في قتل بعض افراد القوات الاخيرة، وانحسار اثرها السياسي، فأنفرد ((القابي القول)) بالنفوذ في دمشق[3].

بمضي الوقت امتزج ((القابي قول)) بسكان دمشق، واصبحت لهم مصالح عديدة، في المدينة يدافعون عنها، شأنهم في ذلك شأن، ((اليرلية)) من قبل. وعوضاً ان تقرّب هذه المصالح بينهم وبين ((اليرلية)) زاد العداء بين القوتين، لان قادة الاخيرة، وجدوا في توسع نفوذ ((القابي قول)) ومصالحهم في دمشق، خطراً على نفوذهم ومصالحهم[4]. وهكذا اضيفت المنافسة على المصالح الى الصراع على النفوذ بين الطرفين، وهذا ما يفسر لنا الصراع الدامي بينهما في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، واستفاد الولاة كثيراً من هذه الاوضاع بضرب فريق بآخر لاضعافها.

---

(1) نجم الدين الغزي، لطف السمر وقطف الثمر، من تراجم اعيان الطبقة الاولى من القرن الحادي عشر، تحقيق محمود الشيخ، جـ 2، دمشق، 1981، ص 619.

وانظر ايضاً : عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 193 -194.

(2) نجم الدين الغزي، المصدر نفسه، جـ 2، ص ص 727-729.

(3) عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 195.

(4) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ص 57-59.

اما في ولايات شمال افريقيا، فقد كان للقوات ((الانكشارية)) دوراً اساسياً في شؤونها الداخلية. وكانوا الدعامة التي استند اليها خير الدين بربروسا وخلفاؤه في فرض سيطرتهم على الجزائر[1]. وذكر ان كبار ضباط ((الانكشارية)) الفوا، بموافقة الدولة، ديواناً خاصاً بهم كان ينظم امورهم ويحمي مصالحهم. وقد واجه هؤلاء الانكشارية منافسة شديدة من ((ريّاس البحر))، غير انهم كانت لهم السلطة والنفوذ، على الاخرين، بل واقتسموا معهم الغنائم التي كانوا يحصلون عليها[2]. وامتاز الجند ((الانكشارية)) في الجزائر بالتجانس بين بعضهم، اذ كانوا يجندون من مناطق الاناضول، واتصفوا بالعنف في سلوكهم وحروبهم[3].

وكثير ما كان ((الانكشارية)) يستغلون ضعف بعض ولاة الجزائر، بأعلانهم التمرد على السلطة، وبلغ من نفوذهم وسطوتهم انهم اسروا في سنة 1562، الوالي حسن باشا (1544-1562)، ابن خير الدين بربروسا، وارسلوه

---

(1) ينقسم الحكم العثماني للجزائر الى عدة مراحل تاريخية هي :

المرحلة الاولى وتمتد بين عامي (1518-1588)، وتمثل مرحلة حكم ((البايلربايات – ريّاس البحر)).
والمرحلة الثانية : تمتد بين عامي (1588-1659)، وتمثل عهد الولاة العثمانيين. والمرحلة الثالثة : تمتد بين عامي (1659-1671)، وتمثل فترة ((النفوذ الانكشاري)) التي مثلها سيطرة ((ضباط الانكشارية – الآغاوات)) على حكم الولاية. والمرحلة الرابعة : تمتد بين عامي (1671-1689)، وتمثل فترة الحكم المحلي لـ ((ريّاس البحر)) وهي الفئة التي قامت باسترجاع الحكم من ((آغوات الانكشارية))، والمرحلة الخامسة : تمتد بين عامي (1689-1771) وتمثل فترة الحكم شبه المطلق لـ ((ضباط الانكشارية)) بعد تقويض سلطة ((ريّاس البحر)) من (الدايات).

اما المرحلة الاخيرة فتمتد بين عامي (1771-1830) وتمثل الحكم المباشر ((للدايات))، حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر.

لمزيد من التفاصيل راجع :

احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 151-152. وكذلك : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 181 – 182، 253-254.

(2) عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 126.

(3) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 366.

مكبلاً بالسلاسل الى استانبول، بسبب محاولته تجنيد القبائل في الجيش، واتهموه بمحاولة الاستقلال بالحكم[1].

عندما سيطرت قوات ((البايلربايات – ريّاس البحر)) على السلطة في الجزائر، في اواخر القرن السادس عشر، وقف ضدها ((الانكشارية)) والولاة العثمانيون. وكان موقف الولاة صعباً بين القوتين المتصارعتين لاثبات سلطتهم، وفشلت محاولة الوالي حيدر باشا في فرض سيطرته بالاعتماد على ابناء الاتراك المولودين من النساء الجزائريات ن الذين عرفوا بـــ (الكولوغلي Kuloghlu) وعلى رجال القبائل اذ واجهوا مقاومة كبيرة من ((الانكشارية))[2]. غير انه في سنة 1596، تمرد ((الكولوغلي))، في الجزائر، بتشجيع من الوالي – لدعم نفوذه – وتأييد من سكان المدن، ورجال القبائل، واجبروا ((الانكشارية)) على منحهم امتيازات كثيرة[3].

ومع ذلك تمكن ((الانكشارية)) من اعادة سيطرتهم ونفوذهم منذ مطلع القرن السابع عشر، بوساطة ديوانهم، بسبب ضعف قدرة السلاطين على التحكم في الامور هناك، وفي عهد السلطان مراد الرابع، صدرت موافقة منه، في سنة 1626، جعلت من قرارات مجلس كبار ضباط ((الانكشارية)) نافذة ولها قوة القانون، وعلى الولاة التقيد بها، وصار المجلس يمارس سلطات واسعة، بما فيها تعيين الموظفين وترقيتهم، بل كان من صلاحياته تعيين ((القبطان باشا)) وتحديد راتبه [4]. وقد ترأس المجلس أو الديوان ((آغا الانكشارية))، الذي كان في الوقت نفسه حاكماً

---

(1) عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 127.

(2) عبد الحميد بن ابي زيان بن اشنهو، دخول الاتراك العثمانيين الى الجزائر، الجزائر، 1972، ص ص 15 – 17.

(3) عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق ، ص 127.

(4) سمير امين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغــر، ط3، بيــروت، 1981، ص ص 115 – 117.

لمدينة الجزائر، اما اجتماعات المجلس فكانت تجرى يومياً باستثناء يوم الجمعة، وخصص يوم من كل اسبوع، للاجتماع بالوالي، الذي ينقل بدوره الى المجلس اوامر السلطان العثماني[1]. وتُعد المدة المحصورة بين عامي (1659-1671)، في عهد السلطان محمد الرابع، مدة ((النفوذ الانكشاري))، في الجزائر، والتي حكم خلالها ((آغوات الانكشارية)) كولاة هناك[2]، مجبرين السلطات العثمانية على الاقرار بالامر الواقع.

استمر تمرد ((الانكشارية)) وعصيانهم ضد السلطة، في الجزائر طيلة القرن الثامن عشر، ويوضح لنا (اسماعيل سرهنك) سوء تصرفاتهم بما نصه:
((لما استفحل امر الانكشارية في كافة الممالك العثمانية بأظهارهم التمرد والعصيان امتد ذلك الى اوجاقهم بالجزائر، واخذوا يتدخلون في كل اعمال الحكومة حتى اضروا بسطوة الدولة العثمانية، في الولاية المذكورة. ولم يقفوا عند ذلك الحد، بل اخذوا يتعدون على الولاة الذين تعينهم الدولة، حتى انهم، في سنة 1705، طردوا الداي ابراهيم باشا ... وصاروا، بعد ذلك، يقيمون الولاة بانتخاباتهم ويطلبون لهم السيف والبراءة من الاستانة، بحجة انهم معينون بانتخاب الشعب هناك، ثم بعد ذلك يثورون على الولاة فيقتلونهم لاقل سبب، حتى انهم، في سنة 1732 انتخبوا خمسة من الولاة الواحد بعد الاخر وقتلوهم، وبذلك اضطربت الاحوال. .))[3].

وبلغ من عنفهم انهم قتلوا الداي مصطفى باشا (1797-1803)، ونهبوا خزينة الولاية، بحجة ان الوالي المذكور كان سخياً في منحه الاموال لافراد حاشيته، بشكل اضر بمالية الولاية، وفعلوا الامر نفسه مع الداي احمد باشا، 01803-1806)، الذي قتلوه غيلةٍ، ثم هجموا على قصره ونهبوه[4].

---

[1] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 128.

[2] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 182.

[3] المصدر السابق، جـ 1، ص 366.

[4] المصدر نفسه، جـ1، ص ص 369-370.

هكذا كانت ولاية الجزائر، شأنها شأن بقية الولايات العثمانية، مسرحاً لاعمال التمرد والشغب التي قام بها الجند ((الانكشارية)) ضد كل سلطة تحاول التقليل من دورهم ونفوذهم.

وعلى غرار ما حدث في ولاية الجزائر، واجه الوالي العثماني حيدر باشا، في تونس، تمرد الجند ((الانكشارية)) الممثلين بديوانهم، منذ ان سيطر الصدر الاعظم سنان باشا، على تونس، في سنة 1574، اذ ترك لحمايتها، جيشاً مؤلفاً من اربعة الآف مقاتل من ((الانكشارية))، وبمرور الزمن اخذ رؤسائهم من ((الآغوات)) بالتمرد، وممارسة اساليب فيها ظلم للسكان، عن طريق ديوانهم[1]. واثر ذلك تمرد، في سنة 1590، الجند ((الانكشارية)) ضد رؤسائهم وقتلوا عدداً كبيراً منهم، وتسلم نتيجة ذلك صغار ضباطهم السلطة، والفوا ديواناً جديداً، وضعوا على رأسه شخصاً اختاروه من بينهم، لقب بالداي والذي اصبح الحاكم الفعلي في تونس[2].

وخلال هذا العهد، انفصلت تونس، عن الادارة العثمانية، في الجزائر، واصبحت تحت حكم الولاة ((الباشوات)) الذين يعينهم الباب العالي، والى جانبهم ((الدايات)) المختارون من قبل الجيش ((الانكشاري))، ولقد بلغ عهد الدايات (1591-1640)، اوج قمته من حيث سمو المكانة والتصرف المطلق، والقوة العسكرية، المساندة لهم [3]. ثم تعدد ((الدايات)) وانتشر الصراع فيما بينهم على السلطة، وكانت ((القوات الانكشارية)) تغذي هذا الصراع. حتى تمكن عثمان داي (1598-1610) من ان يضع حداً لذلك الصراع وسوء الاوضاع، اذ اتصف بالجرأة والقوة في كبح جماح رؤساء ((الانكشارية)) والتخلص من خطرهم[4].

---

[1] المصدر نفسه، جـ 1، ص 422.

[2] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 128.

[3] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 95.

[4] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 422-423.

لكن سلطة الدايات انهيت، بعد مجيء الاسرة المرادية، التي حكمت تونس، بين عامي (1659-1705)، ولقب حكامّها، بلقب ((باي)) منذ ان تنازل حموده باي عن منصبه، لابنه مراد الثاني، الذي حكم خلال المدة (1659-1675)، واستطاع ان يقضي قضاء مبرماً على نظام ((الدايات)) التونسي، ودخل في نزاع مسلح ضد القوات ((الانكشارية))، في سنة 1673، خرج منه منتصراً، فاستتب الوضع له، في تثبيت سيطرة الاسرة المرادية في الحكم[1].

دخلت تونس في عهد تفكك وفوضى خلال ازمة الحكم المرادي بين عامي (1675 – 1705)، فبعد وفاة مراد الثاني، انتشرت الفوضى في الولاية، وذلك لوجود اكثر من مرشح واحد على الحكم، عندئذ وجدت ((القوات الانكشارية)) فرصتها في التدخل في الصراع، واثارة الفوضى وعدم الاستقرار، تمهيداً لوصول ضباطها الى منصب ((الباي))[2]. وفعلاً نصب ديوان ((الانكشارية))، في العاشر من شهر تموز سنة 1705، حسين بن علي بن تركي، وهو من الآغوات، باياً على ولاية تونس، ليبدأ عهد جديد هو عهد الاسرة الحسينية، التي عانت طيلة القرن الثامن عشر، من صراعات اسرية على الحكم، لم يكن ((الانكشارية)) بعيدين عن ذلك الصراع[3].

لقد شهد عهد حموده باشا الحسيني (1783-1814)، قيام ((الجند الانكشارية)) بتمرد عنيف، ضد اجراءاته الرامية بابعادهم عن السلطة، لكنه استطاع من القضاء على تمردهم، بأغتنامه الفرصة المؤاتية، وقيامه بالغاء ((نظام

---

[1] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 179-180.

[2] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 424 – 426.

[3] احمد بن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان، جـ 1، ط2، تونس، 1976، ص ص 15-20.

الانكشارية)) في تونس، وتأليف جيش عربي جديد بدلاً عنهم، وبذلك وضع حداً لسطوتهم ونفوذهم[1].

اما ولاية طرابلس، فقد شهدت الاخرى، فوضى وحالات تمرد قام بها ((الجند الانكشارية))، منذ ان سيطر عليها، العثمانيون في سنة 1551، اذ اعتمد الوالي المعين طورغود باشا (1551-1554)، على هؤلاء الجند، والف منهم قوة عسكرية لحماية الولاية[2]. لكنهم سرعان ما اعلنوا تمردهم بعد وفاته، واخذوا يظلمون السكان، ويبتزون الاموال منهم، فعمت الشكاوى، من ظلمهم وتعسفهم، وزاد من استبدادهم، انهم اختاروا احد ضباطهم، ويدعى سليمان، وعينوه والياً على طرابلس في سنة 1609[3]. وبلغت بهم الجرأة انهم اصبحوا لا يخضعوا لسلطة الولاة العثمانيين الذين كانت تعنيهم الدولة، بأوامر ((فرمانات)) سلطانية، بل كانوا، في اغلب الاحيان، يختارون هم الولاة[4] .

وادى سوء الوضع وتعسف الوالي سليمان داي (1609-1614)، وظلمه، بمساعدة ((الانكشارية))، الى ارسال الدولة، حملة عسكرية بحرية، ضده، تمكنت من القبض عليه، وقتله، وتهدئة الوضع في الولاية، وبعد ان نجحت الحملة في تحقيق اهدافها، عين قائد الحملة، بموافقة الباب العالي، والياً جديداً، غير ان ((الجند الانكشارية))، سرعان ما عزلوه، بعد رحيل الحملة، وعينوا والياً اخر بدلاً عنه، وهو (رمضان داي)، في سنة 1614[5].

---

[1] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 249-250.

[2] ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 52.

[3] عبد الكريم سمعان رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص 129.

[4] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 448.

[5] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 158.

استمر ((الجند الانكشارية)) في سياستهم هذه، في تعيين الولاة وعزلهم على وفق اهدافهم ومصالحهم، فمثلاً عزلوا الوالي عثمان بك الساقزلي، الذي لم يستمر في الحكم سوى سنة واحدة، ثم لم يلبثوا ان قتلوه، في سنة 1672، بحجة اعتراض السكان على جشعه، وابتزازه الاموال، واختاروا من بعده، عثمان ريس، الذي قتلوه هو الاخر، في السنة نفسها، بحجة سوء ادارته(1). وفي سنة 1702، قتلوا الوالي مصطفى داي، واستمروا في نهجهم هذا، حتى مجيء الاسرة القرمانلية(*)، التي استطاعت حكم طرابلس بين عامي (1711-1835)، وحاول حكام هذه الاسرة، كبح جماح (الانكشارية)، على الرغم من ان هؤلاء، كانت لهم اليد الطولى في وصول احمد بن يوسف بن مصطفى القرمانلي الى الحكم في سنة 1711(2). لكن الحكام، من هذه الاسرة، قاموا، بصورة تدريجية، بالتخلص من نفوذ ((الانكشارية)) وسطوتهم العسكرية، في هذه الولاية، اذ كونوا قوات عسكرية جديدة، تدين بالولاء لهم، واعتمدوا عليها في الادارة، وكبح التمرد ضدهم، وبذلك اضعفوا نفوذ ((القوة الانكشارية))(3).

ان مما تقدم يبين كيف ان هذه القوات التي اعتمدت عليها الدولة، كقوة عسكرية فعالة ضاربة، تحولت، بعد ذلك، الى اداة للتمرد وخلق الفوضى مما

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ، ص ص 448- 449.

(*) ان العهد القرمانلي، هو امتداد فاصل بين العهد العثماني الاول لطرابلس الغرب (1551- 1711)، وبين العهد العثماني الثاني لها (1835-1912)، وقد تميز بسمات واضحة، منها الاستقلال السياسي، عن السلطة المركزية العثمانية، وقوة شخصية الحكام القرمانليين.

لمزيد من التفاصيل :، راجع :

رودلفوميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة، 1961. =

= وكذلك : عمار جحيدر، مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا العهد القرمانلي 1123 – 1251 هـ، 1711-1835 م، بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية، السنة 17، العددان (59-60)، تشرين الاول، 1990، ص ص 586-590.

(2) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 449-450.

(3) المصدر نفسه، جـ 1، ص ص 451-454.

اضعف المؤسسة العسكرية العثمانية وجعلها عاجزة عن مواجهة الاخطار الخارجية.

تفشي مظاهر التدهور في التشكيلات العسكرية العثمانية الاخرى:

لم تقتصر مظاهر التدهور على القوات ((الاقطاعية والانكشارية)) بل تعدته الى التشكيلات العسكرية الاخرى. فقد سرى الانحلال اليها ايضاً. وخاصة فرقة الخيالة (الفرسان)، في العاصمة استانبول، التي اخذ افرادها يمارسوا اعمالاً مدنية، كالتزام الضرائب، وجباية الجزية، في الكثير من المقاطعات التي تضمن تحقيق مصالحهم، مما اضعف من قدراتهم العسكرية[1]. بل ان معظمهم كان لا يظهر، في العاصمة، الا حين اقتراب موعد استلام الرواتب، التي اوكلت مهام توزيعها الى ضباطهم، الذين وجدوا فيها فرصة مناسبة للتلاعب، وكسب المزيد من الاموال، دون وجود رقابة حكومية تحد من ذلك، بل كان يُباع الكثير من تذاكر مرتبات ((علوفات))، افراد الفرقة، الى اشخاص اخرين لا ينتسبون اليها، وقد تسبب هذا في اختلال كبير، في اوضاع الفرقة وانضباطها العسكري والاداري[2].

وسرت مظاهر التدهور والانحلال الى افراد اصناف اخرى، كالمدفعية والنقل وصانعي الاسلحة، وقد برز ذلك بوضوح منذ بدايات القرن الثامن عشر، وكان من ذلك هو ان تذاكر مرتباتهم كانت تباع وتشترى علناً، فضلاً عن النقص الحاد في افراد هذه الاصناف، واهمال التدريب العسكري، الامر الذي جعل المجندين في أي من هذه الاصناف يفتقرون الى الكفاءة العسكرية التي تتطلب مهارة فنية عالية فيمن ينتمون الى هذا الصنف أو ذاك، وكان يبرز هذا الضعف واضحاً خاصة في حالات الطوارئ[3]. وبسبب النقص في الافراد بلغ الامر بفرقة

---

[1] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 258-259.

[2] احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 109.

وراجع ايضاً :

سيد مصطفى نوري، المصدر السابق، جـ 2، ص 92.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 261.

المدفعية الشهيرة الى حد ان ضباطها كانوا يجمعون بعض العاطلين، ممن لا يجدوا عملاً ويؤجرون عربات النقل اللازمة من اصحاب الحوانيت، وغيرهم، وكانت نتيجة هذا الاجراء، انه لم يكن يصل الى الوجهة العسكرية، المقصودة سوى نصف الذخيرة في حين كان يترك المتبقي منها في منتصف الطريق. وعلاوة على ذلك كان هؤلاء ((العاطلون))، الذين هم من غير المجندين اصلاً، يسارعون الى الهرب من ميدان المعركة عند سماعهم لاصوات الطلقات النارية الاولى، تاركين ورائهم المدافع والعربات والذخيرة تحت سيطـــــــرة العدو[1].

وقد اثر تــــــدهور اوضاع صنف المدفعية، بشكل كبير، على فاعلية المؤسسة العسكرية العثمانية، لانها كانت تعول كثيراً على قدرته وخاصة في الحروب الخارجية.

ولم تسلم القوات البحرية، هي الاخرى من التدهور والانــــحلال، وظهر ذلك جليا في بنيّة الاسطول البحري وكادره العسكري، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان العاملون منهم في المسفــــــن الحربي (دار صناعة السفن) يتمتعون بالامتيازات المالية الكبيرة، التي لم تكن تتناسب مع ما كانوا يؤدونه من عمل ضئيل. وتبدو ظاهرة الارتشاء واضحة في دار صناعة السفن، وخاصة اثناء الازمات التي كانت تواجهها الدولة العثمانية، وكثيراً ما بددت اموال طائلة من الخزينة على بناء القوة البحرية، دون اعداد سابق منظم لمجالات صرف هذه النفقات، الامر الذي ادى بدوره الى اتلاف واردات الدولة لسوء الادارة وفساد ذمة الموظفين[2] وفي مقدمتهم ((القبطان باشا)) الذي كان يتقاضى مبالغ طائلة من

---

(1) احمد بن اسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ 1، ص 108.

وراجع ايضاً :

محمود شوكت، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 5-8.

(2) حميد احمد حمدان ويوسف عبد الكريم طه الرديني، تفشي ظاهرة الرشوة، المصدر الســـابق، ص ص 29-33.

الخزينة العثمانية لبناء الاساطيل وتجهيزها، وكثير ما كان يسيء استغلال تلك المبالغ المالية في مواضع انفاقها، بسبب اغراءات الرشوة والرغبة في الثراء السريع الذي كان يطمع به لنفسه[1] . وفضلاً عن ذلك فان الكثير من سفن الاساطيل، التي كان يدفع ثمن انشائها، قلما كانت تمخر عباب البحر فعلاً، لاسباب تتعلق بالسلامة والمتانة والكفاءة[2]. كما ان العديد من قادة الشوان (السفن الحربية)، كانوا يتقاضون رواتباً دون ان يؤدوا عملاً حقيقياً، وورد في احد المصادر التاريخية عن ذلك ما نصه:

((انه بعد سنة 1640 كان عدد قادة الشوان في قائمة الرواتب اربعمائة وستون رجلاً، ومن هؤلاء لم يجر اكثر من مائة وخمسين قائداً منهم رأس السراي في سفنهم قط))[3].

وقد ادت هذه المساوئ الى انخفاض الاداء القتالي للقوة البحرية العثمانية، حتى اخذت هذه القوة في الانحطاط والتدهور، فزالت سطوتها عن سواحل الهند واليمن والحبشة وقل نفوذها في البحر المتوسط، وحصرت همها في المحافظة على ما لديها من ممالك واقاليم، مكتفية بفتح بعض الجزر الصغيرة مثل كريت، بل واهملت فيما بعد الحروب البحرية، فصار الاسطول العثماني يخرج الى البحر المتوسط ليقوم بدوريات الحراسة فقط، ويعود في فصل الخريف ليستقر في دار الصناعة، التي اهملت بدورها نظراً للتكاليف الباهضة التي يمكن ان تكلفها صناعة (غليون) واحد[4].

---

[1] هارولد لامب، سليمان القانوني، سلطان الشرق العظيم، ترجمة شكري محمود نديم، بغداد، 1961، ص 362.

[2] مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، تحفة الكبار في اسفار البحار، المصدر السابق، ص 25.وراجع ايضاً : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 587.

[3] هارولد لامب، المصدر السابق، ص 362.

[4] احمد بن إسماعيل جودت، المصدر السابق، جـ1، ص ص 173، 176-177.

ويقدم لنا ((جودت باشا)) وصفاً دقيقاً لتدهور وانحلال القوة البحرية العثمانية، اذ يذكر ما نصه:

((لم يكن يوجد في دار صناعة الدولة العلية رجال من ذوي المهارة واصحاب العلم فعندما كانت تذهب العساكر ورؤساء البحر في الاسطول الهمايوني، الى البحر الابيض، لم يكن يترتب على ذلك سوى نهب الرعايا المساكين في الجزر ... ومع كون امور دار الصناعة البحرية على هذه الحالة من الخلل، فقد كانت مصاريفها باهضة واذا انشئ غليون واحد في عدة سنين، كان يكلف الدولة عشرة اضعاف ثمنه حتى ان السفن التي خربت لاجلها القضوات (*)، بوسيلة جلب الاخشاب منها ... كانت لا تنفع في الحروب اصلاً ... لانها كانت مملوءة بغرف عديدة، وكانوا ايضاً يستعملون الاخشاب قبل جفافها، حتى اذا جفت انفصل بعضها عن بعض، والحاصل ان واردات دار الصناعة ... وما يجمع من ضرائب باسم قبودان المراكب صار نهبة لرجال الدولة ...))[1].

(*) المقصود بها الاقضية الادارية.

[1] المصدر السابق، جـ 1، ص ص 176-177.

الفصل الرابع

الإصلاحات العسكرية العثمانية

1703 – 1839 م

الإصلاحـــــــات العسكريـــــــة العثمانيـــــة

1703 – 1839 م

بدايات التفكير بالإصلاحات العسكرية

شغل الجيش المقام الاول في الاصلاحات العثمانية، لان الدولة العثمانية – كما اشرنا من قبل – عسكرية الطابع منذ نشأتها، كما ان المؤسسة العسكرية القديمة اصبحت قوة محافظة مسيطرة تشل الجهود الرامية الى اصلاح بنية الدولة، فضلاً عن انها المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي لحقت بالدولة طيلة القرن الثامن عشر، وقد اتضح تفوق النظم الاوربية في شؤون الجيش بإثاره المادية، الامر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً. فشـؤون الجيش كانت بمثابة المحـــور الاساس لجميع شؤون الدولة[1]. لذلك فقد بدأت حركة الاقتبـــاس والاصـــلاح في الشـــؤون العسكـرية ثم امتـــدت بعـــد ذلك الى الجوانـــب الادارية والماليـــة والقضائيـــة والتعليميـــة[2].

وهكذا نجـــد الافكار الاصلاحية العثمانية الاولى منذ القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر الميلادي، جاءت رداً حتمياً لحالة التقهقر العسكري الذي اصاب المؤسسة العسكرية العثمانية بشقيها السباهية القائمة على (الزعامة والتيمار)، والتي حل محلها نظام الالتزام والانكشارية القائمة على التربية الدينية – العسكرية المغلقة لابناء المسيحيين، التي ابتدأت مع مطلع القرن السابع عشر تنفتح لابناء الاهالي من فلاحين وحرفيين، فاصبحت كما رأينا جزءاً من صراعات

---

[1] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص ص 72 – 73.

وراجع ايضا : ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 180.

[2] عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839 – 1877، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 3، كانون الثاني، 1961، ص 111.

المجتمع الاهلي ومشاكله[1]. وكانت المسألة تنحصر في ايجاد الاداة العسكرية الصالحة للدولة، ذلك ان هذه الاداة التي كانت في الاساس قوة الدولة وتوسعها في المراحل الاولى، أضحت في المراحل اللاحقة، ابتداءً من القرن السابع عشر، العقدة التي تشابكت بداخلها مشاكل الخلل الاداري والمالي في الدولة[2]. لذلك انصبت الافكار والجهود منذ مطلع القرن السابع عشر، وحتى بدايات القرن التاسع عشر، على اصلاح المؤسسة العسكرية اصلاحاً يتناسب مع المثل الاوربي في نشأة الجيش النظامي.

لقد تنبه رجـــــال الاصلاح من العثمانييــــن منذ اواخر القرن السادس عشر الى ضرورة ادخال الاصـــــلاح الى بنية الدولة، وكان الجانب العسكري واضحاً في افكارهم ورسائلهم الاصلاحية[3]، التي كانت من بين الإرهاصات الفكرية التي أدت الى قيام الاصلاحات والتنظيمات التي شهدتها الدولة العثمانية فيما بعد.

ويمكن ان نعد لطفي باشا بن عبد المعين (ت – 1563) من اوائل رجال الاصلاح العثمانيين الذين تنبهوا الى ضرورة الاصلاح العسكري، ومن الذين عايشوا مظاهر الضعف والتدهور التي مرت بها الدولة في اواخر عهد السلطان سليمان القانوني[4].

---

[1] عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، المصدر السابق، ص ص 141 – 142.

[2] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 81.

[3] لمزيد من التفاصيل عن جهود رجال الاصلاح العثمانيين ورسائلهم الاصلاحية.

انظر : يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية واثرها في اصلاح البنيـــة الداخليـــة للدولـــة العثمانية، بحث مقبول للنشر في مجلة اداب البصرة، ص ص 1 – 19.

[4] البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798 – 1939، ترجمة كريم عزقـــول، بيـــروت، 1968، ص 51.

وانظر ايضا : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 19.

تعود اهمية دور لطفي باشا الاصلاحي، الى انه احتل مناصب مهمة في البلاط العثماني، كان اخرها منصب الصدر الاعظم في عهد السلطان سليمان القانوني، اضافة الى زواجه من ((دولت شاهي)) اخت السلطان سليم الثاني، وقد مكنه هذا الوضع المتميز من الوقوف عن كثب على احوال الدولة واسباب الاضطراب فيها ومحاولة ايجاد الحلول لمعالجة الاوضاع الادارية والعسكرية المتردية[1].

وفي هذا المجال كتب لطفي باشا رسالة اصلاحية بعنوان ((آصف نامة))[*]، أي كتاب آصف، ويقصد به الكتاب الذي ينبغي على الوزير الوفي العاقل المثالي ان يتبعه في اثناء قيامه باعباء الحكم في الدولة[2]. وقد جمع في هذا الكتاب الافكار الاولى حول المسائل المتعلقة بتدهور مؤسسات الدولة وبخاصة العسكرية منها، وقسمه الى اربعة ابواب رئيسة، تناول في الباب الاول الصفات الواجب توفرها في الصدر الاعظم، والنهج الذي ينبغي ان يتبعه في تعامله مع السلطان من جهة، ومع الرعية من جهة اخرى، في حين ضمَّن الابواب الثلاثة الاخيرة من كتابه على التوالي ((الاحوال العسكرية في الدولة وتدبير اوضاع الخزينة والنظر في شؤون الرعية))[3].

وفيما يتعلق بالوضع العسكري وضرورة اصلاحه، اشار لطفي باشا الى مواطن الخلل في الاقطاعات العسكرية، وتمادي اصحاب تلك الاقطاعات والملتزمين وجشعهم في جباية الضرائب، وضعف الروح العسكرية للقوات

---

(1) حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 239.

(*) آصف : هو في الاصل وزير النبي سليمان بن داود (ع)، وكان مثالاً للوزير الوفي العاقل. انظر : برنارد لويس، المصدر السابق، ص 118.

(2) هذه الرسالة محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس – فرنسا تحت رقم 1092. راجع عنها: في خالد زيادة، المصدر السابق، ص 19.

(3) يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص ص 5–6

الاقطاعية[1]. كما اولى لطفي باشا اهتماماً كبيراً بزيادة قوة الاسطول العثماني، وايجـــاد الحلول الناجعة لمعالجة مواطن الخلل في بنيـــة القوة البحرية العثمانية[2]. وبذلك كانت تجربة لطفي باشا، اول محاولة اصلاحية جدية لمعالجة اسباب التدهور التي واجهت الدولة العثمانيـــة وتشخيص عوامل الضعف بدأً من منتصف القرن الســـادس عشر.

وتُعد رســـــالة ((اصـــــول الحكـــم في نظام العالم))[*]، التي كتبها حســـــن كافي بن طـــــورخان بن داود الاقحصاري[**] في سنـــــة 1596، واحدة من الرسائل الاصلاحيـــة المبكرة التي وضعت في الفكر السيــاسي العثماني، ودعت الى ضرورة الاصلاح العسكـــري، وقد احـــزت هذه الرسالة على صغر حجمها وايجازها شهرة واسعة، فانبـــرى العديد من الباحثين العثمانيين والاوربييـــن الى ترجمتها وشرحها ودراستـــــها. فضلاً عن كون مـــــــؤلفها قد عمـــل في الادارة العثمانيـــة قاضياً مقرباً من اركـــان الدولة العثمانية [3].

اشتملت رسالة الاقحصاري على تمهيد ومقدمة واربعة فصول وخاتمة[4]. وجاءت هذه الرسالة في مجملها محاولة موجزة لتوضيح اسباب بدء تدهور الدولة العثمانية مع وضع الحلول التي رأها المؤلف للنهوض بالدولة من جديد.

---

[1] برناد لويس، المصدر السابق، ص 121.

[2] C.H. Imber, Lutfi, Pasha, Encyclopaedia Britannica, 1962, vol, 5, p. 838.

[*] اغفل الدكتور خالد زيادة ذكر هذه الرسالة، رغم ان مؤلفها كان اول من نبه الى ضرورة مواكبة التقدم الاوربي وبخاصة في المجال العسكري.

[**] ينتسب في الاصل الى بلدة ((اقحصار)) البوسنوية في شمال غرب شبه جزيرة البلقان.

[3] حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص ص 9 – 15.

[4] انظر نص الرسالة في : عمر نافتيش، رسالة في اصلاح الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، الشيخ حسن كافي الاقحصاري ورسالته ((اصول الحكم في نظام العالم))، بحث منشور في المجلة التاريخية المصرية، المجلد 18، 1971.

وفيما يتعلق بالاصلاح العسكري، تطرق الاقحصاري في الفصل الثالث من رسالته الى الاوضاع العسكرية في الدولة العثمانية، وذكر ان هناك عدة عوامل عدّها من مستلزمات تحقيق النصر العسكري منها الاستعداد الدائم لمواجهة الاعداء، وتحريض الجيش على القتال ورفع معنويات افراده، والتأكيد على اهمية الصبر والثبات في ميادين القتال، وتزويد الجيش بالاسلحة الحديثة، وعدم ترك العدو يتفوق على جيش المسلمين في السلاح[1]. واوضح انه ليست العبرة في الكثرة بل في الايمان والصمود في مواجهة العدو، وضرورة توافر صفات معينة في القائد كالشجاعة والجرأة والاقدام، مــــع توخـــي اليقظة والحذر وعدم التهاون في تقدير قوة العدو، ونهى عن خوض السلطان الحرب بنفسه، والمخاطرة به بوصفه رأس الدولة واذا اضـــطر السلطان الى ذلك فيجب عليه ان يبقى متحصناً بمقر القيادة حســـب قوله ((ويغيـــر لباسه ساعة فساعة. واذا كتـــب له النصر على اعــدائه عليه ان لا يترك لهم امــراء، حتى لا تتوحد فلول الاعداء تحت لوائهم ويعلنوا التمرد ضد السيادة العثمانية))[2].

كما حذر الاقحصـــاري في ناحية اخـــرى من التراجع الخطير الذي لمسه في الروح العسكرية العثمانية وارجع ذلك الى تخـــلي الجيش عن الاهتمام بتيقظه واستعداده الدائم للقتال، وعدم اهتمام قادته بالإشراف المباشر على تدريب قواتهم[3]. فضلاً عن عدم مواكبة الجيش العثماني لتطور الاسلحة النارية الحديثة لدى اعداء الدولة من القوى الاوربيـــة[4].

وبذلك لم يكتف الاقحصـــاري بتوجيه النقد المباشـــر للانظمة العسكرية السائدة في الدولة العثمانية، وانما أكـــد على ضرورة مواكبة التقدم العسكري

---

(1) يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 9.

(2) راجع نص الرسالة في : حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص ص 151 – 160.

(3) نص الرسالة، المصدر نفسه، ص ص 152 – 153.

(4) المصدر نفسه، ص 200.

الاوربي، وبخاصة ما يتعلق بالتطـــور الســريــع الذي طــرأ على الاسلحـــة النارية الحديثـــة ابتـــداءاً من القرن الرابـــع عشــر[1] وتبقـــى هذه الظاهرة اهم ملاحظة فطن اليها، اذ ان قصـــــور الدولة في عدم الاخذ بوسائـــل التقدم الأوربي كان عامل من عوامل ضعفها.

والواقع ان الاقحصـــــــاري قد وضع في هذا التحليل الواضح يده على السبب الحقيقي والمباشر في تراجع القوة العسكرية العثمانية في مناطق اوربا الشرقية، وبالتالي توقف توسعات العثمانيين ثم انسحابهم من تلك المناطق. ونعني به التفوق الاوربي في الاسلحة الحديثة.

وختم الاقحصاري رسالته بان شخص جملة عوامل تساعد على قوة الدولة وبقائها منها ((صلاح العسكر وتقواهم والتماس الدعاء بالنصر من العلماء والمشايخ وعزم السلطان على ضبط العسكر بالترغيب والترهيب، وطاعه العسكر وانقيادهم لاولي الامر وتقوية الوحدة والتآلف بين عناصر الجيش ونبذ الفرقة بينهم))[2]. كما اوضح في هذا السياق ان اسباب هزيمة الدولة وانكسارها، ترجع الى عوامل عدة منها ((عصيان العسكر وتمردهم واعتدائهم على الرعية وسلب اموالهم. واهمالهم في اداء واجباتهم واغترارهم بقوتهم وتقليلهم شأن عدوهم ...))[3]. وهو بذلك يشير الى مدى الفوضى التي سادت بين صفوف القوات الانكشارية واستمرار تجاوزاتها ضد الدولة دون ان يوضع حد لها.

واستمراراً على ذلك تابع رجال الاصلاح تأكيدهم على ضرورة الاصلاح العسكري، فقد برز في هذا المجال قوجي بك أوقوجا مصطفى (ت- 165)، وهو من اصل مقدوني أو الباني، جاء الى أستا نبول ونشأ في السراي السلطانية واصبح بعد ذلك من رجال الإدارة العثمانية، وجعله عمله هذا على مقربه واطلاع على

---

[1] يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص ص 9-10.

[2] نص الرسالة في : الاقحصاري، المصدر السابق، ص 166.

[3] نص الرسالة، المصدر نفسه، ص ص 167 – 168.

التطورات التي شهدتها الدولة[1]. مما كان له ابلغ الاثر في توجيه افكاره الاصلاحية.

بدء قوجي بك في خدمة الدولة منذ عهد السلطان احمد الاول (1603 – 1617)، واستمر في خدمة السلاطين، ونال حظوه خاصة في عهد السلطان مراد الرابع (1623 – 1640) حتى كان بمثابة المربي والمستشار له، واستمرت مكانته في عهد السلطان ابراهيم (1640 – 1648)[2]. ونظراً لما امتاز به من قوة الملاحظة ودقة التحليل جعلت بعض المؤرخين يعدونه فيلسوفاً سياسياً عثمانياً[3].

ويبدو ان قوجي بك هو الذي اعد ((قوانين نامة)) للسلطان مراد الرابع بوصفه مستشاره المقرب، الا ان شهرته تعود الى الرسالتين اللتين وضعهما وفيهما شخص اسباب الانحطاط في الدولة العثمانية، قدم الرسالة الاولى الى السلطان مراد الرابع في سنة 1630م وهدف فيها بالدرجة الاولى الى تثقيفه في مسائل الحكم وتعريفه بشؤون الادارة ومعالجة الخلل العسكري الذي تعانيه الدولة منذ مطلع القرن السابع عشر، في حين قدم الرسالة الثانية الى اخيه السلطان ابراهيم[4].

جاءت الرسالة الاولى التي سميت ((نصيحت نامة)) اهم واعمق من الرسالة الثانية. وفيها شرح وافٍ لما آلتْ اليه احوال الدولة العثمانية منذ اواخر عهد السلطان سليمان القانوني، والاسباب التي ادت الى ذلك وطرق الاصلاح والمعالجة، لاعادة القوة الى الدولة[5].

وفيما يتعلق بتدهور الاوضاع العسكرية وضرورة الاصلاح العسكري، فقد تضمنت الفصول الخمسة من رسالته، عرضاً لاوضاع الاقطاعات العسكرية، وما

---

(1) خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 19 – 20.

(2) حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 245.

(3) عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق، جـ 1، ص 628.

(4) يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 11.

(5) C.H. Imber, Koci Beg, op.cit, vol, 5, p. 249.

تدره من ايرادات، وكيف كانت تمثل القوة العسكرية الكبرى للدولة، ولماذا اصابها فيما بعد مظاهر الاختلال والتجاوز، حتى اصبحت مصدر الفوضى العسكرية في الدولة. كما وجه نقداً الى كبار الضباط الذي اساءوا استغلال تلك الاقطاعات لمصالحهم الخاصة[1].

وبإيجاز كانت اسباب الخطاط الدولة العثمانية كما رآها قوجي بك هي:

1-غياب السلطان عن رقابة الوزراء وتسليم حاشيته المناصب والغنائم.

2-عدم اخلاص الوزراء، وتفضيلهم مصالحهم على مصالح الدولة.

3-التخريب الذي لحق بالاقطاعات العسكرية التي كانت تمد الدولة بالمال والقوة المقاتلة.

4-الفساد الذي شمل جميع مؤسسات الدولة واجهزتها[2].

ولمعالجة الخلل العسكري في الدولة العثمانية، وضع قوجي بك في نهاية رسالته الحلول الاصلاحية لذلك ومنها، استعادة قوة السلطان وهيبته ورقابته على شؤون الدولة، بالاضافة الى قوة شخصية الصدر الاعظم ونزاهته، والحد من نفوذ رجال البلاط وتدخلهم في شؤون الدولة، والتشدد في منع الرشوة وبيع المناصب، واعتماد النزاهة والكفاءة اساساً لشغل الوظائف والترقي في المناصب، وعدم منح الاقطاعات العسكرية الا لمن يستحقها[3].

ويلاحظ ان قوجي بك كان اكثر جرأة من غيره من المصلحين في توجيه النقد الى بطانة السلطان ورجال الادارة البارزين، كما كان تشخيصه اعمق واشمل فيما يتعلق بالفوضى العسكرية التي سادت في شغل الاقطاعات العسكرية واستمرار تمرد القوات الانكشارية ضد سلاطين الدولة.

---

[1] انظر نص فصول الرسالة في : خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 21 – 25.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

[3] C.H., Imber, Koci Beg, op. cit, vol, 5, pp. 249 – 250.

وراجع ايضا: حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 247.

اما رسالته الثانية التي قدمها الى السلطان ابراهيم، فقد كتبت باسلوب بسيط يتناسب مع قدرات السلطان وامكانيته الادارية الضعيفة، لذا فانها كانت اشبه بدليل عمل للسلطان المذكور الذي شهدت الدولة في عهده فوضى وعدم استقرار[1].

كما برز من رجال الاصلاح الأديب والمؤرخ مصطفى بن عبد الله المعروف بـــ (حاجي خليفة 1608 – 1657)، مؤلف كتاب ((كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون)) وغيره من الكتب[2]. ويعد من رجال الادارة البارزين في الدولة العثمانية، وعاصر مظاهر الفوضى التي شهدتها الدولة في عهد السلطان محمد الرابع (1648 – 1687)، الذي حاول معالجة الاوضاع المتردية. فطلب من كبار رجال الادارة البحث عن اسباب التدهور الذي كانت تعاني منه الدولة[3]. وفي هذا المجال كتب حاجي خليفة رسالة مهمة في الاصلاح الاداري والسياسي بعنوان ((دستور العمل لاصلاح الخلل)) رفعها في سنة 1653 الى السلطان نفسه، تضمنت عرضاً موثقاً لاسباب تدهور النواحي العسكرية والمالية والادارية في الدولة العثمانية، كما اقترح الحلول الناجعة لمعالجة تلك المشاكل[4].

وقد خصص حاجي خليفة في فصول رسالته الثلاثة جانباً كبيراً منها، في الاشارة الى عوامل الفوضى العسكرية في الدولة، من خلال تزايد اعداد القوات العسكرية وارتفاع نفقاتها، بشكل ادى الى ارهاق خزينة الدولة، حتى اصبحت ايراداتها عاجزة عن تغطية نفقاتها، واستمرار حالة الفوضى والاضطراب في الاقطاعات العسكرية، وضعف ولاء القوات الانكشارية واستمرار تمرداتها[5].

---

[1] برنارد لويس، المصدر السابق، ص ص 207 – 208.

[2] راجع عن مؤلفات حاجي خليفة، كتابه : كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، جـــ 1، بغـــداد، 1967، صفحة (ز). وتوجد نسخة قديمة من هذا الكتاب محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة.

[3] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 27.

[4] يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 14.

[5] خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 27 – 28.

وقدم حاجي خليفة في نهاية رسالته الاصلاحية حلولاً عدة لمعالجة الازمة المالية والعسكرية والادارية التي واجهت الدولة، منها علاج العجز المالي في الخزينة وتخفيض حجم الجيش المتضخم، والحد من المبالغة في الاسراف والترف، ومعالجة فقر المزارعين في الاقطاعات العسكرية[1].

وفي الميدان نفسه برز حسين بن جعفر المعروف بـــ ((حسين هزار فن أي صاحب الالف فن. ت-1679))، ويعد من ادباء الترك ومؤرخيهم المعروفين، وقد شغل مناصب ادارية في الدولة العثمانية اخرها موظفاً في الخزينة المالية، الامر الذي مكّنه ذلك من الوقوف على اسباب تدهور الدولة، وبالتالي دفعه الى تأليف كتابه ((تلخيص البيان في قوانين آل عثمان)) في سنة 1669، والذي ضمنه اراءه الاصلاحية التي تكاد لا تخرج عن تلك التي ذكرها من قبل الاقحصاري وقوجي بك وحاجي خليفة، ، الا ((ان نقده كان اشد للمسؤولين عن التدهور، بمن فيهم السلاطين والصدور العظام))[2].

اكد (حسين هزار فن) في كتابه الى ضرورة الاصلاح العسكري وتقليص عدد افراد الجيش وفرض الرقابة على الضباط، واسناد المناصب الادارية في ولايات الدولة الى الحكام الصالحين ومعاقبة المقصرين والمهملين في عملهم واحكام الرقابة على الرعية وتدعيم سلطة السلطان وضرورة تقيده بحدود الشرع[3].

واستمراراً على النهج ذاته، كتب احد رجال الاصلاح الاخرين وهو (ساري محمد باشا) ضمن السياق نفسه، متابعاً التأليف العثماني حول الانحطاط، كتابه ((نصائح الوزراء والامراء)) في سنة 1703، فلم يضف الشيء الكثير الى ما

---

[1] برنارد لويس، المصدر السابق، ص 209.

وكذلك انظر : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 28.

[2] حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 256.

[3]V.L. Menage, Husayn Hezar Fenn, op.cit, vol, 3, p.623.

كان قد عالجه سابقوه في هذا المضمار[1]. لكن مع ذلك ان كتابه جاء في وقت كانت فيه الدولة العثمانية قد عبرت من مجرد الانحطاط الداخلي الى الهزيمة العسكرية امام اعدائها وبخاصة الاوربيين.

كانت هزائم العثمانيين العسكرية في نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، قد اثبتت لهم ضرورة الانفتاح على الحياة الاوربية واقتباس وسائل التقنية والتقدم، اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان المؤثرات الاوربية دخلت الى الدولة العثمانية، قبل ذلك التاريخ بوقت غير قصير، اذ لم يكن جميع العثمانيين غافلين عن تقدم اوربا في الميدان العسكري وغيره من الميادين الاخرى[2]. وهذا الوضع دفع العديد من المفكرين ورجال الاصلاح العثمانيين الى الدعوة نحو التحديث والانفتاح على اوربا، وفي مقدمة هؤلاء (ابراهيم متفرقة).

يعد ابراهيم متفرقة من ابرز دعاة الاصلاح العثماني في القرن الثامن عشر، فهو ينتمي الى اسرة مجرية مسيحية من بلدة كولوزفار (Kolozsvar) او كلوج (Cluj) في مقاطعة ((ترانسلفانيا)) الواقعة شمال البلقان، وقد اسر خلال احدى الحروب العثمانية في البلقان، وكان عمره انذاك ثمانية عشر عاماً ولم يلبث ان اعتنق الاسلام[3]. وتميز بفكره الالمعـــي وذكائه الوقـــاد ومعرفته للغات عدة، سهلت له العمل مترجماً وكاتباً ورائداً لطبع الخرائط، وحصل نتيجة ذلك على لقب متفرقة الذي يعني التعددية في المواهـــب[4].

---

[1] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 29.

[2] يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 16.

[3] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 37.

وراجع ايضاً : عبد الجليل التميمي، تأثير الجذور المسيحية على بعض العلماء المسلمين ورجال الدولـــة العثمانيين، بحث منشور في المجلة التأريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان 11-12، تونس، تشرين الثاني، 1995، ص 214.

[4] المصدر نفسه، ص 215.

بدأ ابراهيم متفرقة في خدمة الدولة العثمانية منذ عهدي السلطان احمد الثالث (1703 – 1730) والسلطان محمود الاول (1730 – 1754)، اللذين بدأت في عهدهما المحاولات الاولى للاصلاح العسكري، وعمل متفرقة مترجماً ودبلوماسياً، واسندت اليه العديد من المهام الدبلوماسية، بما فيها التفاوض مع النمسا وروسيا والمجر[1]. وكانت رحلاته العديدة الى هذه البلدان قد جعلته على اطلاع وعلم تام بتقدم الحضارة الاوربية وبخاصة في الميادين العسكرية وعبر عن اعجابه الشديد بهذه الحضارة وضرورة الاسراع بالدخول في حركة اصلاح شاملة للدولة العثمانية[2].

ويبدو ان ابراهيم متفرقة، هو الذي اوحى بتقديم مذكرة الى السلطان احمد الثالث حول امكانية تحديث الجيش العثماني واصلاحه وتجديد المؤسسة العسكرية بواسطة الاعتماد على ضباط اوربيين من ذوي الخبرة، واعاد تقديم ارائه الاصلاحية هذه بشكل واضح واعمق الى السلطان محمود الاول، من خلال رسالته المشهورة ((اصول الحكم في نظام الامم)) التي كتبها في سنة 1731، وطبعها في مطبعته الحديثة في استانبول في السنـــــة التالية واهــــــداها الى السلطان المذكور[3]. وتعد هذه الرسالة اول محاولة نظريــــــة من نوعــــها دعا فيها المؤلف الى الاستفادة من علوم اوربا والى استيعاب التقنية الحديثة واعــــــــادة تنظيم القوات العثمانية على وفق الاساليب الحديثـــــة.

لقد قسم ابراهيم رسالته الاصلاحية الى ثلاثة اقسام رئيسة اشتملت على فصول عدة جاءت بواقع ست وتسعين صفحة[4]. وكان القسم الثالث اهم اقسام الرسالة، ويبدو هاجس الاصلاح العسكري فيه واضحاً، وجاء بعنوان ((بيان احتياج

---

(1) حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 257.

(2) Niyazi Berkes, Ibrahim Muteferrika, op.cit, vol, 3, p.997.

(3) يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 17.

(4) خالد زيادة، المصدر السابق، ص 39.

الدول في بيان احكام دولتهم وبقاء نظام احوالهم الى ترتيب عساكرهم))[1]. ويدور هذا القسم حول الانظمة العسكرية المعتمدة لدى الدول الاوربية ومقارنة بين قواعد الحرب الجديدة واساليب وقواعد الحرب القديمة، اذ يقول المؤلف ((ان جيشاً مرتبطاً بخدمة الامير والدولة، مأموراً ومنظماً بالوسائل الجيدة، وقوانين الحرب، ومدعماً بكل الاسلحة الدفاعية والهجومية هو سبب رئيسي لقوة الدولة، ومصدر كل تقدم، وحافظ للمملكة))[2].

ومن خلال ذلك يعزو ابراهيم سبب ضعف القوة العسكرية العثمانية الى طرق الحرب الجديدة التي اعتمدها الاوربيون في عملياتهم العسكرية، وقدم الاساليب العسكرية المتبعة في الجيش العثماني، ويؤكد انه ((من الضروري معرفة وتطوير المبادئ والقواعد المبتكرة منذ وقت قصير. والمستخدمة في جيوش الملوك والامم المسيحية، والمتطورة تدريجياً بالعناية وتدريب رجال الحكمة. التي جهزت مؤخراً بمكتشفات جديدة، مختلفة تماماً عن القديمة ومجهزة بالآت واسلحة جديدة مما يجعل القواعد والجهود القديمة عديمة الجدوى))[3]. ويوضح المؤلف في هذا الصدد على ان الدولة التي تأخذ بهذه الاساليب، تحقق التقدم والقوة كما فعلت ذلك روسيا القيصرية على يد امبراطورها بطرس الاكبر (1672 – 1725)، حيث تمكنت بهذه الطريقة خلال مدة وجيزة من امتلاك اسباب القوة والتغلب على القوات العثمانية[4].

---

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 161.

وانظر ايضاً : حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 259.

(2) خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 41 – 42.

(3) المصدر نفسه، ص 42. وراجع ايضاً : يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 18.

(4) حسن كافي الاقحصاري، المصدر السابق، ص 259.

وبذلك يكون ابراهيم متفرقة هو اول من حذّر السلطات العثمانية من العواقب التي سوف تترتب مستقبلاً على تيار التحديث الذي تبنته روسيا القيصرية[1]. وقد ثبت صحة تحذيره فيما بعد من خلال سلسلة الهزائم العسكرية التي منيت بها القوات العثمانية امام روسيا، وما ترتب عليها من عقد معاهدة (كوجك قينارجي) في سنة1774، التي فقدت بموجبها الدولة العثمانية الكثير من ممتلكاتها ومناطق نفوذها[2].

ان (متفرقة) في رسالته حين يرجح العامل العسكري سبباً في انهيار الدولة العثمانية، لم يغفل الاسباب المعروفة الاخرى، مثل فساد مؤسسات الدولة الادارية وسوء استخدامها، وتراخي الوزراء وكبار رجال الادارة وعدم اضطلاعهم بمسؤولياتهم[3]. وهو بذلك يتفق مع ما ذهب اليه رجال الاصلاح الاخرين في رسائلهم الاصلاحية، ولكن يمكن القول ان رسالته انفردت في طابعها العام الذي كان اقرب الى الطابع الاصلاحي الجديد الذي يدعو الى التحديث على النمط الاوربي، بعكس رجال الاصلاح الاخرين الذين تمسكوا بطابعهم الاصلاحي التقليدي.

لقد اتت جهود (ابراهيم متفرقة) ورجال الاصلاح الاخرين ثمارها، عندما اخذت الدولة العثمانية تحاول اقتباس وسائل التقدم الاوربي، من خلال الاستفادة من جهود العديد منه الخبراء العسكريين الاجانب الذين وفدوا اليها، وبدءوا العمل منذ عهد السلطان محمود الاول في تحديث المؤسسة العسكرية العثمانية.

---

[1] Berkes, op. cit, vol, 3, p.998 .

[2] لقد نصت المعاهدة على استقلال ((خانية القرم)) عن الدولة العثمانية، كما انها وفرت مكاسب اقليمية لروسيا ومنفذاً الى البحر الاسود عن طريق مضيق ((كريتش)) بعد السيطرة على بحر آزوف. راجع عنها : محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 160 – 161.

[3] عبد الجليل التميمي، تأثير الجذور المسيحية على بعض العلماء المسلمين، المصدر السابق، ص ص 215 – 216. وراجع ايضاً : يوسف عبد الكريم طه الرديني، رسائل الاصلاح العثمانية، المصدر السابق، ص 18.

محاولات الاصلاح العسكري العثماني:

بدأت المحاولات الاولى للاصلاح العسكري العثماني في عهد السلطان احمد الثالث (1703 – 1730)، ووزيره ((الصدر الاعظم)) ابراهيم داماد باشا (1718 – 1730)، اللذين عملا على اقامة صلات دبلوماسية قوية مع العواصم الأوربية وتقليد مظاهر الحياة الاجتماعية والعمرانية في اوربا[1]. فقد كان السلطان وصدره الأعظم مقتنعان بضرورة الآخذ بمظاهر التقدم التي شهدتها اوربا وبخاصة في الميدان العسكري. وبرزت معالم التأثر من خلال تشجيع حركة الترجمة من اللغات الاجنبية في الميادين العلمية، واصبحت فكرة اعاد مشاريع للاصلاح العسكري مقبولة، ومن المؤشرات على ذلك، ان احد الضباط الفرنسيين وهو دوروشفور (De Rochefort)، قدم مشروعاً للاصلاح العسكري في سنة 1718، سماه ((مشروع من اجل اقامة فريق هندسي في خدمة الباب العالي))[2]. وعلى الرغم من ان هذا المشروع قد لقي بعض التأييد في استانبول، الا ان الظروف لم تسمح بتنفيذه[3].

كان السلطـــــان احمد الثالث وصدره الاعظم يطمحان الى معرفة مظاهر التقدم الاوربي مباشرةً، فنظمــت اثـــــر ذلك سفارة الى باريس في سنـــــة 1719، كان على رأسها السفير (محمد افنـــــدي)، الذي طلب منه ان يضمّن تقريره عند عودته تفاصيل عن كل مظاهر الحيـــــاة الفرنسية وما يمكن تطبيقهـــــا داخل الدولة العثمانيـــــة[4].

وجاء تقرير السفير عند عودته في السنة التالية موثقاً بمشاهداته في فرنسا، وبما انه قد كتبه على هيئة كتاب بعنوان ((سفارتنامة فرنسا)) فان وصفه لا يخلو

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 159.

[2] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 34.

[3] Lewis, op. cit, p.70.

[4] اسماعيل سرهنك ، المصدر السابق، جـــ 1، ص ص 621 – 622.

من التفاصيل الدقيقة منذ خروجه من استانبول حتى وصوله الى باريس واقامته فيها وعودته الى بلاده[1].

لعبت سفارة (محمد افندي) الى باريس دوراً كبيراً في نقل صورة عن مظاهر التقدم الاوربي الى استانبول، وقد انصب اهتمامه وكذلك اهتمام الطبقة الحاكمة العثمانية التي استمعت اليه على مسألتين هي ((ضرورة التنظيم العسكري وتطوير اسلحة الجيش من ناحية والتقدم العمراني من ناحية اخرى))[2]. والواقع ان السفير ذكر الكثير عن شؤون العمران في باريس، وبخاصة ما يتعلق ببناء القصور، فنشطت همة السلطان احمد الثالث وصدره الاعظم لتقليد بناء القصور الغربية خارج العاصمة استانبول والميل الى حياة الترف والبذخ، مما دفع ذلك ((الانكشارية)) الى خلعه عن العرش في سنة 1730[3]. وقد وصف المؤرخ العثماني ((جودت)) هذا الوضع على النحو الآتي: -

((وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة الى السير في طريق المدنية ورغبتها في ترتيب عسكر منظم غير انها تركت الرؤوس وتمسكت بالاذناب، بل شرعت في زخرفة البنيان من غير ان تنظر الى اساسه. وذلك انها بدلاً من ان تبذل الهمة في رواج أسواق الصناعة والفنون المنتشرة في اوربا انخدعت للسفهاء واسترسلت في طريق الاسراف ... وصار اهل الاستانة ينظرون بعين الازدراء الى جميع المحدثات الجديدة حتى الأبنية، والحاصل ان سبل المدنية قد فتحت ايام صدارة ابراهيم باشا على ما يقتضيه الوقت فأسست صناعة الطباعة في دار السعادة الا ان

---

[1] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 34.

[2] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 215 – 216.

وراجع ايضا، خالد زيادة، المصدر نفسه، ص 36.

[3] هاملتون جب وهارولد بوون، المصدر السابق، جـ 1، ص 57. وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 159.

كبار المأمورين افرطوا في السفاهة حتى نفرت عنهم طباع العامة فظهرت الفتنة العظيمة. . ولم يبق في الاستانة الا صناعة الطباعة.))[1].

هكذا اخذت اصلاحات احمد الثالث العسكرية تشق طريقها بصعوبة وسط التحديات القاهرة للقوى المحافظة القديمة التي وقفت الانكشارية على رأسها[2].

وعلى الرغم من ان القوى المحافظة والمعارضة للاصلاحات تمكنت من انهاء حكم السلطان احمد الثالث، الا ان خلفه السلطان محمود الاول (1730 – 1754) تابع مشاريع الاصلاح العسكري، وشهد مطلع عهده تطورات اولى من نوعها في مجال الانفتاح على علوم اوربا، وبخاصة العسكرية منها[3]. فاستعان في هذا المجال بجهود احد الخبراء العسكريين الاوربيين وهو الضابط الفرنسي الكونت دو بونفال (De Bonnval) 1675 – 1747، الذي قدم بدوره الى السلطان مشروعين، الاول لتأسيس مدرسة للهندسة، والثاني لاقامة تصميم جديد لسلاح المدفعية، وقد عمل بنفسه في هذين المشروعين واصبح يعرف بأسم احمد باشا بونفال بعد اسلامه، ويرجع الفضل له في تصميم اولى المدافع العثمانية الحديثة، وكذلك مساهمته الفعالة في ادخال قسم خاص بالطب في الجيش العثماني[4].

ادى (احمد باشا بونفال)، الذي خدم كضابط في الجيش الفرنسي والنمساوي قبل ان يستقر في استانبول، دوراً سياسياً بقربه من البلاط العثماني، فقد اوصى بضرورة عقد تحالف عثماني فرنسي لمواجهة الخطر الروسي الذي اخذ يهدد الممتلكات العثمانية[5]. وكان يرى بأن العثمانيين عاجزون عن مواجهة التحديث

---

[1] المصدر السابق، جـ 1، ص 75.

[2] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 327.

[3] خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 45 – 46.

[4] Niyazi Berkes, The development of Secularism in Turkey, Montreal, University press, 1964, pp. 47 – 48.

[5] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 46.

الروسي، وبخاصة في الجانب العسكري، بدون الاعتماد على المساعدة الاوربية، وبالتحديد طلب المساعدة الفرنسية في المجال العسكري، والاقتصادي[1]. وفضلاً عن ذلك قام بونفال بتثقيف الفئات الحاكمة العثمانية، حول المسائل العسكرية والسياسية، وكان يدّرس رجال الدولة ايجابيات التكتيك العسكري الحديث في ميدان القتال، وقد اعد في هذا المجال تقريراً في سنة 1733 ضمّنه افكاره جاء تحت عنوان ((بعض احوال تاريخ اوربا))[2].

تابع بونفال عمله الاصلاحي، عندما عُهد اليه بأحياء فرقة قاذ في القنابل (الخمبرجية) السابقة التي كانت قد اضمحلت باضمحلال نظام التيمار، وبذلك ادخل نمط جديد من الاصلاح قيض للمصلحين التقليد بين ان يأخذوا به، من خلال ادراج النظم الجديدة في عداد النظم القديمة حتى لا تستثير معارضة المحافظين[3]. وقدم بونفال للسلطان خطة لاعادة تنظيم الخدمة العسكرية برمتها على اسس فرنسية ونمساوية، مؤكداً الحاجة الى جعل الخدمة العسكرية من جديد مهنة حقيقية، وذلك بتوفير الرواتب والمعونات الكافية والمنتظمة، واقترح جعل (فرق الانكشارية) اكثر فعالية من حيث قدراتها القتالية وذلك بتقسيمها الى وحدات صغيرة يقودها ضباط شبان يمكنه تدريبهم[4]. على ان معارضة الانكشارية وقوة سطوتهم عرقلت تنفيذ هذه الخطة، مما ادى الى تركيز بونفال اهتمامه على فرقـــة المدفعية، وحيـــن بدأ بتدريب افـــراد هذه الفرقة، انشئـــت الثكنات اللازمة، كما بنى مصنعاً خاصاً بالفرقة الجديدة بالقرب من مدينة (اسكودار)[5]. ثم جاء لمساعدة بونفال في عمله، ثلاثة من الضباط الفرنسيين الذين اعتنقوا الاسلام وانضم اليهم

---

[1] Berkes, The development, op.cit, pp. 48-49.

[2] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 46.

[3] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 162.

[4] محمد اغا خواجة زاده، سلحدار تاريخي، جـ 1، ص ص 50-52.

[5] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 162.

مرتزقة ايرلنديون واسكتلنديون وبعض الجنود السابقين الذين خدموا في تيمارات البوسنة[1]. وقد نظمت الفرقة ودربت وفقاً للاساليب العسكرية التي سبق ان خبرها بونفال في فرنسا والنمسا، وتم ايضاً تحديث مصنع صب المدافع والبنادق وتصنيع البارود، كما لعب بونفال دوراً في ادخال اسلحة جديدة في فرقة الالغام وعربات المدافع، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية (هند سخانة) خصصت لدراسة الهندسة والعلوم الاخرى المرتبطة بالمدفعية الحديثة الفعالة، الا ان الانكشارية اثاروا الصعاب في وجه مشروعاته، ثم عملوا على الغاء الفرقة الجديدة بعد وفاته[2].

وبهذه الانجازات العسكرية المحدودة، التي حققها (بونفال)، رغم كل الصعوبات التي واجهته، خطت الدولة العثمانية اولى خطواتها نحو تحديث مؤسستها العسكرية وبالتالي كسر حاجز العزلة والانفتاح على اوربا.

وشهد عهد السلطان عثمان الثالث (1754 – 1757) بروز ملامح طبقة جديدة من المتنورين العثمانيين العارفين باللغات الاوربية والطامحين في تحديث دولتهم والانفتاح على اوربا، وكان من ابرز هؤلاء الصدر الاعظم محمد راغب باشا (1756 – 1763)، الذي وصف بأنه شخصية متعددة المواهب في مجال الشعر وتأليف الكتب، وفي تدعيم فكرة الانفتاح على اوربا والاستفادة من علومها العسكرية[3].

تابع السلطان مصطفى الثالث (1757 – 1774) جهود الاصلاح العسكري في الدولة العثمانية، وشهد عهده استمرار ارسال السفارات العثمانية الى العواصم

---

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] Berkes, The development, op.cit, p.50.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 162.

وكذلك : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 328.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص 152.

وراجع ايضا : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 47.

الاوربية، كان من ابرزها سفارة (احمد رسمي) التي بعثها السلطان الى الملك فردريك الثاني (1712 – 1786) ملك بروسيا، يستفسر منه عن سر تقدم دولته، فأجابه الملك (بأن ذلك يتحقق بوجود جيش قوي مدرب في زمن السلم والحرب والاحتفاظ بالخزينة مليئة)[1].

بدأ السلطان مصطفى الثالث اصلاحاته العسكرية، بالاعتماد على مستشار عسكري فرنسي هو البارون دي توت (De Tott) المجري المولد الذي عمل ضابطاً في الجيش الفرنسي، قبل قدومه الى استانبول، حيث كلف بدراسة الوضع العسكري العثماني خلال الحرب مع روسيا بين سنتي (1768 – 1774)، فعمل ((دي توت)) بمساعدة عدد من الضباط الفرنسيين على انشاء تصميم جديد لسلاح المدفعية العثمانية واعادة تنظيم اوضاع (الطوبخانة والترسانة البحرية) وشارك في تأسيس مدرسة البحرية، وهو اول من اكتشف مناجم للفحم في الدولة العثمانية[2].

ومن الاعمال المهمة التي انجزها (دي توت) انشاؤه في سنة 1774 فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات تضم مائتي وخمسين جندياً وضابطاً، وقد زودته السفارة الفرنسية بالمال وبعض المدافع الخفيفة، ثم قام بتدريب افراد الفرقة على اساليب استعمال المدفعية الحديثة، كما بنى مصنعاً لهذه المدافع وانشأ مدرسة للرياضيات الحديثة كانت في مجملها صورة من مدرسة الهندسة السابقة[3].

ويصف (دي توت) في مذكراته تجربته في استانبول والظروف التي اسس فيها مدرسة الرياضيات وجهوده في تدريس الطلبة لبعض العلوم الهندسية، وكيف

---

[1] Creasy, op.cit, pp. 380 – 384.

وانظر ايضاً : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 47.

[2] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 76. وراجع ايضاً : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 48.

[3] Creasy, op.cit, p.385.

وانظر ايضاً: احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 172 – 173 .

لقيَّ ذلك قبولاً من السلطان مصطفى الثالث نفسه، على الرغم من انه اول مسيحي لم يعتنق الاسلام استخدم للعمل في مجال اصلاحي حساس[1].

ومما يلاحظ هنا ان جهود السلطان مصطفى الثالث الاصلاحية قد انصبت على تنظيم القوة البحرية وسلاح المدفعية، غير ان هذا لم يكن ذا نفع كبير لانه لم يتناول القوة الرئيسة في الجيش، وهي المشاة الانكشارية، فكان خوفه من تأثيرهم وسطوتهم، جعلته يتجنب اصلاح اوضاعهم[2].

وقد أثبتت الهزيمة العسكرية القاسية التي تعرض لها العثمانيون امام روسيا في سنة 1774 بصفة نهائية تفوق الاسلحة الاوربية، مما ادى الى التعجيل بأدخال الاصلاحات التي كانت قد بدأت في اوائل القرن الثامن عشر، فشهد عهد السلطان عبد الحميد الاول (1774 – 1789)، محاولات نشطة لاصلاح المؤسسة العسكرية العثمانية، بعد الانفتاح الواسع على اوربا وبخاصة ابان صدارة خليل حميد باشا (1782 – 1785)، الذي اعتمد على دعم السفير الفرنسي في استانبول شوازل غوفيه (Choiseul Gouffier)، في تبني اصلاحات عسكرية[3]، فاستقدم المدربين والمهندسين الفرنسيين الذين جاءوا بمعية السفير المذكور، واسند اليهم مهمة اعادة تنظيم سلاح المدفعية ومصنع المدافع ودار الصناعة البحرية (الترسانة)، وبمساعدة هؤلاء الخبراء الفرنسيين تم انشاء مدرسة جديدة للهندسة

---

(1) خالد زيادة، المصدر السابق، ص 48.

(2) يذكر المؤرخ العثماني جودت الحوار التالي الذي جرى بين السلطان مصطفى الثالث والدفتر دار حليم افندي ((. . اذا نحن لم ننظم العساكر حسب التنظيمات الجديدة فلا نقدر على مقاومة اوربا فما العمل حينئذ ! فقال حليم افندي : فلندخل الانكشارية تحت النظام، فقال السلطان : وهل يقبلون النظام ؟ قال:نعم، فقال : وهل تتعهد انت بذلك، قال نعم، غير متردد. فأوقع هذا الكلام عليه الشبهة، وتصور حضرة السلطان ان حليم افندي لو لم يكن له مداخلة مع الانكشارية، لما تجرأ على هذا الجواب القطعي واتهمه انه سيكشف هذا السر لهم، فأبعده عن الاستانة خوفاً من الانكشارية في صورة متصرف على الموصل، فلما كان في الطريق، نفاه ثم اعدمه)). انظر : المصدر السابق، جـ 1، ص ص 136 – 137.

(3) خالد زيادة، المصدر السابق، ص 49.

كانت تدرس فيها المعارف الحديثة المتعلقة بالفنون العسكرية[1]. وخلال هذه الفترة تمت ترجمة كتب عدة فرنسية الى اللغة التركية (العثمانية) تخص الفنون العسكرية تم طبعها في مطبعة السفارة الفرنسية في استانبول[2] .

ان جهود الصدر الاعظم (خليل حميد باشا) واجهت معارضة من العناصر المحافظة، التي وجدت فيها ما يتعارض مع مصالحها، لذلك استغلت هذه العناصر، الخطوة التي اتخذها الصدر الاعظم في تنحية السلطان عبد الحميد الاول لكبر سنة والمجيء بأبن اخيه سليم بدلاً عنه، وتمكنت في احدى مؤامراتها من قتل الصدر الاعظم نفسه في سنة 1785[3].

ان محاولات الاصلاح العسكري منذ عهد السلطان احمد الثالث وحتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الاول، لم تشهد ايجاد مشروع متكامل لاصلاح المؤسسة العسكرية وذلك بأنشاء قوات عسكرية جديدة تحل محل القوات العسكرية الانكشارية التي اصابها الانحلال والفساد. وان بدايات ذلك لم تحصل الا في عهد السلطان سليم الثالث الذي تبنى ما يسمى بـــ ((النظام الجديد)).

الاصلاح العسكري في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807):

يُعدّ السلطان سليم الثالث واحداً من اكفأ سلاطين آل عثمان مقدرة ووعياً وفهماً واطلاعاً، فقد حصل قبل توليه العرش العثماني على رعاية خاصة من قبل ابيه السلطان مصطفى الثالث، الذي اطلعه على شؤون الحكم وما قام به من اصلاحات عسكرية، ولقيَّ معاملة حسنة من قبل عمه السلطان عبد الحميد الاول فيما بعد، الذي سمح له بقدر من الحرية يفوق ما كان يسمح به عادة للامراء

---

(1) Lewis, op.cit, pp. 71 – 74.

(2) خالد زيادة، المصدر السابق، ص 49.

(3) Sell, op.cit, p.80 .

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 173.

العثمانيين[1]. وكان من اشد المقربين اليه طبيب ايطالي يدعى ((لورنزو)) Lorenzo، حصل سليم منه ومن غيره من الاوربيين على معلومات عن الدول الاوربية وما يتعلق بتطور مؤسساتها المدنية والعسكرية واسباب تفوقها على العثمانيين[2].

وقبل ان يتولى سليم الثالث العرش العثماني كانت المؤثرات الفكرية الاوربية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، تفعل فعلها داخل الدولة العثمانية، عن طريق السفراء والخبراء العسكريين الذين كان اغلبهم من الفرنسيين، اذ كانت مناقشاتهم ودروسهم مع العثمانيين من ساسة وطلاب علم تسهم بشكل فاعل في ابراز المعالم الاساسية للافكار الاصلاحية السائدة في اوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[3]. كما لعب السفراء العثمانيون دوراً بارزاً في ايصال المؤثرات الاوربية الى دولتهم من خلال اطلاعهم على مظاهر التقدم الاوربي مباشرة[4].

هكذا عاصر سليم الثالث حركة الاصلاح والمؤثرات الاوربية وابدى رغبة شديدة في مواصلة الاطلاع على مظاهر التقدم الاوربي واصلاح اوضاع دولته، عندما اوفد في سنة 1786 احد وسطائه المدعو (اسحاق بيك) الى ملك فرنسا لويس السادس عشر (1774 – 1792) حاملاً معه رسالة الى الملك الفرنسي، اسهم في صياغة نصوصها السفير ((غوفيه)) نفسه، مؤكد فيها على روابط الود والصداقة التي تجمع بين فرنسا والدولة العثمانية، وطالباً المساعدة العسكرية الفرنسية اذا دعت الحاجة اليها[5]. واستمر سليم في نهجه الاصلاحي حتى اثناء تحديد اقامته في

---

(1) Creasy, op.cit, pp. 433 – 434

(2) Stanford. J.Shaw, Between Old and New, the Ottoman Empire under Sultan Selim 111 (1789 – 1807, Cambridge, University press, 1971, pp 70-71 .

وراجع أيضاً: احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 173.

(3) خالد زيادة، المصدر السابق، ص 50.

(4) Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol. I, p. 260.

(5) Creasy, op.cit, p.434.

السراي السلطانية، قبل توليه العرش، عندما اصر على طلب المساعدة الفرنسية في اعادة بناء الجيش العثماني، واسترجاع الاراضي التي انتزعتها روسيا من الدولة العثمانية[1].

كان سليم الثالث الذي تولى العرش في السادس من نيسان سنة 1789، اول سلطان عثماني يطلق عليه لقب مصلح قبل فترة التنظيمات[*]. ويعد عهده انعطافه تاريخية في حركة الاصلاح على اسس علمية مدروسة، اذ عاصر احداث الثورة الفرنسية 1789، ومؤثراتها التي اخترقت الحواجز السياسية والدينية للمجتمعات الاوربية التي كانت معظم دولها غارقة في نظمها الاوتوقراطية القديمة[2].

لقد تأثر الاصلاحيون العثمانيون بمبادئ الثورة الفرنسية في (الحرية والمساواة والآخاء)، اذ انتقلت هذه المبادئ الى الولايات العثمانية، بواسطة عاملين: الاول عن طريق البعثات العسكرية الفرنسية التي وصلت الى الدولة العثمانية، بهدف تحديث المؤسسة العسكرية العثمانية. وبعد ان تعلم الضباط العثمانيون اللغة الفرنسية لم يقتصروا على دراسة العلوم العسكرية الفرنسية فحسب

---

[1] Shaw, History of the Ottoman Empir, op.cit, vol. I, p.260.

[*] اطلق اسم التنظيمات (Tanzimat) على حركة الاصلاح التي قامت في الدولة العثمانية منذ صدور خط شريف ((كلخانة)) في سنة 1839، وحتى اعلان الدستور العثماني، الذي عرف بـ ((القانون الاساسي))، في سنة 1876. ولمزيد من التفاصيل عن مرحلة التنظيمات انظر : عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، المصدر السابق، ص ص 111 – 124.

شفيق جحا، التنظيمات او حركة الاصلاح في الدولة العثمانية 1839 – 1876، بحث منشور في مجلة الابحاث، السنة 18، جزء 21، حزيران، 1965.

وكذلك :

H.Roderic, Davison, Reform Ottoman Empire 1856-1876 ,New, Jersy, 1963.

[2] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 331.

بل اصبحوا يطالعون الكتب السياسية الفرنسية، والعامل الثاني بوساطة البعثات الدبلوماسية سواء منها الاوربية المقيمة في العاصمة العثمانية ام العثمانية التي كانت تمثل الدولة في عواصم اوربا وعلى الاخص باريس[1].

كانت الفكرة التي اختمرت في ذهن السلطان سليم الثالث هي ضرورة ادخال برنامج اصلاحي شامل لمؤسسات الدولة وعدم الاكتفاء باستقبال الخبراء العسكريين وايفاد السفراء[2]. ورغم شعوره بشدة الحاجة الى الاصلاح، الا ان مفاهيمه كانت تقليدية، فمن رأيه ان مرجع اختلال اوضاع الدولة هو ان المؤسسات التقليدية لم تعد تسير كما ينبغي، ومن ثم وجب القضاء على المفاسد والعجز، واعادة النظام والخدمة الى ما كانا عليه، وحين تقتضي الضرورة لا بد من قبول استخدام الاسلحة والاساليب القتالية الحديثة وانشاء وحدات عسكرية جديدة يجري عزلها عن الوحدات القديمة حتى لا يختل توازن المجتمع العثماني[3].

لم يستطع السلطان سليم الثالث طيلة مدة ثلاث سنوات من تسنمه الحكم، ان يجري اية اصلاحات وذلك نتيجة للحرب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية ضد روسيا والنمسا[*]، ومع ذلك نجح في تعيين بعض المقربين في مناصب مهمة، مما

---

[1] عبد الوهاب عباس القيسي،حركة الاصلاح في الدولة العثمانية،المصدر السابق ص ص 111 – 112.
وراجع ايضاً : علي شاكر علي، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية (1255 – 1293 هـ / 1839 – 1876 م)، بحث منشور في موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الرابع، جامعة الموصل، 1412 هـ – 1992 م، ص 174.

[2] ز.ي. هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973، ص ص 40 – 46.
وانظر ايضاً : خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 50 – 51.

[3] Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.260.

[*] وهي الحرب التي نشبت بين الدولة العثمانية والتحالف الروسي – النمساوي، في سنة 1789، وانتهت بعقد صلح ((ياسي)) في سنة 1792، والذي حصلت بموجبه روسيا على بلاد القرم نهائياً ومناطق اخرى. لمزيد من التفاصيل عن هذه الحرب وتطوراتها. انظر :
Creasy, op.cit, pp. 434 – 441.

اوجد هيئة جديدة من الاداريين العسكريين المصلحين الذين كانوا ينتظرون انتهاء الحرب لتنفيذ اصلاحاتهم[1]. وقد وجد الى جانب هؤلاء من انضموا الى حركة الاصلاح بناء على رغبة السلطان واعدوا مجموعة من التقارير المتصلة باوضاع الدولة وما يجب عمله لانقاذها، وركزت معظم هذه التقارير على الاصلاح العسكري، واشارت الى ضرورة اعادة فرق ((الانكشارية)) وغيرها الى سابق تنظيمها الاول، وان توفر للجيش اسلحة حديثة واساليب تمكنه من الحاق الهزيمة بالجيوش الاوربية، وان يتم انشاء فرق عسكرية جديدة تقوم بمهام خاصة[2]. في حين ذهبت افكار اخرى الى ابعد من ذلك في ضرورة الغاء المؤسسات القديمة وابدالها بمؤسسات جديدة[3].

وبعد ان تخلصت الدولة العثمانية من الخطر الروسي وانهاء الحرب على اثر عقد معاهدة ((ياسي)) في سنة 1792، التي قضت على اطماع امبراطورة روسيا كاترين الثانية (1762 – 1796)، اصبح الوضع مهيأً للسلطان سليم الثالث في مباشرة اصلاحاته. فدعا في سنة 1792 الى عقد مجلس استشاري ((مجلس مشورت)) تطور ليصبح هيئة حكومية تدريجياً، وقد ضم المجلس في عضويته، معاوني السلطان وابرز رجال ادارته، فضلاً عن عضوين من غير المسلمين الاول فرنسي يدعى برتيراند (Bertrand) والاخر الارمني موراجا دوسن (Mouradgea Dohsson) كبير المترجمين في سفارة النمسا في استانبول، وقد شاركا في المناقشات وتقديم الاقتراحات، اذ لعب الاخير دوراً في التأثير على اتخاذ القرارات بشأن التحالفات مع دول اوربا، وربما كان هدف السلطان

---

[1] Ibid, pp. 457 – 458.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 176.

وراجع ايضاً : سيد مصطفى نوري، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية، ترجمة خالد زيادة، بيروت، 1979، ص ص 56 – 59.

[3] Lewis, op.cit, pp. 75 – 76.

من تعينهما، هو رغبته في تعزيز الانفتاح على الافكار الاوربية والاستفادة منها في مجـــال تحقيق الإصلاح[1].

عرضت داخل المجلس الاستشاري العديد من التقارير واللوائح والافكار، وشارك الاعضاء في مناقشتها وقد ركزت المناقشات على المسائل المتعلقة بتدهور مؤسسات الدولة وسوء ادارتها وافلاس الخزينة المالية، مع اقتراح الحلول لمعالجة الخلل العسكري والاداري والاقتصادي[2].

ومن اللوائح التي قدمت الى المجلس الاستشاري تلك التي قدمها عبد الله منلا تاتارجيق زاده (1730 – 1797) في سنة 1792، وكان من اعضاء المجلس واكبرهم سناً، وهو من طبقة العلماء، واشتملت اللائحة على اقتراحات اصلاحية مهمة في الاصلاح العسكري والمدني، وقد قسمت الى عشرة اقسام، ففي مجال الاصلاح العسكري رأى ضرورة اصلاح دور الصناعة (الترسانات البحرية) وبناء السفن الحديثة وتدعيم الدفاعات العسكرية في المراكز الحدودية للدولة، وتحسين احوال الجيش وتنظيمه وزيادة مدخولات الدولة وتقليل نفقاتها[3].

قرر السلطان سليم الثالث بعد المناقشات التي شهدها المجلس الاستشاري، اتخاذ بعض الاجراءات الاصلاحية لاعادة الحيوية الى الهيئات العسكرية القديمة[4]. فأستدعى الخبراء العسكريين من فرنسا وانكلترا وبروسيا والسويد، واصدر المراسيم الخاصة باصلاح كل الفرق العسكرية القائمة بما في ذلك

---

[1] Shaw, Between Old and New, op.cit, pp. 86 – 90.

وراجع ايضاً : خالد زيادة، المصدر السابق، ص 51.

[2] Shaw, Between Old and New, op.cit, p.92.

[3] ان مخطوطة الائحة التي كتبها ((تاتارجيق زاده)) وعنوانها ((لايحة)) محفوظة في المكتبة الوطنيـــة، بباريس – فرنسا، تحت رقم (1105)

راجع عنها : Ibid, pp. 92 – 93.

وكذلك : خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 74 – 76.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص ص 175 – 176.

((الانكشارية))[1]. وجرت الاختبارات للضباط والجنود وتم الاستغناء عمن لا تثبت كفاؤتهم، وبذلت الجهود لاجراء التعيينات بحسب الكفاءة وحدها ومنح الترقيات بحسب الاقدمية بقصد الحد من آثار الرشوة، وصدرت الاوامر لجميع العسكريين العثمانيين بالانتظام في التدريب، وتحسنت الرواتب التي اصبحت تسلم لاصحابها شهرياً ولا تدفع الا لمن يقومون بمهامهم[2].

ولما كانت القوات ((الانكشارية)) تمثل اقوى قوة مؤثرة في الدولة والمجتمع، وتقف حائلاً دون الاصلاح، ادرك السلطان سليم الثالث ضرورة اصلاح اوضاع هذه القوات بشتى السبل، فعمد الى تخفيض عدد افرادها الى ثلاثين الفاً بهدف تحسين كفاءتهم ونظامهم العسكري، وبذلت الجهود في هذا المجال لصناعة البنادق والذخائر على وفق النمط الاوربي، وتوزيعها على الجند ((الانكشارية)) الذين جرى ايضاً تعويضهم بدفع متأخرات رواتبهم التي زيدت وتم تسليمها في مواعيدها[3].

كما اولى السلطان سليم الثالث اهتماماً كبيراً لتنظيم اوضاع الاقطاعات العسكرية، نتيجة لما اصابها من انحلال كبير، اثر على فاعلية القوات العثمانية، فتم ارسال العديد من المفتشين الحكوميين للاشراف على اوضاع تلك الاقطاعات ومحاسبة المقصرين من ذوي الاقطاعات، وعزل غير الكفوئين منهم[4]. ومن اجل زيادة قدرات القوات الاقطاعية، سمح لشاغلي الاقطاعات بترك وصية، يحق من خلالها لابنائهم الكفوئين التصرف بالاقطاعات من بعدهم، بشرط ان يؤدي هؤلاء

---

[1] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 644 – 645.

[2] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 178.

[3] Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.261.

[4] Creasy, op.cit, p. 457 .

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصر السابق، ص 178.

الابناء الخدمات العسكرية التي تطلبها الدولة[1]. وتم ايضاً الغاء الاسلوب العسكري القديم الخاص بتجميع القوات الاقطاعية ابان الحروب، والذي كان يسبب مشاكل كثيرة لاصحاب الاقطاعات عند تركهم اقطاعاتهم وما يترب على ذلك من مساوئ، فأبتكر نظام دوري جديد يسمح بموجبه ارسال فارس واحد عن كل عشرة فرسان الى اقطاعاتهم لادارة شؤونها وقت الحرب، وطيلة خدمة القوات الاقطاعية، في حين يبــــقى البقية على استعداد دائم للقتـــــال على طول الحدود في مواجهة العدو، ولا يستـــــلزم ذلك عودتهم الى اقطاعـــــاتهم حتى في فصل الشتاء، او بعد انتهاء المعـــــارك[2]. وصدرت التعليمات بمنع التصرف بالاقطاعات والتخلي عن الممارسات القديمة في اهــــداء تلك الاقطاعات الى رجال البلاط العثماني، وقصر حق استغلالها على المقاتلين فقط، وجرت محاولات لادخال الاسلحة الحديثة الى القوات الاقطاعية[3].

ان الجهود التي بذلت لاصلاح اوضاع القوات الانكشارية والاقطاعية، اصيبت بالفشل، فالقوات الانكشارية وقفت ضد كل اصلاح جديد يهدد مكانتها وامتيازاتها، كما ان المفتشيين الذين ارسلوا لمراقبة اوضاع الاقطاعات العسكرية، حصلوا على معلومات غير صحيحة من قبل الضباط الذين اغفلوا ذكر مساوئها، حماية لمصالحهم وامتيازاتهم[4]. ورغم مصادرة بعض الاقطاعات، فأن اغلبها بقيت تحت سيطرة مالكيها السابقين، مما جعل قوة الفرسان الاقطاعية غير فعّالة. وقوبلت جميع الاجراءات الرامية لتحجيم عدد افراد (القوتين الانكشارية والاقطاعية) بمعارضة شديدة[5].

---

[1]Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.261 .

[2]Ibid, vol, I, p. 261.

[3] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 645.

[4]Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.262 .

[5] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 234 – 236.

وعلى الرغم من ان الاصلاحات المذكورة في الميدان العسكري لم تنفذ كما ينبغي لها، وذلك نتيجة لفساد الاجهزة القائمة عليها، فأنها احرزت بعض النجاح في فرق المدفعية و (الخمبرجية واللغمجية والطوب عربجية) التي اعيد تنظيمها من اساسها ووضعت تحت أمرة ضباط من الشباب العثمانيين الذين جرى تدريبهم من قبل ((البارون دي توت)) والمستشارين الفرنسيين الذين جاءوا من بعده. ففي سنة 1796 وصل ((البير دوباييه)) (Du Bayet) الى استانبول بوصفه سفيراً للجمهورية الفرنسية، ومعه كثير من قطع المدفعية مع ذخيرتها وتجهيزاتها وعدد من رجال المدفعية (الطوبجية) والمهندسين الفرنسيين الذين كانت مهمتهم تدريب (الطوبجية العثمانيين) والمساعدة في ادارة دور الصناعة البحرية (الترسانات) ومصانع صب المدافع[1]. كما اصطحب معه مدرّبي خيالة ومشاة لتدريب قوات الفرسان (السباهية) والانكشارية، وسرعان ما بدأ هؤلاء تنفيذ المهام الموكلة اليهم. ولكن (الانكشارية والسباهية) رفضوا استعمال الاسلحة الحديثة او القيام بالتدريب الجديد، وما لبث ((دوباييه)) ان توفي بعد شهور قليلة وغادر كثير من ضباطه الدولة العثمانية[2]. والنتيجة ان اغلبية القوات العسكرية العثمانية بقيت على اوضاعها السابقة، مما جعل السلطان سليم الثالث يسعى الى انشاء قوة مشاة عسكرية جديدة من اجل كبح جماح الانكشارية الذين كانوا الركيـــزة الرئيسة لمقاومة الاصلاح[3]. دفعـــــت هذه الاوضاع السلطان سليم الثالث الى اعـــلان

---

(1) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 645 – 646.

وراجع ايضاً : Creasy, op.cit, p.459.

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 178 – 179.

(3) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، الاسلام في القرن التاسع عشر، ترجمة نبيه امين فـارس ومنير البعلبكي، جـ 4، ط3، بيروت، 1961، ص 4. وراجع ايضاً : ساطع الحصـري، المصـدر السابق، ص 77.

((النظام الجديد)) (Nizami – Gedid) وهو بمثابة مجموعة من التنظيمات الهادفة الى اجراء اصلاحات في المجالين العسكري والمالي[1].

ومن المرجح أن العبارة نفسها ((النظام الجديد))، وضعت لتحمل دلالة الرغبة في التخلص من النظام القديم الذي يتمثل في تحالف الانكشارية مع العلماء ورجال الدين. او بتأثير من التعبير الذي اطلقته الثورة الفرنسية التي وصفت النظام الملكي بالنظام القديم، مقابل النظام الجديد الذي مثلته الثورة[2].

بدأت تطبيقات ((النظام الجديد)) عندما شكل السلطان سليم الثالث فرقة عسكرية عثمانية جديدة في منطقة ((ليفانت شفتلك)) المطلة على مضيق البسفور خارج العاصمة استانبول، وحرص على ابقائها فرقة سرية خوفاً من اثارة الانكشارية[3]. ثم اتفق السلطان مع اعضاء المجلس الاستشاري على انشاء جيش جديد بأسم ((النظام الجديد)) في ايلول من سنة 1794، يكون منفصلاً عن القوات الانكشارية، التي سمح لافرادها بالانضمام الى الجيش الجديد[4].

وفي سنة 1796 تم انشاء ثكنات عدة عسكرية خاصة بالجيش الجديد في مدينة ((سكوتاري)) المقابلة لاستانبول، وجرى تدريب افراد الجيش على وفق النمط العسكري الاوربي الحديث، من قبل خبراء من فرنسا وانكلترا وبروسيا، وفرض عليهم ارتداء الملابس الاوربية، واستخدام الاسلحة الحديثة[5].

---

[1] Lewis, op.cit, p.77.=

= Shaw, Between Old and New op.cit, p.112. : وانظر ايضاً

[2] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 52.

[3] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 330.

[4] محمد فريد، المصدر السابق، ص 179.

وراجع ايضاً :

علي حسون، المصدر السابق، ص 149.

[5] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 179.

وراجع ايضاً : ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 181.

لقد انحدر معظم افراد الجيش الجديد من صغار المزارعين الذين تم ارسالهم الى استانبول من مناطق الاناضول، اذ لعب رجال الادارة في هذه المناطق دوراً بارزاً في جمع اعداد كبيرة من الافراد لتجنيدهم ضمّن جيش ((النظام الجديد))[1]. فأزدادت اثر ذلك اعداد هذا الجيش، من الفين وخمسمائة جندي وسبعة وعشرين ضابطاً في ايار سنة 1797، الى اكثر من تسعة الآف جندي، والعدد نفسه من الضباط في تموز 1801[2]. وفي اوائل العام التالي تم ادخال نظام التجنيد الالزامي في مناطق الاناضول، حيث كلف مسؤولو ووجهاء هذه المناطق بارسال الرجال الى استانبول لغرض انخراطهم في سلك التدريب العسكري[3] ونتيجة لهذه الجهود، ازداد افراد الجيش الجديد حتى وصل الى اكثر من اثني وعشرون الف وستمائة جندي وحوالي الف وخمسمائة وتسعين ضابطاً، وذلك في اواخر سنة 1806[4]. ومما يلاحظ ان نصف هؤلاء المجندين كانوا في الاناضول والباقي منهم في العاصمة استانبول. وبذلت جهود مماثلة لتجنيد اعداد اخرى في مناطق البلقان. لكن هذه الجهود فشلت بسبب من المعارضة الشديدة التي قام بها وجهاء (اعيان) تلك المناطق، الذين كان نفوذهم اقوى من اولئك الذين كانوا في مناطق الاناضول[5]. وما ان اوشك عهد السلطان سليم الثالث على الانتهاء حتى اصبح الجيش الجديد يضم عدداً كبيراً من الجند المسلحين باسلحة حديثة والمدربين على ايدي ضباط اوربيين اكفاء وبوجود سلاح المدفعية الذي شهد اصلاحات كبيرة،

---

[1] Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p. 262.

[2] Ibid,vol, I, p.262.

[3] Lewis, op.cit, pp. 77-78.

[4] Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p. 262.

[5] - 263 .Ibid, vol, I, pp. 262

جهز السلطان بقوة عسكرية كفوءة قادرة على مواجهة العدو[1]. وانتقلت مظاهر ((النظام الجديد)) الى بعض ولايات الدولة[2].

ومن اجل انجاح مشاريع الاصلاح الجديدة وتوفير الاموال اللازمة لها، اعتمد نظام مالي جديد، دعي بأسم ((ايرادي جديد)) (Iradi – Gedid) تضمن انشاء خزينة مالية خاصة تستمد مواردها من الاقطاعات العسكرية المصادرة والضرائب الجديدة التي فرضت على الانتاج الزراعي وغير ذلك[3].

وقد ادى استحداث الجيش الجديد الى ظهور فئة اجتماعية جديدة قوامها صغار ضباط الجيش والاسطول العثماني الذين تعرفوا على بعض ملامح الحضارة الاوربية عن طريق الاطلاع على احدى اللغات الاجنبية وبخاصة الفرنسية، وكذلك الاحتكاك الشخصي بالخبراء العسكريين الاوربيين الذين كانوا بمثابة مرشدين لهم فيما يتعلق باقتباس الاساليب الحديثة، لهذا لم تساير هذه الفئة الجديدة من الضباط اقرانهم في احتقار الغرب الذي وصفوه بـــ ((الكافر المتبربر))،

بل انضموا الى المطالبين بالاقتباس من الغرب، ولم يهتموا بمعارضة المحافظين، بل ذهبوا بمرور الوقت الى مسايرة التقدم الاوربي ليس فقط باقتباس التقنيات العسكرية، بالاطلاع على الكتب الفكرية والسياسية الاوربية [4]. وقدر

---

[1] احمد راسم، المصدر السابق، جـ 2، ص 30.

[2] يذكر المؤرخون ان والي بغداد سليمان باشا الكبير (1780 – 1802) اخذ بفكرة ((النظام الجديد))، اذ عهد الى ضابط انكليزي استقدمه من الهند بتعليم وتنظيم الجيش الجديد. وان والي مصر خسرو باشا اهتم ايضاً بهذا الامر، وشرع في انشاء ثكنة خاصة بجيش ((النظام الجديد)). وعمل كذلك بهذه الفكرة احمد باشا الجزار والي عكا. انظر : علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، المصدر السابق، ص 127.

وكذلك : ساطع الحصري المصدر السابق، ص ص 77 – 78.

[3] خالد زيادة، المصدر السابق، ص ص 52 – 53.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص 179 – 180.

وراجع ايضا : سيد مصطفى نوري، نقد حالة الفن العسكري، المصدر السابق، ص 54.

لهؤلاء الشباب ان يتقلدوا فيما بعد وظائف عليا في الدولة ويسهموا اسهاماً فعالاً في حركة الاصلاح.

وبالاضافة الى جيش ((النظام الجديد)) تم ادخال اصلاحات فنية اخرى، فقد انشئت المدارس والمعاهد الفنية والتعليمية، فأعيد تنظيم مدرسة الهندسة تحت ادارة فرنسية وانكليزية، ومدة الدراسة فيها اربع سنوات، تدرّس خلالها المواد العلمية كالهندسة والجغرافية والجبر وحساب المثلثات والتاريخ واللغات. وكانت اللغة الفرنسية تدرّس في السنتين الاولى والثانية بالاضافة الى اللغة العربية[1]. ومن اجل مد سبل الاتصال بدول اوربا وضمان نجاح اصلاحاته، اعتمد السلطان سليم الثالث اسلوباً جديداً في تعامله مع هذه الدول، فأعتمد لاول مرة السفارات الدائمة في العواصم الاوربية مثل باريس ولندن وبطرسبورغ وبرلين وفينا[2].

كما حرص السلطان ايضاً على ادخال اصلاحات مماثلة على سلاح البحرية العثمانية، فجرت عمليات تحديث الاسطول البحري، من خلال بناء وتوسيع دور الصناعة البحرية (الترسانات) باشراف من الهندسيين الفرنسيين، وتم افتتاح دور للصناعة في الولايات، وجرى تحديث واصلاح السفن القديمة وكذلك بناء عدد كبير من السفن الحديثة على وفق اخر طراز في البناء البحري[3]. وطورت دراسات مدرسة الهندسة البحرية، لتشمل دروساً في الهندسة والحساب، ترافقها دروس كثيرة في فنون الملاحة البحرية، وانشأ كادر متخصص لتدريب ملاحي البحر على رسم الخرائط وجغرافية الهندسة البحرية [4].

---

[1]Berkes, The Development of Secularism, op.cit, p.75.

وراجع ايضاً : عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانيــة، المصــدر الســابق، ص 112.

[2] خالد زيادة، المصدر السابق، ص 53.

[3] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 645 – 646.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 180

[4]Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.264.

كما شمل الاصلاح الكادر الوظيفي العامل في القوة البحرية، فصدرت التعليمات والقوانين بضرورة الاعتماد على الكفاءة والاقدمية في تعيين الضباط والجند البحريين وسبل ترقيتهم، والابتعاد عن اساليب الرشوة والفساد في تولي المناصب الإدارية[1]. وتم تحسين إجراءات التموين في الاسطول العثماني، من خلال تعيين مفتشيين يتولون مهمة الاشراف على توفير المؤون لسفن الاسطول، بدلاً من الاسلوب القديم الذي كان يضمن ((القباطنة)) السفن وضباطهم استغلال ما بحوزتهم من المؤون لمصلحتهم الخاصة[2]. ولغرض تجهيز الاسطول بالقوة البشرية اللازمة له، فقد اعيد العمل بالتجنيد الالزامي في بعض المقاطعات مثل (مقاطعة ايفان) البحرية التي تبرعت بالجند للعمل في القوة البحرية، وجرى تدريب هؤلاء الجند على اساليب عسكرية حديثة ومنظمة، وخصصت لهم رواتب عالية[3]. وللحد من مظاهر الخلاف بين (القبطان – القبودان باشا) ومدير دار الصناعة (رئيس الترسانة)، تم استبدال منصب الاخير بمراقب الشؤون البحرية، حددت صلاحياته بالاشراف على دار الصناعة وخزينتها المالية وتم انشاء اقسام بحرية ادارية وعسكرية منفصلة تحت اشرافه، بينما كلف (القبطان باشا) بمسؤولية التنظيم العسكري البحري وشؤون القيادة والتدريب والتجهيز، وترقية الجند وعزلهم، وكل ما يتعلق بادارة السفن والمحافظة عليها[4]. ونظمت ايضاً العناية الطبية في كل سفينة، من خلال ايجاد وحدة خدمة طبية منفصلة لتدريب الاطباء وتوزيعهم على سفن الاسطول، ومهمتهم رعاية الجند والمحافظة على صحتهم، وتم في هذا المجال ايضاً شراء وترجمة العديد من الكتب الاوربية في علوم الطب الى اللغة التركية

---

(1)Ibid, vol, I, p.263.

(2) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 646.

(3)Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.263 .

(4)Ibid, vol, I, p.264.

(العثمانية)، ووفرت بعض الاجهزة الطبية[1]. وفرض على كل طالب يدرس الطب ان يحصل على تجربة عملية عن طريق الخدمة الدورية في مستشفيات استانبول العامة وكذلك مستشفى (الترسانة البحرية)، الذي بُنيَّ في مكان بعيد منفصل كي يكون مفيد لعزل وعلاج الامراض المعدية وبخاصة الطاعون، وبذلك ساعد على تطبيق نظام الحجر الصحي الذي ما لبث ان عمم في شتى ربوع الدولة العثمانية[2].

اثبت الاصلاح العسكري العثماني فائدته، عندما نجح افراد الجيش الجديد في الدفاع عن مدينة عكا في سنة 1799، وصد الهجوم الفرنسي عليها، فضلاً عن انهم ابلوا بلاءاً حسناً في المعارك التي ادت الى خروج الفرنسيين من مصر[3]. يضاف الى ذلك ان قوات ((النظام الجديد)) قد برهنت على كفائتها، حينما قضت على بعض عصابات اللصوص التي خربت مناطق في ولايات بلغاريا ورومانيا، بل وهزمت القوات الانكشارية التي حشدها ولاة هاتين الولايتين لمقاتلتهم[4].

وبعد ان وجدت اراء السلطان سليم الثالث قبولاً وتأييداً من بعض اعيان المدن، اتخذ في سنة 1805 خطوة جريئة باصدار مرسوم يقضي باختيار اقوى وامهر شباب (الانكشارية) وسائر القوات العسكرية للدولة، من اجل الخدمة في ((النظام الجديد)) كما اصدر امراً يقضي بانشاء فرقة ((نظام جديد)) اخرى في

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 180.

[2] Shaw, History of the Ottoman Empire, op.cit, vol, I, p.264.

[3] ادى الغزو الفرنسي لمصر في تموز 1798، الى قطع العلاقات الفرنسية – العثمانية، مما خلّف ذلــك آثاراً على سير الاصلاحات. اذ اقدم السلطان سليم الثالث على اعلان الحرب على الفرنسيين، واعتقال قناصلهم ورعاياهم ومصادرة املاكهم. ولكن العلاقات بين الدولتين عادت الى طبيعتها بعد عقد صلح ((اميان)) في سنة 1802، وعادت البعثات الفرنسية بخبرائها وضباطها الى استانبول.

انظر : Creasy, op.cit, pp. 460 – 462.

وكذلك : ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 78. وخالد زيادة، المصدر السابق، ص 55.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 184.

((ادرنة))، على ان يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان[1]. وقد ادى هذا الاجراء الى سخط ((الاعيان)) الذين خشوا ان يحرموا من اكفأ رجالهم وان يشتد ساعد الجيش العثماني، بحيث يستطيع القضاء على الاستقلال الذي تمتعوا به. لهذا تحالف الاعيان مع القوى المحافظة من رجال الدين والانكشارية في استانبول التي كان يتزعمها الصدر الاعظم ((حافظ اسماعيل باشا)) الذي دبر مؤامرة تقضي بزحف زعيم الاعيان ((ترسنكلي اسماعيل باشا)) على العاصمة بهدف التخلص من السلطان والنظام الجديد[2].

وعندما توجهت احدى فصائل ((النظام الجديد)) الى ادرنة في تموز سنة 1806 لجمع المجندين وتدريبهم، قاطعها الاعيان ورفضوا تزويدها بالمؤون وهددوا بالزحف على العاصمة في حالة عدم سحبها[3]. واثر ذلك تراجع السلطان وامر قوة ((النظام الجديد)) بالعودة الى العاصمة وفصل قادتها، بل انه وضع قيادة جيش ((النظام الجديد)) في ايدي معارضيه املاً في ارضائهم، مما حرم نفسه من وسيلة الدفاع القوية المؤيدة له، واغرى خصومه بالعمل على خلعه[4]، وبخاصة وان الانكشارية قد اعتادوا على مقاومة كل تغيير او اصلاح من شأنه ان يمس امتيازاتهم ووجودهم، وذهبوا في معارضتهم للاصلاحات الجديدة، الى القول ((ان الولي حاجي بكتاش قد بارك فرقتهم حين انشأها ودعا لها بالنصر الدائم، والى ان بركة هذا الولي ودعاءه يغنيان عن كل تعليم))[5]، واستعانوا من اجل تحقيق

---

(1) Creasy, op.cit, p. 475.

(2) Shaw, Between Old and New, op.cit, pp. 113 – 115.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 185.

(3) محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 189 – 190.

(4) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 185.

وراجع ايضاً : جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869 – 1917 م، ط2، بغداد، 2001 م، ص 22.

(5) محمد فريد، المصدر السابق، ص 194.

وانظر ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 185.

اغراضهم، ببعض رجال الدين الذين ذهبوا الى ((ان التعليم العسكري من الامور التي لم يعرفها الاسلام، وان الفتوحات الاسلامية كلها تمت دون ان نحتاج الى امثال هذا التعليم، وان النظام الجديد بدعة وكل بدعة حرام، وان من بدع الكفار والاخذ به ما هو الا التشبه بالكفار، وان من مبادئ الاسلام ان من تشبه بقوم فهو منهم))[1]. وقد التف حول رجال الدين بعض المنتفعين من رجال الدولة الذين وجدوا في الاصلاحات الجديدة ما يهدد مصالحهم، وان تنفيذها لم يتم على وفق سياسة اقتصادية حكيمة[2].

ازداد الوضع الداخلي سوءاً امام السلطان سليم الثالث، وتشب التمرد في اقليم ((الروم ايلي))، وحينما ارسلت احدى فرق ((النظام الجديد)) لقمع التمرد، لقيت الهزيمة، وعندئذ تمكنت القوى المعارضة ان توقف الاصلاحات، مما اضطر السلطان الى الاستغناء عن مستشاريه المصلحين، وان ينصب ((آغا الانكشارية)) صدراً اعظم[3]. وفي ايار سنة 1807، اعلن الانكشارية تمردهم، وانضم اليهم شيخ الاسلام (محمد عطا الله افندي) في التحريض على خلع السلطان رغم الغائه النظام الجديد، وفعلاً عزل السلطان عن الحكم[4]. وعينت الفئات المحافظة مصطفى الرابع (1807 – 1808) بدلاً عنه، والذي امر باعدام سليم الثالث والغاء مظاهر النظام الجديد كافة فصدرت الاوامر، بأعادة الاقطاعات المصادرة الى اصحابها، والسماح

---

[1] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 79.

[2] المصدر نفسه، ص ص 79 – 80.

[3] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 186.

[4] يذكر المؤرخون ان عدداً كبيراً من الانكشارية، تجمعوا في ميدان السباق (آت ميدان) وصفوا القدور الخاصة بهم علامة على العصيان، ثم قرأ عليهم احد رؤسائهم اسماء جميع المؤيدين لجيش النظام الجديد من الوزراء والاعيان، فذهبوا الى منازلهم ثم اعدموهم واتوا برؤوسهم ووضعوها امام القدور، ولما بلغ السلطان خبر هذا العصيان. اصدر على الفور امراً بالغاء النظام الجديد. انظر : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 658. وكذلك : محمد فريد، المصدر السابق، ص 194.

لمن فصل من الخدمة العسكرية بالعودة اليها، وبدأت تصفية شاملة لاركان ((النظام الجديد))، قتل خلالها ضباط هذا النظام في شتى انحاء الدولة، والانتقام من كل من ساند سليم الثالث في اصلاحاته بأي شكل من الاشكال[1].لكن شيخ الاسلام –المشار اليه سابقاً– الذي قاد الحركة المضادة ضد ضد سليم الثالث سرعان ما اصطدم بانصاره، مما اضطره في حزيران سنة 1808، الى طلب الحماية من ((مصطفى باشا البيرقدار)) والي (سلسترة) والقائد العسكري لحدود نهر الدانوب، والذي كان من ابرز انصار ((النظام الجديد)) ومن المؤيدين لسليم الثالث في اصلاحاته، فالتف حوله انصار الاصلاح، وقرروا جميعاً الزحف على العاصمة استانبول واعادة سليم الثالث الى الحكم[2]. ونجح البيرقدار في تموز من السنة نفسها، من دخول العاصمة، بجيشه، ونفى كل من اشتركوا في خلع سليم الثالث والقضاء على ((النظام الجديد))[3].

ولكن ما ان استقرت الاوضاع حتى طلب السلطان مصطفى الرابع من البيرقدار العودة الى حدود الدانوب لحمايتها، وحين تباطأ الاخير في تلبية اوامر السلطان جرى تدبير مقتل سليم الثالث، وما ان قتل فعلاً، حتى جرى خلع السلطان مصطفى الرابع وقتله، وعندئذ عينَ البيرقدار الامير محمود الثاني، الذي نجا من القتل، سلطاناً في 28 تموز 1808، فنصب السلطان، البيرقدار صدراً اعظم، واخذ الاخير يعمل من اجل احياء ((النظام الجديد)) [4]، الا ان اعداءه من المحافظين والانكشارية تأمروا عليه وقتلوه بعد مدة وجيزة، فعادت الفوضى الى الدولة، مما

---

[1] Shaw, Between Old and New, op,cit, pp. 116 – 120 .

[2] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 247 – 254.

[3] William, Miller, The Ottoman Empire and Its Successors 1801 – 1927, London, 1966, pp. 53 – 55.

[4] محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمـود الثـاني 1808 – 1839، القاهرة، 1978، ص ص 99 – 101.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 187.

جعل ذلك السلطان محمود الثاني (1808 – 1839)، يعمل جاهداً على اكمال ما بدأه السلطان سليم الثالث من اصلاحات ولا سيما في المجال العسكري[1].

ومن خلال تقييم اصلاحات سليم الثالث العسكرية، يتضح لنا، انه كان وريثاً للمصلحين العثمانيين في القرن الثامن عشر من حيث تكريسه معظم اهتمامه وجهوده للنواحي العسكرية، لكنه قد غابت عليه حقيقة مهمة، فلم يدرك هو ومستشاروه ان التقدم الصناعي الاوربي وليد ثورات اجتماعية واقتصادية وسياسية استمرت منذ عصر النهضة الاوربية، وان الحياة العثمانية بأسرها كانت تتطلب الاصلاح، وان التحديث العسكري يستلزم ادخال اصلاحات في النواحي الاقتصادية وفي النظام التعليمي وتطوير القانون بهدف مواجهة متطلبات الحياة العصرية واعادة تنظيم الادارة العامة واضفاء الكفاءة عليها، وان جميع هذه النواحي التي كانت تتطلب التغيير، هي متداخلة في الحقيقة بعضها مع البعض الاخر، واحداهما تؤثر بالاخرى. وهكذا لم تتوفر جهود عامة لتحديث النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل لم تبذل سوى محاولات فردية اصلاحية لمواجهة المشكلات المتراكمة بالاساليب التقليدية.

_الاصلاح العسكري في عهد السلطان محمود الثاني (1808 – 1839):

كان اصلاح المؤسسة العسكرية من الاولويات التي خطط لها السلطان محمود الثاني، منذ توليه العرش العثماني. لكن كان عليه مواجهة القوات الانكشارية التي وقفت في وجه كل اصلاح جديد [2]. فقد اراد السلطان في مطلع عهده، اصلاح اوضاعهم على وفق التنظيم العسكري الاوربي، فأصدر اوامره بهذا الشأن، بدمج معظم ضباط القوات العسكرية النظامية في قيادات الانكشارية، وحصل على فتوى

---

(1) ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 255 – 257.

وراجع ايضاً : Lewis, op.cit, p. 77.

(2) Creasy, op.cit, p. 502.

من شيخ الاسلام تبيح له ذلك[1]. الامر الذي ادى الى تمرد الانكشارية واستمرار عصيانهم ضد السلطان، ولا سيما بعد قتلهم للصدر الاعظم ((مصطفى باشا البيرقدار)) – المشار اليه سابقاً – فهاجموا السرايا الحكومية في العاصمة واضرموا النار فيها، وحاول (القبودان باشا) رامز باشا التصدي للانكشارية وانقاذ الموقف، دون جدوى، ولمعالجة الموقف، سارت جيوش السلطان تسندها المدفعية لقتال الانكشارية، الذين زاد عصيانهم عندما اشعلوا النار في جوانب العاصمة، التي بدأت تحترق بأكملها، عندئذ خشى السلطان من جسامة الكارثة وحاول تهدئة الموقف، وتأجيل خطة ابادة الانكشارية والتخلص منهم الى وقت اخر[2]. وتفرغ لمواجهة الازمات التي اخذت تواجه دولته.

واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني سلسلة من الازمات، الداخلية والخارجية، منها استئناف الحرب الروسية – العثمانية في سنة 1809، التي خسر فيها العثمانيون ولايات ((نيقوبوليس وسلسترة ورو سجق)) ووقّع صلح ((بخارست)) في 28 آيار سنة 1812 بين الطرفين، الذي جعل نهر ((البروت)) حداً فاصلاً بين روسيا والدولة العثمانية[3]. وكذلك خطر الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، الذي اخذ يهدد الدولة العثمانية. فتمكن السلطان محمود الثاني من قمع تلك الحركة واخمادها، بالاعتماد على محمد علي باشا (1805 – 1848) واليه على مصر، وذلك في ايلول سنة 1818[4]. يضاف الى ذلك ان الدولة واجهت اندلاع الثورة اليونانية ((ثورة المورة الشهيرة))[5]، بين

---

[1] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 197 – 198.

[2] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 258 – 261. =

= وراجع ايضاً : اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 660 – 661.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 199–200.

[4] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 188.

[5] لمزيد من التفاصيلات عن احداث الثورة اليونانية،انظر: محمد فريد،المصدر السابق،ص ص206– 216.

وكذلك : علي حسون، المصدر السابق، ص ص 167 – 169.

عامي (1821 – 1826) وما صحبها من تدخل اوربي عسكري وسياسي، تمخض عنه منح اليونان استقلالاً ذاتياً وتاماً، فضلاً عن ان الدولة جابهت قيام سلسلة من الانتفاضات وقعت في ولاياتها، تزعمها أمراء واصحاب الاقطاعات الذين يسمّون بـــ ((الدرة بكوات)) وابرزها حركة علي باشا والي ((يانينا)) التي تم قمعها في سنة 1821[1].

وعلى الرغم من كل هذه المصاعب التي واجهت الدولة العثمانية واستنفذت مواردها، فان السلطان محمود الثاني بدأ بتنفيذ خطته الاستراتيجية، بالتخلص من القوات الانكشارية، بعد فشلها في اخماد الثورة اليونانية، ومعارضتها لاي اصلاح، وذلك بأتخاذه سلسلة من الإجراءات الفعالة، منها: تنصيب قادة لقواته العسكرية من المخلصين لاهدافه، فكسب الى جانبه مثلاً ((حسين باشا اغا الانكشارية)) نفسه، الذي عمل تحت امرة السلطان، وتم القضاء على العناصر البيروقراطية[2]. والحصول على رضا ودعم العلماء بما فيهم رجال الدين، الذين دب بين صفوفهم الفرقة والانقسام، املاً منهم في الحصول على المزيد من الامتيازات والوظائف. فحصل تقارب كبير بينهم وبين السلطان، وظفه الاخير، في كسب الرأي العام العثماني لاصلاحاته، اثر توعية العلماء للعامة والاشادة بسياسة السلطان الاصلاحية، ولعل من ابرز رجال الدين الذين ساندوا جهود السلطان الاصلاحية هو شيخ الاسلام ((قاضي زاده طاهر افندي))[3]. كما تم تكفير الطريقة الصوفية ((البكتاشية))، التي تُعد السند الديني الرئيس للانكشارية[4].

---

[1] يذكر سرهنك : ان علي باشا، لعب مع اتباعه دوراً بارزاً في حروب الدولة العثمانية ضد روسيا، وفي تثبيت السيطرة العثمانية على شبه جزيرة المورة، في بلاد اليونان، فكافأه السلطان بمنحه حكم ولاية ((يانينا)) وشبه جزيرة المورة ودفعه نفوذه الواسع وطموحه= = الى اعلان التمـرد ضـد الدولـة العثمانية. انظر : من حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ 1، ص ص 666 – 667.

[2] Creasy, op.cit, p. 504.

[3] سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص 334.

[4] ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص 226.

بدأ السلطان محمود الثاني اصلاحاته العسكرية، باعادة فتح وتحسين المدارس العسكرية الجديدة التي سبق ان اسسها السلطان سليم الثالث، وكانت تعنى بتدريب الضباط والجنود على الاساليب الاوربية الحديثة بغية تأليف جيش جديد منهم[1]. واقتداءاً بالاصلاحات التحديثية التي قام بها الوالي محمد علي باشا في مصر، التي نجح من خلالها في تأليف جيش قوي مسلح ومدرب على وفق احدث الاساليب الاوربية[2]. قام السلطان في سنة 1826 بأعادة تأليف قوات ((النظام الجديد)) الى جانب ((الانكشارية))، على ان يقوم بتدريب القوات الجديدة ضباط مسلمون لا اجانب[3]. ووافق شيخ الاسلام ورجال الدين على هذا الاجراء، خاصة وان السلطان قد اشار في مرسومة الى انه يسعى الى احياء قوات السلطان سليمان القانوني دون الاشارة الى اصلاحات المصلحين[4].

ومن اجل تنفيذ مشروعه الاصلاحي المهم بالقضاء على الانكشارية، جمع السلطان محمود الثاني في سنة 1826 اعيان الدولة وكبار ضباط الانكشارية في دار شيخ الاسلام، وتباحث الجميع في امر ما وصلت اليه القوات الانكشارية من ضعف وانحلال[5]. واوضح الصدر الاعظم (سليم محمد باشا) للحاضرين، الحالة

---

(1) عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، المصدر السابق، ص 112.

وراجع ايضاً : محمد عبد اللطيف البحراوي، المصدر السابق، ص ص 169 – 172.

(2) عن عصر محمد علي باشا، واصلاحاته، راجع : اسماعيل سرهنك، من حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ 2، مصر (1314 هـ – 1896م)، ص ص 220 – 257.

محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، القاهرة، 1944.

عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، جـ 2، القاهرة 1947. هيلين رفلن، الادارة والاقتصاد في مصر في اوائل القرن التاسع عشر، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسيني، القاهرة، 1971.

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 189.

(4) انظر نص المرسوم في :

ابراهيم افندي، المصدر السابق، ص ص 267 – 268.

(5) Creasy, op.cit, p. 504.

وراجع ايضاً : Lewis, op.cit, pp. 78 – 79.

التي بلغتها هذه القوات من الانحطاط والعصيان، وبيّن ضرورة ادخال النظم العسكرية الحديثة الى فرق الانكشارية. ولما وافق الجميع على فكرة الاصلاح، قرأ كاتب سر ((مكتوبجي)) الصدر الاعظم على الحاضرين، مشروعاً اصلاحياً، احتوى على ستة واربعين بنداً، تضمنت تفاصيل الاصلاحات الجديدة. فأقتنع الحاضرون، ثم افتى شيخ الاسلام بجواز العمل بهذا المشروع، ومقاومة المعارضين له[1]. وقد وافق جميع ضباط الانكشارية، على المشروع من حيث الظاهر وابطنوا خلاف ذلك، ولما شعروا بقرب ضياع امتيازاتهم ووضع حد لتجاوزاتهم، اخذوا يستعدون للتمرد واستمالوا بعض الاتباع الى جانبهم[2]. وفي 15 حزيران سنة 1826، تعرض بعضهم لجنود ((النظام الجديد)) اثناء ادائهم تدريباتهم العسكرية. فأصدر السلطان امره بمعاقبة كل معترض لهم بالقتل، وعندئذ تجمع الانكشارية واعلنوا عصيانهم[3]. مما دفع السلطان الى طلب العون من العلماء، الذين عاضدوه في التصدي للمتمردين، فأستعد لقتالهم مبدياً في الوقت نفسه نوعاً من المرونة والتساهل خشية تعاظم خطرهم، ووضع سلاح المدفعية على اهبة الاستعداد[4]. وفي صباح اليوم التالي تقدم السلطان ومن خلفه جنود المدفعية وتبعهم العلماء والطلبة الى ساحة ((آت ميدان)) في العاصمة حيث اجتمع الانكشارية هناك يثيرون الشغب، وذكر ان السلطان لم يسر بنفسه بل سار معه شيخ الاسلام (قاضي زاده طاهر افندي) والصدر الاعظم (رستم محمد باشا) امام الجموع التي كانت تزيد على الستين الف رجل، ثم احاطت قوات المدفعية بالميدان واحتلت المرتفعات،

---

(1) محمد فريد، المصدر السابق، ص 219.

(2) علي حسون، المصدر السابق، ص 169.

(3) Creasy, op.cit, p. 504 .

وراجع ايضاً : محمد عبد اللطيف البحراوي، المصدر السابق، ص ص 177 – 181.

(4) اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 678.

وراجع ايضاً : محمد ايس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، القاهرة، 1981، ص ص 215-216.

ووجهت قذائفها على الانكشارية الذين حاولوا الهجوم على المدافع ولكنها صبّت حممها فوق رؤوسهم فهربوا الى ثكناتهم طلباً للنجاة، فأحرقت وهدمت فوقهم وكذلك تكايا ((البكتاشية))[1]. وهكذا تم التخلص من خطرهم نهائياً. ولا يمكن تقدير اعداد الانكشارية الذين تمت ابادتهم، ولكن يبدو انها كانت تقدر بحوالي اربعة الآف في العاصمة، وبضعة الآف اخرى جرى القضاء عليها بعد ذلك في مختلف ولايات الدولة[2].

وفي 17 حزيران سنة 1826، اصدر السلطان محمود الثاني فرمان سلطاني قضى ((بالغاء الانكشارية وفئتهم وملابسهم واصطلاحاتهم واسمهم من جميع انحاء الدولة))، واعدام من بقي منهم، وملاحقة من هربوا الى ولايات الدولة، كما صدرت الاوامر الى الولاة بالتخلص من الانكشارية ومطاردتهم [3]. وقد اطلق العثمانيون على هذه الواقعة اسم (الواقعة الخيرية) لانهم تفاءلوا بها خيراً، اما الجيش الجديد الذي امر السلطان بأنشائه على غرار الجيوش الاوربية فقد اطلق عليه ((عساكري منصوري محمدي)) أي العساكر المحمدية المنصورة، وسرعان ما وضعت الانظمة لهذا الجيش لضمان سلامته من الفوضى والاضطراب [4]. واصدر السلطان اوامره بتطبيق اصلاحاته العسكرية بكل حزم في الولايات

---

[1] محمد فريد، المصدر السابق، ص 220.

وراجع ايضاً : Creasy, op. cit, p. 505.

[2] Ibid, p.505.

يذكر محمد عبد اللطيف البحراوي : ((انه تم قتل ما يقرب من ثلاثة الاف انكشاري في العاصمة وفي الايام التالية شنق منهم سبعة الاف، وطرد من العاصمة عشرون الفاً هاموا على وجوههم)). انظر : حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808 – 1839، ص 182.

[3] محمد فريد، المصدر السابق، ص 220.

وراجع أيضاً : Lewis, op. cit, pp. 78 – 79.

[4] ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 81.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 190.

العثمانية والشروع في ارساء اسس النظام العسكري الجديد[1]. ثم عين السلطان (حسين باشا) الذي كانت له اليد الطولى في ابادة الانكشارية قائداً عاماً ((سرعسكر)) للجيش الجديد، الذي صار تعداد افراده اثني عشر الفاً في سنة 1827، ثم ازداد العدد الى مائة وعشرين الفاً في اواخر السنة التالية[2].

كان القضاء على ((الانكشارية)) من اهم احداث التاريخ العثماني، فلأول مرة جرى الاصلاح بتدمير مؤسسة قديمة، مما جعل بالامكان تنشيط الاصلاحات العسكرية ومؤسساتها الجديدة، دون عقبات. وبالاضافة الى ذلك فان الفئات المحافظة القديمة قد سُلبت سلاحها العسكري الرئيس، بحيث لم يعد بأستطاعتها عرقلة الاصلاحات الجديدة باللجوء الى القوة كما حدث في الماضي.

وتزامناً مع الاصلاحات العسكرية الجديدة، حلَّ السلطان الطريقة الصوفية ((البكتاشية))، بعد ان حصل على تأييد شيخ الاسلام وكبار رجال الدين، واعلن عن خروج ((البكتاشية)) على القانون ودمر زواياهم واعدم علناً ثلاثة من زعمائهم، ونفى الباقين [3]. وبذلك مهد السبيل لتحقيق شتى الاصلاحات التي شهدها ما تبقي من عهده، وهي الإصلاحات التي سار خلفاؤه في القرن التاسع عشر، وبعده، على هديها وشملت معظم المجالات في الدولة[4].

---

[1] Sell, op. cit, p. 87.

[2] محمد فريد، المصدر السابق، ص 220. وراجع ايضاً :
Jack, Ernest, The Rising Crescent. Turkey Yesterday, Today, and Tomorrow, Farrar and Rinehart, New York, 1944, p.p. 65-66.

[3] اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص 679.

[4] عن الإصلاحات المختلفة التي شهدها عهد السلطان محمود الثاني :
انظر : Lewis, op.cit, pp. 77 – 101.

اهتم السلطان محمود الثاني بعد قضائه على الانكشارية، باستخدام الاسلحة الحديثة وتدريب الجيش الجديد على وفق الاساليب الاوربية الجديدة[1]. وحاول الاعتماد على المدربين والخبراء الأوربيين بعد اعتذار محمد علي باشا عن تزويده بالمدربين، فأمدّته بروسيا بعدد من الضباط منهم الضابط هلموت فون مولتكه (Helmuth Von Moltke)، الذي كانت مهمته مع رفاقه ذات صبغة فنية، مثل المساعدة في رسم خرائط لمناطق الحدود، واقتراح اجراء تحسينات على الحصون، وتحديث مصانع الاسلحة، وانشاء وحدات عسكرية نموذجية، في سلاحي المشاة والفرسان وتدريب الضباط والجنود العثمانيين على استعمال احدث الاسلحة واستيعاب احدث ((التكتيكات)) القتالية، واعيد تنظيم الاسطول العثماني وتعزيزه من قبل بناة السفن الاميركان والمستشارين البحريين الانكليز[2].

وكما ارتبط التعليم لدى محمد علي بالجيش، فكان الحال نفسه بالنسبة الى السلطان محمود الثاني، الذي ارسل البعثات الى اوربا، لتلقي العلوم العسكرية بوجه خاص، فتم قبول بعض الطلبة العثمانيين في الكليات العسكرية الالمانية[3]. وفي مجال التعليم العام، اقتدى بواليه محمد علي، واصبح التعليم يتم على وفق طريقة الهرم المعكوس، أي الاهتمام بالمراحل العليا اكثر من اهتمامه بالدنيا [4]. فحرصاً من السلطان على تجنب معارضة رجال الدين آثر عدم البدء بالمستوى الاول الذي توفره ((الكتاتيب)) بل التقط خريجيها الذين لا يرغبون في مواصلة تعليمهم الديني،

---

(1)Creasy, op.cit, p.505 .

(2) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص 82.

وانظر ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 192.

وراجع ايضاً : الوضع السياسي – العسكري للدولة العثمانية عام 1836 في ضوء تقرير الجنرال الالماني هلموت فون مولتكه (1800 – 1891)، ترجمة وتعليق نظام العباسي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 36، السنة الرابعة عشر، 1988، ص ص 75 – 80.

(3) عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، المصدر السابق، ص 113.

(4) محمد عبد اللطيف البحراوي، المصدر السابق، ص ص 219 – 221.

فأنشأ لهم مدرستين خاصتين توفران التعليم اللازم لالتحاقهم بالمدارس الفنية. وفي هاتين المدرستين كان يجري تعليم القواعد اللغوية والتاريخ والرياضيات لراغبي الالتحاق بالمدارس الفنية العسكرية[1]. كما أحيا السلطان المدارس الفنية العليا، وكمرحلة اولى بعث الدارسين الى اوربا لكي يوفروا له معلمي المدارس وضباط الجيش، مقتدياً بذلك بواليه محمد علي ايضاً[2]. وافتتح مدرسة للطب على غرار مدرسة ((ابو زعبل)) في القاهرة، وكان الهدف منها تزويد الجيش الجديد بالاطباء، وكادرها التدريسي كان من العثمانيين والفرنسيين[3]. وفي سنة 1828، اعيد افتتاح مدرسة الهندسة العسكرية وتم توسيع مدرسة الهندسة البحرية[4]. وفي اوائل الثلاثينيات انشئت مدرسة موسيقى الجيش، وكذلك مدرسة العلوم العسكرية على نمط كلية (سان سير) في فرنسا، ومعظم المشرفين عليها من الفرنسيين ومن ثم كان التعليم فيها يستلزم معرفة لغة اجنبية غالباً ما كانت الفرنسية[5]. ورغم ان كل هذه المؤسسات التعليمية بدأت متواضعة، فقد تم توسعتها وتطويرها في عهد ((التنظيمات)) حيث اخذت تؤتي نتائجها.

ومن اجل اكمال اصلاحاته في المجال العسكري، انتهز السلطان محمود الثاني الفرصة في سنة 1831، بالغاء اخر بقايا قوات الفرسان ((السباهية)) في الاقطاعات العسكرية ((التيمار والزعامت))، ومن ذلك الحين اصبح الفارس في القوات النظامية يتقاضى اجوراً لقاء خدماته العسكرية، وتم ضم تلك الاقطاعات الى

---

[1] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 192.

[2] المصدر نفسه، ص 193.

[3] Lewis, op. cit, pp. 9 – 80.

[4] علي حسون، المصدر السابق، ص 171.

[5] احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 193.

املاك السلطان، وجرى اول احصاء ومسح للاراضي في العصر الحديث بهدف تنظيم التجنيد العسكري وجباية الضرائب[1].

وبعد ان اكمل الجيش العثماني الجديد تدريباته العسكرية على وفق الاساليب العسكرية الاوربية. وزعت تشكيلاته في ولايات الدولة المختلفة، أي انه قسم الى سبع دوائر عسكرية. اشرف عليها قائد يلقب بـــ ((سرعسكر)) وهو قائد الجيش الاول عادة، وكان لكل جيش دائرة عسكرية تختص بشؤونه وتحتل مكانة المقر له[2].

1-الجيش الهمايوني الاول (برنجي اوردوهمايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الاولى في العاصمة استانبول، ويتوزع في ولايات عدة، منها: قسطموني وانقرة وبروسة.

2-الجيش الهمايوني الثاني (ايكنجي اوردوهمايوني)، ومقره الدائرة العسكرية الثانية، في مدينة ادرنة، وينتشر في اقاليم الروميللي.

3-الجيش الهمايوني الثالث (اوجنجي اوردوهمايوني) ومقره الدائرة العسكرية الثالثة، في مدينة سلانيك، وينتشر في سواحل البحر الادرياتي واليونان.

4-الجيش الهمايوني الرابع (دردنجي اوردوهمايوني) ومقره الدائرة العسكرية الرابعة، في مدينة ((ارزنجان))، وينتشر في ولايات شرق الدولة (الاناضول).

5-الجيش الهمايوني الخامس (يشنجي اوردوهمايوني) ومقره الدائرة العسكرية الخامسة، في مدينة دمشق، وينتشر في ولايات بلاد الشام (الرقة وحلب ودمشق

---

[1] Creasy, op. cit, p. 529.

وراجع ايضاً : احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 191، 194.

[2] عن تقسيمات الجيش العثماني الجديد ودوائر ه العسكرية السبع، انظر :ســاطع الحصـــري، المصـــدر السابق، ص 250، ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ص 183 – 185.

وراجع ايضاً : سيار كوكب الجميل، المصدر السابق، ص ص 335 – 336.

وبيروت) ثم متصرفيتي القدس ودير الزور اضافة الى ((ادنة)) وقد عرف هذا الجيش باسم ((جيش عربستان)) أي بلاد العرب.

6-الجيش الهمايوني السادس (التنجي اوردوهمايوني) ومقره الدائرة العسكرية السادسة، في مدينة بغداد، وينتشر في ولايات العراق الثلاث (بغداد والموصل والبصرة) فضلاً عن لواحقهما الجغرافية.

7-الجيش الهمايوني السابع (يدنجي اوردوهمايوني) ومقره الدائرة العسكرية السابعة، في ولاية اليمن.

كان قوام الجيش الجديد حوالي اثنا عشر الف جندي في العاصمة وقوات اخرى في الولايات[1]، وبذلك نظمت تشكيلات المؤسسة العسكرية العثمانية بشكل لم تشهده من قبل.

ونظمت سنوات الخدمة العسكرية بموجب قانون التجنيد الذي وضع في سنة 1835، ونشر بعد ثلاث سنوات من ذلك، ونص على ان تكون الخدمة الزامية لجميع المسلمين البالغين من الرعايا العثمانيين، ما عدا اولئك الذين كانوا من سكان الولايات المعفوة من اداء الخدمة، او من ابناء العشائر الرحل[2]، وذلك كما يأتي:

1-من عمر عشرين سنة الى عمر اربعة وعشرين سنة يخدم المسلم كجندي في الجيش النظامي لمدة خمس سنوات.

2-من عمر اربع وعشرين سنة الى عمر ست وعشرين سنة يخدم المسلم في قوة الاحتياط لمدة سنتين.

3-ومن عمر ست وعشرين سنة الى عمر اثنتي وثلاثين سنة يخدم المسلم كجندي في قوة الرديف لمدة سبع سنوات.

---

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص 192.

(2) نخبة من اساتذة التاريخ، المصدر السابق، جـ 5، ص 308.

4-ومن عمر 32 سنة الى عمر اربعين سنة يخدم المسلم كجندي في القوات المحلية ((المستحفظ)) لمدة ثمان سنوات[1]. واستمر العمل بهذا القانون، حتى صدور قانون التجنيد الالزامي لسنة 1845[*].

ومن خلال الوقوف على تجربة محمود الثاني الاصلاحية، في المجال العسكري، يتضح لنا: ان بعض اصلاحاته لم يصيبها النجاح، ورغم طابع السطحية الذي اتسمت به عملية الاقتباس عن اوربا، التي لم ترتكز على اسس قوية، فان التغييرات التي اجراها كانت ذات نتائج ايجابية، لم تشهدها الدولة العثمانية من قبل، فقد تم القضاء على مراكز السلطة التقليدية، ممثلة بالانكشارية وانصارهم من افراد الطريقة ((البكتاشية))، والتخلص من نفوذ امراء واصحاب الاقطاعات من ((اعيان)) الولايات، فضلاً عن ضعف قوة رجال الدين الذين سحبت منهم ادارة موارد الاوقاف التي خضعت للتفتيش الحكومي، ومهمام رسمية اخرى. مما قوى ذلك من السلطة المركزية للحكومة العثمانية بعد وفاة محمود الثاني في سنة 1839[*].

---

[1] المصدر نفسه، جـ 5، ص 308.

[*] لقد نص هذا القانون، على السماح بدفع البدل النقدي (بدل نقدي عسكري) من قبل الشخص المكلف بالخدمة العسكرية الاجبارية. راجع : المصدر نفسه، جـ 5، ص 308.

[*] ومن المفيد ان نشير الى ان اواخر عهد السلطان محمود الثاني، شهد احداث مهمة منها ((تجدد الحرب العثمانية – الروسية في سنة 1828، وانتهائها بعقد معاهدة ادرنة في السنة التالية. وكذلك الاحتلال الفرنسي للجزائر في سنة 1830. ونجاح السلطان المذكور بالقضاء على حكم المماليك في بغداد سنة 1831. وعلى حكم اسرة آل عبد الجليل في الموصل سنة 1834. وانهائه حكم الاسرة القرمنلية في طرابلس الغرب في السنة ذاتها. ودخل في صراع عسكري مع والي مصر محمد علي باشا في سنة 1839، من اجل استعادة بلاد الشام. وخسر هذا الصراع في معركة نصيبين (نزيب) وبعد ستة ايام من حدوث هذه المعركة، توفي السلطان محمود الثاني)).

انظر : محمد فريد، المصدر السابق، ص ص 220 – 237. واسماعيل سرهنك، المصدر السابق، جـ 1، ص ص 683 – 689. وعلي حسون، المصدر السابق، ص ص 170 – 174.

تقييم الإصلاحات العسكرية العثمانية:

لا غرو اذا قلنا، ان معظم جهود الاصلاح العثماني في القرن الثامن عشر، قد ركزت على الجانب العسكري، معتمدة على اساليب وانماط فرنسية، باعتبار ان فرنسا وقتذاك كانت تجسد الحضارة الاوربية، فضلاً عن انها الحليف التقليدي للدولة العثمانية بموجب المعاهدات المعقودة بين الطرفين.

ولكي نستطيع ان نقيم الاصلاحات العسكرية العثمانية، لا بد لنا ان نتسائل: هل نجح المصلحون العثمانيون من خلال افكارهم واساليبهم في وقف انهيار الدولة ومؤسستها العسكرية ؟ ام فشلوا في ذلك. ولماذا ؟.

في الواقع عند الاجابة عن هذا التساؤل. لا بد ان نوضح حقيقة مهمة، هي ان اياً من اصحاب النهج الاصلاحي التقليدي المحافظ، او من ذوي الافكار الليبرالية المتأثرة بأوربا لم ينجحوا في وقف انهيار الدولة العثمانية لاسباب عديدة هي، كما نرى:

1-ازمة الحكم العثماني، وتتلخص في ان العلماء، والمفكرين العثمانيين، لم يقوموا بمحاولة جادة للاجتهاد في تحديث قواعد الحكم، وتوضيحها بقوانين محددة مرنة، بحيث يتحقق منها الجوهر الحقيقي لاسس نظام الحكم في الاسلام، من خلال حصر السيادة في الشرع وتحقيق العدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الناس.

2-عدم الاقبال الواعي المستنير من قبل العثمانيين على اقتباس كل مقومات التقدم المادي لدى الاوربيين والتراخي في الدعوة الى تبني اسس جديدة في التفكير والعمل، والاقتصار على النظم والاساليب المحافظة.

3-فشل العثمانيين في تكوين مؤسسات علمية تأخذ على عاتقها مهمة الاقتباس، ومن ثم مواكبة وتطوير وسائل التقدم والمعرفة، وتسخيرها في رقي الدولة في المجالات كافة، وذلك حتى لا تتحصر هذه المهمة الخطيرة في جهد فردي اصلاحي، لا يمكن ان يؤدي الى التقدم مهما زاد امثال هؤلاء الافراد. وهو ما حدث فعلاً على ارض الواقع في الدولة العثمانية.

4-المعارضة الشديدة التي لاقتها جهود الاصلاح العسكري من قبل العناصر المحافظة في الحكم العثماني، مثل حاشية السلطان ورجال بلاطه وفئات محافظة اخرى كالانكشارية، وجدت في الافكار الاصلاحية الجديدة ما يتعارض ونفوذها لذلك وقفت بشدة تناهضها، على الرغم من ان هذه الافكار حاولت اعطاء دفعة حيوية للدولة تعيد من خلالها قوتها وهيبتها.

5-تعرض الدولة العثمانية الى سلسلة من الهزائم العسكرية، امام القوى الاوربية المختلفة، واقتطاع الكثير من اراضيها من قبل هذه القوى، مما سبب ذلك اعباءً اضافية وقفت في طريق الاصلاح عامة، والاصلاح العسكري خاصة.

الخـــــاتــمة

كان للمؤسسة العسكرية، خلال الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي 1299-1839، دور مهم في تاريخ الدولة العثمانية، سواء في تدعيم سلطتها أم في تقويض اركانها. فقد ارتكزت هذه الدولة منذ نشأتها، على مؤسستها العسكرية القوية، في تحقيق السيطرة والتوسع الخارجي. وعندما ظهر الضعف في كيان هذه المؤسسة، منذ منتصف القرن السادس عشر، بفعل عوامل داخلية وخارجية، تعرضت الدولة العثمانية، نتيجة لذلك، الى هزات عنيفة - خاصة اثر الهزائم العسكرية التي منيت بها - اذ تحولت المؤسسة العسكرية، بتشكيلاتها المختلفة، من قوة قتالية فاعلة، الى معول من معاول الهدم، بسبب هيمنتها على مقدرات المجتمع العثماني.

أن الشرعية التاريخية لدور المؤسسة العسكرية العثمانية جاء من خلال اسهامها الفاعل في قيام الدولة وتوسعها الخارجي، إذ نشأت هذه الدولة من خلال معارك الجيش، كما ان حدودها رسمت على اساس قدرة هذا الجيش على حمايتها، وبذلك ادّت هذه المؤسسة دوراً استثنائياً في حياة العثمانيين.

لقد اتضح من استقراء المعطيات العلمية الخاصة بدراستنا هذه الدور الكبير الذي قامت به المؤسسة العسكرية في التاريخ العثماني، خلال السنوات التي تناولها البحث، ولعل النتائج الاتية تلقي شيئاً من الضوء في هذا السبيل: -

1- كانت المؤسسة العسكرية، وليدة الطبيعة القبلية العسكرية للعثمانيين، منذ نشوء امارتهم في الاناضول في اواخر القرن الثالث عشر الميلادي، اذ برزوا كتنظيم قبلي، ذي نزعة عسكرية، بحكم الظروف الصعبة التي احاطت بنشأتهم. ولذلك وصفت امارتهم، بأنها ((امارة غزاة))، نجحت تدريجياً بفعل تنظيمها العسكري، في التوسع على حساب البيزنطيين في الغرب، وسلاجقة الروم في ((قونية)) بأسية الصغرى، وقد ظل العثمانيون محتفظين بطابعهم العسكري حتى النهاية.

2- برع العثمانيون في التنظيم العسكري، واقتبسوا في البداية، الاساليب العسكرية السلجوقية، ثم تعلموا كثيراً من الاساليب العسكرية البيزنطية وطوروّها،

فأصبحت الاساس الذي قامت عليه مؤسستهم العسكرية، فيما بعد، وقد عزز هذه النزعة العسكرية ان الامارة نشأت عند الحدود مع ((دار الحرب)).

3- ضمت المؤسسة العسكرية العثمانية، عدّة تشكيلات عسكرية نظامية وغير نظامية اعتمدت عليها الدولة في حروبها الخارجية، منذ مطلع عهدها، كانت القوات الاقطاعية، في مقدمتها، من حيث قدمها، ودورها القتالي الفاعل، اذ وفر النظام الاقطاعي للدولة في البداية موارد اقتصادية كثيرة، واعداداً كبيرة من الجند، دون ان يكلفها ذلك، اعباء مالية، في حين مثّل ((الجيش الانكشاري)) الركيزة العسكرية الاخرى، للدولة، بعد ضعف القوات الاقطاعية وتلاشي دورها القتالي. فقد صار افراده يمثلون قوام المؤسسة العسكرية العثمانية وعمادها ويؤلفون فئة عسكرية منيعة الجانب تفانت في الذود عن الدولة وتوسيع رقعتها. وبفضل هذا الجيش حققت الدولة ومؤسستها العسكرية اعظم انتصاراتها في القارتين الاوربية والآسيوية، خلال القرون الاولى، وذلك لما اتصف به افراده، من قدرة قتالية عالية وانضباط عسكري.

الى جانب ((القوات الاقطاعية والانكشارية))، كانت هناك قوات عسكرية مكملة لهما، اعتمدتها المؤسسة العسكرية، مَثّلهّا افراد سلاح المدفعية والنقل، الذين ابلوا بلاءً حسناً في الحروب الاولى للدولة، قبل ان يعتري نظامهم الخلل. وكذلك القوات العسكرية الخاصة بالولايات، والقوات الاستثنائية التي مثلت هي الاخرى جزءاً على جانب كبير من الاهمية في المؤسسة العسكرية، فضلاً عن القوة البحرية التي نمت في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح)، ثمّ تطورت قدراتها القتالية في عهد السلطان سليمان القانوني، ولم تصب بالضعف الا بعد وفاته.

4- وفيما يتعلق بالحملات العسكرية العثمانية وستراتيجية تنظيمها، لوحظ انه كان للعثمانيين نظام تجسس وكتمان دقيق ساعدهم في التخطيط للحملات العسكرية، وذلك بأعداد الطرق للجيش المتحرك، وتأمين سلامتها وتوفير الاسلحة والكميات الكبيرة من المواد الحربية والمؤون والتجهيزات الاخرى الضرورية للعمليات،

وكانت تشدد العقوبة لمن يسيء من الجند اثناء تقدم الحملات العسكرية الى ميادين القتال.

5- استطاعت الدولة العثمانية بفضل مؤسستها العسكرية، ان تحقق العديد من الانتصارات العسكرية على اعدائها، طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، والنصف الاول من القرن السادس عشر، فوصلت الى اوج قوتها وتوسعها الخارجي، غير ان زيادة النفوذ الاوربي داخل الدولة، اثر عقد معاهدات الامتيازات وتعاقبها منذ، سنة 1535، وتوقف الفتوحات العسكرية، والازمة الاقتصادية التي اصابت الدولة، وعجز النظام الاقطاعي عن الايفاء بالتزاماته الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عما اصاب ((الجيش الانكشاري)) من تدهور وانحلال، ترك اثره البالغ في اضعاف المؤسسة العسكرية، فقد طرأ على اوضاع افراده تبدل انقلابي كبير، في نهاية القرن السادس عشر، عندما بدأ الفساد يدب في نظمهم فبدأوا يفقدون روحهم العسكرية، حتى تحولوا في اخر الامر، الى مظهر من مظاهر اضعاف الدولة، اذ وقفوا بشكل سافر امام محاولات السلاطين الرامية الى الاصلاح وتطبيق القوانين العسكرية الجديدة جميعها، وقد انتهت بعضها الى نتائج سيئة كعزل السلطان أو اعدامه كما حصل للسلطان سليم الثالث 1789-1807.

ومع انّ ((الجند الانكشارية)) اصبحوا من عوامل تدهور الدولة العثمانية، وبات التخلص منهم هدفاً رئيساً للذين سعوا لاحداث الاصلاح في بنية الدولة، يُلاحظ ان هناك عوامل اخرى عدة كانت تقف في وجه التغيير المطلوب، فبقيّ الانحطاط في اجهزة الدولة المختلفة، وظلت خطوات الاصلاح وئيدة الخطى.

6- لا يمكن ان يُحمل ((الجند الانكشارية)) المسؤولية كاملة في تدهور اوضاع الدولة العثمانية، ولعل من الانصاف القول انهم كانوا من جملة عوامله المؤثرة حتى سنة 1826، حين تمت تصفيتهم عسكرياً، ولذا كان الاصلاح العسكري، ضرورة حتمية، حتى مع وجود الصعوبات، لوقف عوامل الانهيار والتدهور

التي اصابت المؤسسة العسكرية العثمانية، وفقدان معظم تشكيلاتها، لروحها القتالية والانضباطية. لذلك شغل الجيش المقام الاول في الاصلاحات العثمانية، وبخاصة بعد ان اصبحت المؤسسة العسكرية القديمة، قوة محافظة مسيطرة تشلّ الجهود الرامية الى اصلاح بنية الدولة. ومن هذا المنطلق، انتبه رجال الاصلاح العثمانيون منذ اواخر القرن السادس عشر الى ضرورة الاصلاح العسكري لوقف انهيار الدولة. فكان الجانب العسكري واضحاً في افكارهم ورسائلهم الاصلاحية التي كانت من بين الارهاصات الفكرية التي ادت الى قيام حركة الاصلاح التي اطلق عليها رسمياً، فيما بعد بـــ ((التنظيمات)).

7- ان محاولات الاصلاح العسكري، الاولى، منذ عهد السلطان احمد الثالث (1703-1730)، وحتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الاول (1774-1789)، انصبت على اصلاح وتحديث سلاح المدفعية وتأسيس بعض المدارس التي تدرّس فيها علوم الرياضيات والهندسة العسكرية، بالاعتماد على بعض الخبراء العسكريين من الاوربيين، ولم تشهد هذه المحاولات ايجاد مشروع متكامل لاصلاح المؤسسة العسكرية العثمانية، وذلك بانشاء قوات عسكرية جديدة، تحل محل ((القوات الانكشارية))، حيث لم يحصل ذلك فعلياً، الا في عهد السلطان سليم الثالث الذي ذهب ضحية محاولة القيام بالاصلاح العسكري، اما السلطان محمود الثاني 1808-1839، فقد استطاع ان ينجح، فيما فشل به السابقون من السلاطين، في هذا المجال، وذلك بقضائه نهائياً على ((القوات الانكشارية)) في سنة 1826، وانشائه قوات عسكرية جديدة، دربت على وفق الاساليب الاوربية الحديثة.

8- لم تنجح محاولات الاصلاح المذكورة في تحقيق الاهداف المرجوة، لان الحياة العثمانية بأسرها كانت بحاجة الى اجراءات في اعادة النظر والتجديد المبني على ادراك عميق للمتغييرات الحاصلة في المحيط الدولي العام مع تقدير واعٍ للظروف المحلية والعوامل الفاعلة فيها، وكان التحديث العسكري يستلزم ادخال

اصلاحات في النواحي الاقتصادية والنظامين التعليمي والقانوني، لاعادة تنظيم الادارة العامة واضفاء الكفاءة عليها.

ان جوانب الادارة العامة التي كانت تحتاج الى الاصلاح والتغيير، كانت متداخلة في الحقيقة، بعضها مع البعض الاخر، ولم تكن الجهود الاصلاحية بمستوى الحاجة، من حيث الفكر وسبل التطبيق والامكانات المتوفرة، ولهذا لم تكن هناك جهود كافية للتحديث، بكل امتداداته الرسمية والاجتماعية. واقتصرت، احياناً على محاولات فردية للنخبة الواعية التي سعت لمواجهة المشكلات المتراكمة في بنية الدولة، ولم تكن محاولاتها ناجحة كلياً، بل شاب الكثير منها القصور بحكم المؤثرات الداخلية والخارجية على اطر تفكيرها وانتقائيتها ونقص امكاناتها العملية. في حين خطت اوربا خطوات ابعد من ذلك في اصلاح اوضاعها، على وفق نظريات وثورات اجتماعية واقتصادية وسياسية استمرت منذ عصر النهضة الاوربية.

واخيراً نستطيع القول ان تاريخ المؤسسة العسكرية، خلال مدة الدراسة، يمثل تاريخاً لاهم مؤسسة اثرت في حياة الدولة العثمانية، مما جعل الاسهام في دراستها امراً ضرورياً للاحاطة بجانب مهم من التاريخ العثماني.

الملحق

سلاطين الدولة العثمانية خلال مدة الدراسة (1299-1839م)

اسم السلطان	مدة حكمه
عثمان الاول	1326-1299
اورخان	1359-1326
مراد الاول	1389-1359
بايزيد الاول	1402-1389
محمد الاول	1421-1402
مراد الثاني	1451-1421
محمد الثاني (الفاتح)	1481-1451
بايزيد الثاني	1512-1481
سليم الاول	1520-1512
سليمان الاول (القانوني)	1566-1520
سليم الثاني	1574-1566
مراد الثالث	1595-1574
محمد الثالث	1603-1595
احمد الاول	1617-1603
مصطفى الاول	1618-1617
عثمان الثاني	1622-1618
مصطفى الاول (للمرة الثانية)	1623-1622
مراد الرابع	1640-1623
ابراهيم	1648-1640
محمد الرابع	1687-1648
سليمان الثاني	1691-1687
احمد الثاني	1695-1691

مصطفى الثاني	1703-1695
احمد الثالث	1730-1703
محمود الاول	1754-1730
عثمان الثالث	1757-1754
مصطفى الثالث	1774-1757
عبد الحميد الاول	1789-1774
سليم الثالث	1807-1789
مصطفى الرابع	1808-1807
محمود الثاني	1839-1808

المصدر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، بيروت، 1960، ص ص 279-280.

مصادر البحث

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة:

وثائق ((أرشيف رئاسة الوزراء بأستانبول))

ثانياً: الكتب باللغة التركية:

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة:

أ-باللغة الانكليزية.

ب-باللغة العربية.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

خامساً: الكتب باللغة الاجنبية:

سادساً: الموسوعة البريطانية

((Encyclopaedia Britannica))

سابعاً: البحـوث:

ثامناً: الدوريـات

اولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة:

وثائق ((ارشيف رئاسة الوزراء بأستانبول)).

1-دفتر مهمة رقم (48)، الوثيقة رقم (5).

2-دفتر مهمة رقم (53)، الوثيقة رقم (9).

3-دفتر مهمة رقم (58)، الوثيقة رقم (15).

4-دفتر مهمة رقم (59)، الوثيقة رقم (3).

ثانياً: الكتب باللغة التركيـــــــة:

1-اسعد، محمد، أس ظفر، استانبول، 1243 هـ (1827م)،

2-جواد، احمد، تاريخ عسكري عثماني، استانبول، 1299 هـ (1881م).

3-خواجه زاده، محمد اغا، سلحدار تاريخي، جـ 1، استانبول 1328هـ (1910م).

4-راسم، احمد، عثمانلي تاريخي، جـ 1-2، استانبول، 1330 هـ (1912م).

5-رفيق، احمد، توركية تاريخي، استانبول، 1923 م.

6-شوكت، محمود، عثمانلي تشكيلات وقيافات عسكرية سي، جـ 1، استانبول، 1325هـ (1907م).

7-كاتب جلبي، مصطفى بن عبد الله، فذلكة كاتب جلبي، جـ 2، استانبول، 1285 هـ (1868م).

8-تحفة الكبار في اسفار البحار، استانبول، 1329 هـ (1911م).

9-نعيما، مصطفى الحلبي، ترايخ نعيما أو روضة الحسين في خلاصة اخبار الخافقين، جـ 4، استانبول، 1310 هـ (1892م).

10-نوري، سيد مصطفى، نتائج الوقوعات، جـ 1-2، استانبول، 1327هـ (1909م).

ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية غير المنشورة:

أ-باللغة الإنكليزية:

Imber, CH., The administration of the Ottoman Navy during the region of Suleyman I, 1520-1566, Un published . Ph.D., The sis, Cambridge, 1970 .

ب-باللغة العربية

1-التميمي، حميد احمد حمدان، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني واثره في العراق 1839-1914، اطروحة دكتوراه، اجيزت في كلية الاداب – جامعة البصرة، 1995.

2-الخربوطلي، اميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير، اجيزت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 1972.

3-الرديني، يوسف عبد الكريم طه، المجلس البلدي في البصرة 1921-1932 – دراسة تاريخية وثائقية، رسالة ماجستير، اجيزت في كلية الاداب – جامعة البصرة، 1994.

4-مراد، خليل علي، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني 1638-1750، رسالة ماجستير، اجيزت في كلية الاداب – جامعة بغداد، 1975.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

1-ابراهيم افندي، المصباح الساري ونزهة القارئ، بيروت، 1272 هـ (1855م).

2-ابن اياس، محمد بن احمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ 5، القاهرة، ط2، 1982-1984

3-احمد، ابراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، الموصل، 1983.

4-اداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، جـ 2، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، 1989.

5-الاقحصاري، حسن كافي، اصول الحكم في نظام العالم، دراسة وتحقيق احسان صدقي العمد، الكويت، 1987.

6-امين، سمير، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، ط3، بيروت، 1981.

7-امين، عبد الامير محمد، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد، 1966.

8-انيس، محمد، الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514-1914)، القاهرة، 1981.

9-انيس، محمد ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 1967.

10-اوزبران، صالح، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي 1534-1581، ترجمة عبد الجبار ناجي، بغداد، 1979.

11-بارتولد، تاريخ الحضارة الاسلامية، ترجمة حمزة طاهر، ط3، القاهرة، 1958.

12-البحراوي، محمد عبد اللطيف، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني 1808-1839، القاهرة، 1978.

13-بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الاسلامية – الاتراك العثمانيون وحضارتهم، جـ 3، ترجمة نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط3، بيروت، 1961.

14-تاريخ الشعوب الاسلامية – الاسلام في القرن التاسع عشر، جـ 4، ترجمة نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، ط3، بيروت، .1961

15-البستاني، سليمان، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، بيروت، 1978.

16-البطريق، عبد الحميد وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث، من عصر النهضة الى مؤتمر فينا، بيروت، 1974.

17-بكر، عبد الوهاب، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، القاهرة، 1982.

18-بن ابي الضياف، احمد، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان، جـ 1، ط2، تونس، 1976.

19-بن اشهنهو، عبد الحميد بن ابي زيان، دخول الاتراك العثمانيين الى الجزائر، الجزائر، 1972.

20-بن المرجة، موفق، صحوة الرجل المريض، الكويت، 1984.

21-بولياك، ا.ن، الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، بيروت، 1948.

22-بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، 1925.

23- العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، القاهرة، 1957.

24-تافرنيه، جان باتيست، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، 1944.

25-التكريتي، هاشم صالح، المسألة الشرقية المرحلة الاولى 1774-1856، بغداد، 1990.

26-الجارشلي، اسماعيل حقي، امراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، البصرة، 1985.

27-جب، هاملتون وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، جـ 1، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، 1971.

28-الجميل، سيار كوكب، تكوين العرب الحديث 1516-1916، الموصل، 1991.

29-جودت، احمد بن اسماعيل، تاريخ جودت، ترجم عن التركية عبد القادر الدنا، جـ 1، بيروت، 1308 هـ (1890م).

30-حرب، محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، 1989.

31-حسنين، عبد النعيم محمد، سلاجقة ايران والعراق، القاهرة، 1959.
32- دولة السلاجقة، القاهرة، 1975.
33-حسون، علي، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط3، دمشق، 1994.
34-الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، بيروت، 1960.
35-الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، بيروت، 1964.
36-سورية والعهد العثماني، بيروت، 1966.
37-الحمود، نوفان رجا، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بيروت، 1981.
38-حوراني، البرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، ترجمة كريم عزقول، بيروت، 1968.
39-الخادم، سمير، السلاح الناري واثره في الشرق، بيروت، 1980.
40-خباز، حنا، المعارك الفاصلة في التاريخ، ط2، بيروت، 1959.
41-خليفة، حاجي، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، جـ 1، بغداد، 1967.
42-خوجة، حسين، ذيل بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان، تحقيق وتقديم، الطاهر المعموري، تونس، د.ت.
43-رئيف افندي، محمود، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، تعريب وتحقيق خالد زيادة، بيروت، 1985.
44-الرافعي، عبد الرحمن، عصر محمد علي، جزءان، القاهرة، 1947.
45-رافق، عبد الكريم سمعان، بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثماني حتى حملة نابليون بونابرت، ط2، دمشق، 1968.
46-العرب والعثمانيون 1516-1916، دمشق، 1974.

47-الراقد، عبد المنعم السيد، الغزو العثماني لمصر ونتـائجه على الوطن العربي، القاهرة، 1972.
48-رايت، لينوار، سياسة الولايات المتحدة الاميركية ازاء مصر 1830-1914، ترجمة فاطمة علم الدين، القاهرة، 1987.
49-رايس، تامارا تالبوت، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ترجمة لطفي الخولي وابراهيم الداقوقي، بغداد، 1968.
50-رفلن، هيلين، الادارة والاقتصاد في مصر في اوائل القرن التاسع عشر، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، القاهرة، 1971.
51-الرمال، احمد بن علي بن احمد ابن زنبل، اخر المماليك – واقعة السلطان الغوري مع سليم الثاني، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، 1962.
52-رؤوف، عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني في فترة الحكم المحلي 1726-1834، النجف، 1975.
53-زيادة، خالد، اكتشاف التقدم الاوربي: دراسة في المؤثرات الاوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، 1981.
54-سالم، مصطفى، الفتح العثماني الاول لليمن 1538-1635، القاهرة، 1969.
55-سرهنك، اسماعيل، من حقائق الاخبار عن دول البحار، جزءان، القاهرة، 1312-1314 هـ (1894-1896م).
56-السروجي، محمد محمود، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، الاسكندرية، 1967.
57-سلطان، ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839-1917، القاهرة، 1976.
58-سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين، الامارة المعنية 1516-1697، جـ 1، بيروت، 1980.

59-السويدي، عبد الرحمن بن عبد الله، تاريخ حوادث بغداد والبصرة من 1186 – 1192 هـ / 1772-1778 م، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، ط2، بغداد، 1987.
60-الشناوي، عبد العزيز محمد، اوربا في مطلع العصور الحديثة، القاهرة، 1969.
61-الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جـ 1، القاهرة، 1980.
62-صالح، زكي، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، القاهرة، 1966.
63-الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق، 1973.
64-صفوت، محمد مصطفى، فتح القسطنطينية وسيرة السلطان محمد الفاتح ، الرياض، د.ت.
65-طرخان، ابراهيم علي، النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في القرون الوسطى، القاهرة، 1968.
66-عبد الكريم، احمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، 1970.
67-عبد اللطيف، ليلى، الادارة في مصر في العهد العثماني، جامعة عين شمس، 1978.
68-عثمان، حسن، تاريخ مصر في العهد العثماني 1517-1798 – في كتاب المجمل في التاريخ المصري، القاهرة، 1942.
69-عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الاسلامية (41 -904 هـ – 661 – 1498م). الكويت، 1990.
70-العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ 4 -5، بغداد، 1949-1956.
71-علي، سيد رضوان، السلطان محمد الفاتح، الرياض، 1982.
72-علي، محمد كرد، خطط الشام، جـ 5، بيروت، 1971.

73- عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، الاسكندرية، د.ت.
74-دراسات في تاريخ العرب الحديث – الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، بيروت، 1971.
75-العمري، ياسين، زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف، النجف، 1974.
76-غرابية، عبد الكريم محمود، مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500-1918، جـ 1، دمشق، 1960.
77- العرب والاتراك، دمشق، 1961.
78-غربال، محمد شفيق، محمد علي الكبير، القاهرة، 1944.
79-الغزي، نجم الدين، لطف السمر وقطف الثمر، من تراجم اعيان الطبقة الاولى من القرن الحادي عشر، تحقيق محمود الشيخ جـ 2، دمشق، 1981.
80-فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط3، بيروت، .1977
81-فهمي، عبد السلام عبد العزيز، فتح القسطنطينية، القاهرة، .1969
82-فوللر، جـ.ف.ت.، اثر التسلح في التاريخ، دمشق، 1954.
83-فيشر، هـ.أ.ل، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، القسم الثاني، ترجمة محمد مصطفى زيادة وآخرون، مصر، 1954.
84-قدورة، زاهية، تاريخ العرب الحديث، بيروت، 1975.
85-القرماني، احمد بن يوسف بن احمد ابو العباس، اخبار الدول واثار الاول، تاريخ القرماني، بيروت، د.ت.
86-قفلجملي، حكمت، التاريخ العثماني، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، 1985.
87-القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، بغداد، 1980.

88-القيسي، عبد الوهاب عباس، محاضرات في تاريخ الشرق الادنى الحديث، الدولة العثمانية، بغداد، 1963 – 1964. مطبوع على الالة الكاتبة.

89-الكركو كلي، رسول حاوي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت، د.ت.

90-كلو، اندري، غازي الغزاة سليمان القانوني، ترجمه عن الفرنسية محمد الرّزقي، تونس، 1991.

91-كمال، محمد نامق، فاتحة الفتوح العثمانية، حيفا، 1909.

92-كوبريلي، محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة احمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967.

93-كوثراني، وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، 1988.

94-لبيب، حسين، تاريخ الاتراك العثمانيين، ثلاثة اجزاء، القاهرة، 1917.

95-لامب، هارولد، سليمان القانوني – سلطان الشرق العظيم، ترجمة شكري محمود نديم، بغداد، 1961.

96-لوتسكي، فلاديميري، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، 1971.

97-لونكريك، ستيفن همسلي، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد، 1985.

98-لويس، برنارد، استانبول وحضارة الخلافة الاسلامية، ترجمة سيد رضوان علي، ط2، الرياض، 1982.

99-متولي، محمد فؤاد، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من وقائع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، القاهرة، 1976.

100-المحبي، محمد امين بن فضل الله، خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر، جـــ 2، بيروت، 1966.

101-مصطفى، احمد عبد الرحيم، في اصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982.
102-المنجد، صلاح الدين، ولاية دمشق في العهد العثماني، دمشق، 1949.
103-مؤنس، حسين، الشرق الاسلامي في العصر الحديث، القاهرة، 1938.
104-موسنييه، رولان، تاريخ الحضارات العامة – القرنان السادس عشر والسابع عشر، المجلد الرابع، ترجمة يوسف اسعد داغر وفريد داغر، بيروت، 1966.
105-ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة، 1961.
106-النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، ط2، بغداد، 2001 م.
107-نخبة من اساتذة التاريخ، الجيش والسلاح، جـ 5، بغداد، 1988.
108-نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، جـ 10، بغداد، 1985.
109-نظمي زاده، مرتضى افندي، كلشن خلفا، ترجمه عن التركية موسى كاظم نورس، النجف، 1971.
110-نوار، عبد العزيز سليمان، التاريخ الحديث، الشعوب الاسلامية – الاتراك العثمانيون – الفرس – ومسلمو الهند، بيروت، 1973.
111-نورس، علاء موسى كاظم، حكم المماليك في العراق 1750-1831م، بغداد، 1975.
112-العراق في العهد العثماني – دراسة في العلاقات السياسية 1700-1800، بغداد، 1979.
113-نوري، سيد مصطفى، نقد حالة الفن العسكري والهندسة والعلوم في القسطنطينية، ترجمة خالد زيادة، بيروت، 1979.
114-هوشلاغ، ز.ي.، مدخل في التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973.

115-ونتر نغام، سنل وبلاش فورد، الاسلحة والتكتيكات، ترجمة حسن بسام، بيروت، 1981.

116-اليوسف، عبد القادر احمد، العصور الوسطى الاوربية 476-1500، الموصل، د.ت.

117- حاضرات في تاريخ الشرق الادنى عن الامبراطورية العثمانية منذ ظهورها حتى الحرب العالمية الاولى، 1963، مطبوع على الالة الكاتبة.

خامساً: الكتب باللغة الإنكليزية

1-Bahrampour, Firouz, Turkey: Politcal and Social Transformation Brooklyn: New York, 1967 .

2-Berkes, Niyazi, The Development of Secularism in Turkey, Montreal: "University Press", 1964.

3-Cahen, Claude, Pre-Ottoman Turkey, London, 1968.

4-Creasy, Sir Edward, History of the Ottoman Turks from the Beginning of their Empire to the present time, London, 1877.

5-Davison, Rederic, H., Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, New Jersey, 1963.

6-D'ohsson, Mouradja, Tableau General de L'Empire Ottoman, T.v11, Paris, 1788-1824.

7-Eliot, Charles, Turkey in Europe, London, 1965.

8-Ernest, Jack, The Rising Crescent Turkey: Yesterday, Today and Tomorrow Farrar and Rinehart, New York, 1944.

9-Eversley, G.J.S., The Turkish Empire: Its Growth and Decay, London, 1917.

10-Gibbons, Herbert Adams, Foundation of the Ottoman Empire: A History, of the Osmanlis up to the Death of Bayezid I (1300-1403), Frank Cass, 1968.

11-Hale, William, Turkish Politics and the Military, London, Routledge, 1994 .

12-Inalick, Halil, The Ottoman Empire: The Classical Age: 1300-1600, New-York – London, 1973.
13- The Ottoman Empire: Conquest, Organization and Economy Collected Studies, London, 1978.
14- , Ottoman heyday and Decline, "The Cambridge History of Islam", vol, I .

15-Lamartion, History of Turkey (translated from French) vol. 3., New York, 1857.
16-Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961.
17-Lybyer, A.H., The Government of the Ottoman Empire, New York, 1966.
18-Miller, William, The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927, London 1966.
19-Poole, Stanlay Lane, Turkey: the Story of the Nation, fourth the impression, New York, 1900.
20-Price, M.Philips, A History of Turkey, from Empire to Republic, London, 1968.
21-Sell, Canon, The Ottoman Turks, Madras, 1915.
22-Shaw, Stanford. J., Between Old and New, The Ottoman Empire under Sultan Selim 111 (1789-1807), Cambridge University Press, 1971.
23- , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol, I, : Empire of the Gazis, the Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808, Gambridge, Rep., 1977 .

24-Wittek, Paul, The Rise of the Ottoman Empire, Lusac: London, 1971.

سادساً: الموسوعة البريطانية:

1-Imber, C.H., "Lutfi pasha", Encyclopaeddia Britannica, vol, 5, 1962 .

2- , "Koci Big", Encyclopaeddia Britamnica, vol, 5, 1962 .

3-Menage, V.L., "Husayn Hezar Fenn", Encyclopaeddia, vol, 3, 1962.

سابعاً: البحـــــــــوث

1-التميمي، حميد احمد حمدان ويوسف عبد الكريم طه الرديني، تفشي ظاهرة الرشوة واثرها في اضعاف البنية الداخلية للدولة العثمانية، منشور في مجلة المعلم الجامعي، كلية المعلمين، ميسان، جامعة البصرة، المجلد الثالث، العدد السادس، كانون الثاني 2001 م.

2-التميمي، عبد الجليل، الملكية العقارية ونظام الزعامات والتيمار بأيالة تونس العثمانية 1574-1588، منشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان الحادي عشر والثاني عشر، تونس، تشرين الاول، 1995.

3-تأثير الجذور المسيحية على بعض العلماء المسلمين ورجال الدولة العثمانيين، منشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان الحادي عشر والثاني عشر، تونس، تشرين الاول، 1995.

4-الجبوري، دهام محمود علي، المؤسسة العسكرية البنية والوظيفة، منشور في مجلة دراسات اجتماعية، العدد الخامس، السنة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، 1421 هـ (2000م).

5-جحا، شفيق، التنظيمات أو حركة الاصلاح في الدولة العثمانية 1839-1876، منشور في مجلة الابحاث، بيروت، السنة الثامنة عشر، الجزء الحادي والعشرين، حزيران، 1965.

6-جحيدر، عمار، مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا العهد القرمانلي 1123-1251 هـ / 1711-1835 م، منشور في المجلة التاريخية المغربية، العددان التاسع والخمسين والستين، تشرين الاول، 1990.

7-الجميل، سيار كوكب، الحصار العثماني الثاني لـــ فينا عاصمة الهابسبورك النمساوية عام 1683، منشور في المجلة العربية للعلوم الانسانية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، جامعة الكويت، 1984.

8-حسن، جاسم محمد، عروج – دوره في احداث المغرب العربي وحوض البحر المتوسط الغربي، منشور في مجلة التربية والعلم، الموصل، العدد الثاني، شباط، 1980.

9-الحمداني، طارق نافع، العلاقات بين افراسياب والدولة العثمانية ابآن حكم افراسياب باشا وعلي باشا 1596-1650، منشور في مجلة الخليج العربي، المجلد السادس عشر، العدد الاول، البصرة، 1984.

10-خدوري، وليد، المؤسسات العسكرية في العراق، منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الاول، السنة الثامنة، الكويت، اذار، 1974.

11-رافق، عبد الكريم سمعان، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، منشور في مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد الاول، اذار، 1980.

12-الرديني، يوسف عبد الكريم طه، رسائل الاصلاح العثمانية واثرها في اصلاح البنية الداخلية للدولة العثمانية، مقبول للنشر في مجلة آداب البصرة.

13-زقلمة، انور، اصل الامتيازات الاجنبية، منشور، في مجلة الهلال، السنة السابعة والثلاثين، القاهرة، تشرين الثاني، 1928.

14-الطعمة، باسم حطاب، العلاقات التجارية والدبلوماسية الانكليزية العثمانية 1558-1625، دراسة تحليلية، منشور في مجلة آداب البصرة، العدد الثلاثين، 2001م.

15-الطيبي، امين، المواجهة العثمانية – للبرتغالية في البحر الاحمر في النصف الاول من القرن السادس عشر، منشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العددان الاول والثاني، تونس، تموز، 1990.

16-العابد، صالح محمد، حملة السلطان مراد لاستعادة بغداد 1638، منشور في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الرابع، بغداد، 1979.
17-علي، علي شاكر، الموصل وحركة التنظيمات العثمانية (1255-1293 هـ / 1839-1876 م)، منشور في موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الرابع، جامعة الموصل، 1412 هـ / 1992 م.
18-القيسي، سامي عبد الحافظ ويوسف عبد الكريم طه الرديني، دور الحريم السلطاني في البلاط العثماني، منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد السادس والعشرين، 1997.
19-القيسي، عبد الوهاب عباس، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق (1839-1877)، منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثالث، كانون الثاني، 1961.
20-نافيتش، عمر، رسالة في اصلاح الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، الشيخ حسن كافي الاقحصاري ورسالته ((اصول الحكم في نظام العالم))، منشور في المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثامن عشر، 1971.
21-نورس، علاء موسى كاظم، مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية، منشور في المجلة التاريخية المغربية، تونس.
22-الوضع السياسي – العسكري للدولة العثمانية عام 1836 في ضوء تقرير الجنرال الالماني هلموت فون مولتكه (1800-1891)، ترجمة وتعليق نظام العباسي، منشور في مجلة المؤرخ العربي، العدد السادس والثلاثين، السنة الرابعة عشر، 1988.

ثامناً: الدوريـــــــــــات:

1-اداب البصرة، كلية الاداب – جامعة البصرة، 2001 م.
2-الابحاث، بيروت، حزيران، 1965.

3-المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، تموز، 1990، تشرين الاول، 1995.

4-المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، 1971.

5-المجلة التاريخية المغربية، تونس، تشرين الاول، 1990.

6-التربية والعلم، الموصل، شباط، 1980.

7-الخليج العربي، البصرة، 1984.

8-دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2000 م.

9-دراسات تاريخية، جامعة دمشق، اذار، 1980.

10-المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، 1984.

11-العلوم الاجتماعية، الكويت، اذار، 1974.

12-مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، 1997.

13-مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، كانون الثاني، 1961.

14-المعلم الجامعي، كلية المعلمين، ميسان، جامعة البصرة، كانون الثاني، 2001 م.

15-المؤرخ العربي، بغداد، 1988.

16-المورد، بغداد، 1979.

17-موسوعة الموصل الحضارية، جامعة الموصل، 1992.

18- مجلة الهلال، القاهرة، تشرين الثاني، 1928.

ABSTRACT

The OTTOMAN MILITARY INSTITUTION (1299-1839) A HISTORICAL STUDY

This research work aims at studying the Ottoman military institution during the years1299-1839, when this institution played a role in the processes of founding a state, enacting the state laws and governing the trend of activities of the statesmen. Since the very early days of the Ottoman state, no clear-cut distinction could be drawn between what was military and all that was to be considered to be civil with reference to the statesmen's as well as the individual's tasks or duties. Due to the overriding military nature of the Ottoman state, the Ottomans found themselves involved in the development and improvement of a military institution as early as the beginning of their state for the purpose of protecting the boundaries of the continuously growing state.

The reason why the period 1299-1839 has been selected to be the period to be investigated by the present research worker is that the year 1299 is but the beginning of an era that witnessed an important role played by an effective and influential institution; namely, the Ottoman military institution, which is the subject of the study in your hand. On the other hand, the era under study is supposed to end in the year 1839, when the Ottoman military institution underwent basic changes at the end of the reign of Sultan Mahmood II (1808-39). It was during the reign of this Sultan that the Ottoman institution underwent certain drastic changes such as the elimination of the giant Jannisary force. Worse than that, this institution turned to be too old and weak to stand against or to continue its conventional resistance of all efforts on the way of reform and modernization in accordance with the western model.

The present study falls into four chapters. Chapter One concentrates on the foundation years (1281-1326) of the Ottoman military institution. It sheds some light on the nature of
the landscape of the borders of that growing state. At that time, the Ottoman state was surrounded by the Bezants in the Belkan and Minor Asia on the one side and the Roman Saljuq in Qunia on the other.

Chapter Two tackles matters related to the Ottoman military forces or formations in the years 1326-1839. This means that this chapter is devoted to the discussion of the history of the Ottoman military institution that started at the beginning of the reign of Sultan Orkhan and ended in the last year of the reign of Sultan Mahmood II. In short, this chapter discusses the role of the Janissary force and the role this force played in the external expansion of the Ottoman state.

Chapter Three traces back the decline of the Ottoman military institution in the years 1566-1826. Hence, the research worker shows how the tribal and Janissary forces weakened and how the Ottoman state began to lose power or control. Some of those military and tribal formations were muting.

Chapter Four is limited to the description of the attempts made to reform the Ottoman military institution in the years 1703-1839. It was the reign of Sultan Ahmed III when the of the European military systems undoubtedly began to win the priority and enjoy superiority in the military affairs. This chapter highlights the reform efforts made by the Sultans and the approaches they used to follow in this field.

To conclude this abstract, one cannot help referring to the fact that a relatively great variety of sources were made use of to get the basic data without which this work could have been far from being brought down to earth. The word relatively in the above sentence indicates that one can safely say that there have been very few attempts made in Arabic to deal with the history of the Ottoman military institution. For this reason, it is hoped that this study will fill in some gap as far as the history library in the Arab world in general and in Iraq in particular is concerned.

المؤسسة العسكرية العثمانية

(دراسة تأريخية)





الأردن - عمان - ص.ب.: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net